

رَفِعٌ

جَبَ الْرَّحْمَنِ الْجَنَّيِ
الْأَسْنَرِ الْبَرِّ الْفَرِنَسِ
www.moswarat.com

الْأَعْرَابُ

حَدَّثَنَا طَهُورٌ وَأَعْدَلُ الْأَعْرَابُ

لِأَبِي مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ أَخْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
أَبْنَ هَشَامِ الْأَقْصَارِيِّ
(م ٧٦١)

يَا نَبِيَّ

مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَهْرَةَ الْكَوَافِرِيِّ
(م ٨١٧)

شَهِيدًا وَاصْنَعْ بِهِ نَبِيًّا وَشَهِيدًا عَلَى مَنْ تَحْكُمْ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ لِفُوزَانَ

دَارَابْنِ الْجُوزِيِّ

رَفْعٌ

عِنْ الْرَّسْعَنِ الْجَنْوِيِّ
أَسْكَنَ اللَّهُ الْفَزُورَكَسَنَ

www.moswarat.com

الْأَجْنَابُ
عَنْ خَطْبَةِ قَوْلَلِ الْأَجْنَابِ

بِحِمْعِ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الثانية

١٤٣٥ م

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٣٥هـ، لا يسمح بباعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.



دار ابن الجوزي

لنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٥٧
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٣ - الرقم الإضافي: ٨٤٠٦ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨
جوال: ٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٨١٣٧٦٣٨٨ - ٠٥٦٣٤٧٦٣٨٨ - بيروت
هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٣٨٨
تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ - الإسكندرية - ٠١٠٩٠٥٧٥٧٣ - البريد الإلكتروني:

aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com

الْأَعْلَمُ عَنْ نَصِيرِ قَوْلَهِ الْأَعْلَمُ

لِأَبِي مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ أَبْرَحَمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
أَبْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ
(٥٧٦١)

لِنَانَ طَبِيرَةِ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ظَهِيرَةِ الْمَكِيِّ الشَّافِعِيِّ
(٥٨١٧)

شَهِدَنَا وَاعْتَدَنَا بِصَبَرَةِ رَدَّةِ الْجَمَعَةِ عَلَى نَسْخَةِ مَذْكُوَّةٍ
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ صَالَحِ لِفْوَزَانَ

دَارَابْنِ الْجَوْزِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الشارح

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه.

أما بعد:

فإن عِلْمَ اللغة العربية له أهميةٌ كبرى، وصلة عظمى بكتاب الله تعالى وسُنّة رسوله ﷺ؛ لأن فهم النص واستنباط الحكم لا يتأتى في الغالب إلا بهذا العلم، فهو أساسٌ ضروري لكل العلوم من فقه وتفسير وحديث وغيرها، يقول الزمخشري: «فما من علم من العلوم الإسلامية فِقْهِهَا وَكَلَامِهَا، وَعِلْمَيْ تفسيرها وَأَخْبَارِهَا إِلَّا وافقاره إلى العربية بِينَ لَا يُدْفع، وَمَكْشُوفَ لَا يَقْنَع»^(١).

وذلك لأن علم اللغة كما يعصم اللسان من الخطأ في كتاب الله تعالى، ويعصم من الخطأ في لغة الكتابة والخطابة، كذلك يتوقف عليه فهم المعاني، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إن اللغة العربية من الدين،

(١) «المفصل» ص(٣).

ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنّة فرض، ولا يفهم إلا بفهم العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ثم منها ما هو واجب على الأعيان، ومنها ما هو واجب على الكفاية . . .»^(١).

ومما يؤسف عليه أن الكثير من الطلبة زَهُدوا في هذا العلم، ورغبوا عنه، فأصبح الضعف في اللغة - لا سيما الإعراب - ظاهرة بينة على غالب الطلبة، ولعل من أسباب ذلك بُعدَهم عن الجانب الإعرابي والتطبيقي، واكتفاءهم بسرد القواعد النحوية دون فهم أو تطبيق!

وعلاج هذه المشكلة - في نظري - يتحقق بما يلي:

أولاً: بيان أهمية الإعراب وما ينطوي تحته من فوائد جمّة، وإشعار الطلاب بقيمة من يحسنه وعُلوّ قدره، ولا سيما بعد الانتقال من مقاعد الدراسة إلى صدور الفصول والقاعات، وذلك لأن الإعراب هو خلاصة العربية، وهو نتيجة قواعدها.

ثانياً: ربط الدروس النحوية بعضها ببعض، لا سيما مقدمات النحو وكلياته التي تتكرر في الإعراب، وهي قواعد ثابتة يمكن ضبطها وتحريرها.

ثالثاً: القراءة في كتب الإعراب، ولا بد أن تكون مبنية على استحضار القواعد والتأمل فيها، وهذا إنما يتم

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» (٤٦٩/١).

بعد دراسة كليّات هذا الفن وأصوله، وقدّيماً قيل: كثرة المiran يحيل العاجز ذا قدرة.

وقد عُني علماء اللغة بهذا الجانب، وحرصوا عليه، فتعدّدت المؤلفات في كتب الإعراب وقواعد وطريقته، ومن هذه المؤلفات: «الإعراب عن قواعد الإعراب»، الذي أَلَفَهُ الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، ثم نظمه العلامة محمد بن عبد الله بن ظهيرة المكي الشافعي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، المتوفى سنة (٨١٧هـ) في مكة، على ما ذكره ابن قاضي شهبة رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ في كتابه: «طبقات الشافعية»^(١).

وقد امتاز هذا النظم باختصاره، فإنه تَمَّ في واحد وثمانين بيتاً، كما امتاز بسهولته واشتماله - تبعاً لأصله - على مباحث قيمة، وهي:

- ١ - بحث الجملة الاسمية والفعلية، ما له محل من الإعراب، وما ليس له محل.
- ٢ - بحث شبه الجملة.
- ٣ - بيان معاني طائفة من الكلمات واستعمالاتها مما يكثر ترددده في الكلام.

٤ - ألفاظ محرّرة يحتاجها الطالب في الإعراب، إضافة إلى ما ينبغي للمُعرب أن يهتم به ويحذر أن يغفل عنه.

وقد قمت - ب توفيق الله تعالى - بشرح هذا النظم في الدورة العلمية التي أقيمت في جامع الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ في المدينة النبوية في ستة مجالس من يوم السبت الموافق للثاني عشر من شهر شعبان إلى يوم الأربعاء منه، سنة إحدى وثلاثين وأربعين ألفاً. ثم قمت بكتابه شرح عليه ليس بالطويل المُمِيل ولا بالقصير المُخْلِل، تم فيه شرح القواعد النحوية التي تضمنها النظم، مع العناية بالأمثلة، ثم تحليل الأبيات وتفسير ما يحتاج إلى بيان، وقد أفردت النظم في مقدمة الشرح؛ ليسهل حفظه، وسميت هذا الشرح: «الإعراب عن نظم قواعد الإعراب»^(١).

ولا أعرف أن هذا النظم قد شُرح من قبل، إلا ما كان من تعليق عليه، نقله الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رَحْمَةُ اللَّهِ مِنْ شِرْحِ الشِّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ

(١) بين كلمتي: «الإعراب» جناس تام، فمعنى الأولى: الإيضاح والإبانة، ومنه الحديث: «الثيب تعرّب عن نفسها...» رواه ابن ماجه (١٨٧٢)، وأحمد (٢٦٠/٢٩)، وانظر: «معجم مقاييس اللغة» (٤/٢٩٩). وأما الثانية: فمعناها الإعراب اصطلاحاً، كما سيأتي - إن شاء الله - .

أصل هذا النظم وهو: «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام^(١)، وذلك في العاشر من ربيع الأول سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة وألف، وقد نقله من خط الشيخ تلميذه الشيخ محمد بن سليمان البسام رحمه الله، وتمت طباعة الكتاب.

ويوجد هذا النظم - أيضاً - ضمن «مجموع الأبيات والمنظومات لتقريب المحفوظات»، جمعه: سيف الطلال الوقيت، لكنه نسبه لأبي محمد القاسم بن علي الحريري المتوفى سنة (٥١٦هـ)، وهذا خطأ بين، وقد ظهر لي من الموازنة بين نسخته ونسخة البسام أنها عبارة عن نسخة واحدة، فيها من الأخطاء الشيء الكثير، وهي ثمانون بيتاً؛ لأن البيت السابع والأربعين قد سقط منها.

وقد هيأ الله تعالى أربع نسخ خطية، وهي كما يلي:

١ - نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية، برقم (٨٠٩٥) وخطها لا بأس به، وجاء فيها تسمية النظم بـ«الباب القواعد» كما جاء فيها تسمية الناظم بـ«محمد بن ظهيرة» وهذا مما زاد في أهميتها، وجاء في آخرها عنوان خامس - زائد على ما في النسخ الأخرى - وقد

(١) واسم الشرح: «موصل الطالب إلى قواعد الإعراب» مطبوع وحده، وبها ملخص «إعراب الألفية» للأزهرى - أيضاً -.

أثبته لأهميته. ويبدو أنها أجود النسخ، وعليها تعليق في موضع واحد، ولَحَقُّ في موضعين. وقد جاء في آخرها اسم الناسخ، وتاريخ النسخ ومكانه، وهو يوم الجمعة الخامس من شهر جمادى الأولى سنة ثمان وستين وثمانمائة في مكة المشرفة..

٢ - نسخة مصورة من خزانة الشيخ عارف حكمت، إحدى مجموعات مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة النبوية، ضمن مجموع رقمه (٨٠/٢٨) الرسالة رقم (١٣) صفحة (٢٢٧)، وخطها جيد واضح، وقد جاء فيها ثلاثة عناوين، وفي آخرها: «تمَّت نزهه الطلاب»، وهي النسخة الثانية التي سُمِّي فيها النظم مع اختلاف في التسمية.

٣ - نسخة مصورة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مصورة عن المتحف البريطاني، ورقمها (ب ٢٥٩٧٤ نحو)، وهي نسخة ناقصة، سقط منها البيت الثاني والستون وما بعده، وخطُّها مقروء، وفيه ضعف وكلمات لم تظهر، ومما زاد أهمية هذه النسخة مجيء اسم الناظم ابن ظهيرة في مقدمتها، وجاء فيها ثلاثة عناوين، اتفقت هي والنسخة السابقة على العنوان الأول والثاني، واحتلت في الثالث، وفي موضعه، واستفدت من ذلك أربعة

عنوانين أثبتتها في النظم، وزدت خامساً - كما تقدم -. ٤ - نسخة مصورة عن مركز الملك فيصل - أيضاً -، ورقمها (ب/١١/٠٤/٠٨)، وخطها جيد واضح، وفيها ثلاثة عنوانين كالنسخة الثانية.

وقد تأملت في هذه النسخ الأربع، فرأيت بينها بعض الفروق، فأثبتت ما رأيت أنه الأقرب، وقمت بضبط النص بالشكل التام، ولعلي بهذا أكون قد أسهمت في إخراج النص بصورة قريبة إلى حقيقة الأمر، وأبدأ إلى الله تعالى من دعوى العصمة أو الكمال، فالنقص من طبيعة الإنسان.

وأسأل الله تعالى المغفرة والقبول لي ولناظمها، ولمن أفادني وأعانني على إخراجها، ولجميع المسلمين، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

عبد الله بن صالح الفوزان

القصيم - بريدة

في ١٤٣١/١٢/٢٥ هـ

صندوق البريد: ٢٣٤٨

الرمز البريدي: ٥١٤٥١

al-fuzan.net

alfuzan.net@gmail.com



رَقْبَةُ

جِبْرِيلُ الْمَسْوَرَةِ
الْمَسْوَرَةُ لِبَنِيِّ الْفَرْوَانِ
www.moswarat.com

متن منظومة قواعد الإعراب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ - يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ إِلَهٍ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ
- ٢ - الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيمِ الْفَاطِرِ ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعْ سَلَامٍ بَاهِرٍ
- ٣ - عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْهَادِيِّ وَآلِهِ وَالصَّحْبِ وَالْأُولَادِ
- ٤ - وَهَاهُكَ فِي قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ نَظَمَ الْكِتَابِ الْمُبْدِعِ الْإِعْرَابِ
- ٥ - وَأَسْأَلُ اللَّهَ بِهِ أَنْ يَنْفَعَ قَارِئُهُ وَنَاظِرًا وَمَنْ دَعَا

فَضْلٌ

فِي الْجُمْلَةِ وَأَخْكَامِهَا

- ٦ - لَفْظُ مُفِيدٍ بِالْكَلَامِ يُدْعَى وَجْمَلَةٌ وَهِيَ أَعْمُ قَطْعًا
- ٧ - كُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ لَا يَنْعَكِسُ وَجْمَلَةٌ قِسْمَانِ لَيْسَ تَلْتَبِّسُ
- ٨ - إِسْمَيَّةٌ وَهِيَ بِالإِسْمِ تُبْتَدِأُ فِعْلَيَّةٌ بِالْفِعْلِ فَابْدأْ أَبْدَا
- ٩ - وَالْجُمْلُ الَّلَّا تَبْتَدِأُ لَهَا مَحْلٌ سَبْعُ فَخْدَهَا: خَبَرٌ يَحْلُّ
- ١٠ - حَالٌ، وَمَقْعُولٌ، مُضَافٌ، وَاقِعٌ جَوَابٌ شَرْطٌ جَازِمٌ، وَتَابِعٌ
- ١١ - لِمُفْرَدٍ، وَجُمْلَةٌ ذَاتٌ مَحْلٌ وَسَبْعَةٌ بِلَا مَحْلٍ فِي الْجُمْلَةِ

١٢ - ذاتُ ابْنَادٍ، وَاعْتِرَاضٍ، وَصِلَةٌ جَوَابُ شَرْطٍ لَّيْسَ جَزْمُ دَخْلَهُ

١٣ - وَقَسْمٌ، وَذَاتٌ تَفْسِيرٌ كَهْلٌ تَابِعَةٌ لِجُمْلَةٍ بِلَا مَحْلٍ

١٤ - وَإِنْ أَتْتَكَ بَعْدَ مَحْضِ النَّكْرَةِ جُمَلُ أَخْبَارٍ لَهَا مُشْتَهِرَةٌ

١٥ - فَهُنَّ لَدَى النُّحَاحِ كُلُّهُمْ صِفَةٌ وَمَا يَحْيِي بَعْدَ مَحْضِ الْمَعْرِفَةِ

١٦ - فَتِلْكَ أَحْوَالٌ، وَمَا قَدْ تَتَّصِلُ بِغَيْرِ مَحْضٍ فِيهِمَا فَتَحْتَمِلُ

فَصْلٌ

في الجارِ والمُحرُورِ

١٧ - لَا بُدَّ لِلْجَارِ^(١) مِنَ التَّعْلُقِ بِفَعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ مُرْتَقِي كَالْبَا وَمِنْ وَالْكَافِ أَيْضًا وَلَعَلَّ

١٨ - وَاسْتَثِنْ كُلَّ زَائِدٍ لَهُ عَمْلٌ

(١) إذا ضعفنا الراء في الكلمة (الجار) التي تقى ساكنان في التفعيلة وهي حشو، ويكون وزن التفعيلة: مُسْتَفْعِلْنُ بهذه الطريقة (٥//٥٥) ولا يصح أن تكون التفعيلة حشوأً بهذا الوزن، لأنه لا يلتقي ساكنان في الشعر إلا في نهاية القافية عند الوقف، أما في الوصل فلا، والمخرج من هذا هو: تخفيف الإدغام، بحذف الراء الأولى الساكنة، فتكون (الجار)، وتكون التفعيلة (مُسْتَعِلْنُ) (٥//٥٥) وهذا زحاف جائز في هذه التفعيلة، ويسمى الطي، وهو حذف الساكن الرابع من التفعيلة. وهذا الحذف من الكلمة الجار، يعد ضرورة شعرية أجازها أهل اللغة، ولكنه قليل في الشعر.

قال ابن عصفور: «وقد يُخْفِفُونَ المُشَدَّدَ في غير القوافي، إلا أن ذلك قليل..». ثم ذكر بعض الشواهد على هذه الضرورة. انظر: «ضرائر الشعر» لابن عصفور ص(١٣٥ - ١٣٦)، «الضرائر» للألوسي ص(٥٨).

١٩ - لَدَى عُقِيلٍ ثُمَّ لَوْلَىٰي كَذَا
 ٢٠ - لَوْلَا أَنَا الْفَصِيحُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
 ٢١ - وَالْحُكْمُ لِلْجَارِ وَلِلْمَجْرُورِ
 ٢٢ - وَإِنْ أَتَى الْمَجْرُورُ وَالْجَارُ صِلْهُ
 ٢٣ - أَوْ خَبَرَا فِي إِنَّهُ قَدْ عُلِقَا
 ٢٤ - خَلَا الصَّلَاتِ فَهِيَ بِاسْتَقْرَأَ
 ٢٥ - وَجَازَ فِي الْمَجْرُورِ بَعْدَ الْجَرْ
 ٢٦ - وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٌ أَوْ نَفْيٌ بَدَا
 ٢٧ - وَاخْتَارَهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ قَدْ مَضَى
 ٢٨ - وَقِيلَ فِيهِ خَبَرٌ وَمُبْتَدَا

فصلٌ

في تفسير الكلماتٍ يُحتاج إليها

٢٩ - قَطُّ وَعَوْضُ أَبْدَا ظُرُوفُ
 ٣٠ - قَطُّ لِمَا مَضَى وَعَوْضُ أَبْدَا
 ٣١ - أَجْلٌ بِهَا يُرَادُ تَصْدِيقُ الْخَبْرُ
 ٣٢ - ظَرْفٌ لِلإِسْتِقْبَالِ خَافِضٌ إِذَا
 ٣٣ - وَإِذْ فَظَرْفٌ لِلْمُضِيِّ وَاطِئَةٌ

لَكِنَّمَا اسْتِغْرَاقُهَا مَعْرُوفٌ
 حَتَّمًا لِلإِسْتِقْبَالِ حَيْثُ وَرَدَا
 بَلَى لِلإِبْجَابِ لِنَفْيٍ قَدْ ظَهَرَ
 لِشَرْطِهِ وَلِلْمُفَاجَاهَةِ كَذَا
 وَحَرْفٌ تَعْلِيلٌ وَلِلْمُفَاجَاهَةِ

٣٤ - حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ لَمَا
كَذَا لِلِّا سِتْنَا تُفِيدُ جَزْمَا
وَحَرْفُ وَعْدٍ إِيْ كَذَا مَعَ الْقَسْمِ

٣٥ - حَرْفُ لِتَصْدِيقٍ وَإِعْلَامٍ نَعْمٌ
كَلَّا لِرَدْعٍ وَلِتَصْدِيقٍ بَدَا

٣٦ - حَتَّى لِجَرٌّ وَلِعَطْفٍ وَابْتِدَا
مَعْنَى أَلَا أَوْ حَقًا افْهَمْ مَا نُقْلٌ

٣٧ - فِي نَحْوٍ كَلَّا لَا تُطِعْهُ يَحْتَمِلُ
رَائِدَةً فَكُنْ لِذَاكَ وَاعِيَةً

٣٨ - تَجِيءُ لَا نَافِيَةً وَنَاهِيَةً
وَحَرْفُ تَحْضِيْضٍ وَتَوْبِيْخٍ أَتَى

٣٩ - لَوْلَا امْتِنَاعٌ لِوُجُودٍ ثَبَّتَا
وَإِنْ لِنَفِيَ وَلِشَرْطٍ قَدْ عَهْدٌ

٤٠ - كَذَا لِلِّا سِتْهَامِ وَالنَّفِيِّ تَرِدُ

٤١ - كَذَا لِتَخْفِيفٍ مِنَ الثَّقِيلِ
رَائِدَةً أَيْضًا فَحَقْقُ قِيلِي

٤٢ - وَأَنْ بِفَتْحٍ حَرْفُ نَصْبٍ مَصْدَرٍ
وَحَرْفُ تَفْسِيرٍ فَأَوْحَيْنَا اذْكُرِ

٤٣ - مُخَفَّفٌ مِنَ الثَّقِيلِ رَائِدُ
وَمَنْ لِلِّا سِتْهَامِ لَفْظٌ وَارِدٌ

٤٤ - نَكِرَةً مَوْصُوفَةً شَرْطِيَّةً
مَوْصُولَةً أَقْسَامُهَا مَرْعِيَةً

٤٥ - أَيْ عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ دَلَّتْ
مَوْصُولَةً لِلشَّرْطِ قَدْ تَوَلَّتْ

٤٦ - مُسْتَفْهَمٌ بِهَا وَوَصْلَةٌ إِلَى
نِدَاءٍ لَفْظٍ مَا بِهِ أَلْ وَصِلَّأَ

٤٧ - لَوْحَرْفُ شَرْطٍ فِي الْمُضِيِّ تَقْتَضِيْ
مَنْعًا لِمَا يَلِيهِ ذَا قَدِ ارْتُضَيْ

٤٨ - كَذَا فِي الْا سِتْقَبَالِ حَرْفُ شَرْطٍ
مُرَادٌ لِإِنْ فَحَقْقُ ضَبْطِي

٤٩ - وَبَعْدَ وَدَ فَهُوَ حَرْفُ مَصْدَرٍ
مُرَادٌ لِأَنْ وَلِكِنْ قَدْ عَرِيْ

٥٠ - مِنْ نَصْبٍ أَوْ جَزْمٍ وَلِلثَّمَنِيِّ
وَالْعَرْضِيِّ وَالْتَّقْلِيلِ يَا ذَا الذَّهْنِ

٥١ - كَذَا كَيْكِفي وَهِيَ أَيْضًا قِسْمٌ

٥٢ - كَذَا لِتَقْرِيبِ الْمُضِيِّ فَأَسْمَعَ

٥٣ - كَذَاكَ لِتَقْلِيلِ وَالْتَكْثِيرِ

٥٤ - كَذَا لِمَفْعُولٍ وَجَمْعٍ تَالِيٍّ

٥٥ - لِقَسْمٍ وَرَبَّ عَطْفٍ زَائِدَةٌ

٥٦ - مَعْرِفَةً ذَاتٌ تَمَامٌ (مَا) قُلِّ

٥٧ - نَكِرَةً مَوْصُوفَةً تَعْجَبُ

٥٨ - مَوْصُولَةً كَذَا لِلِإِسْتِفَهَامِ

٥٩ - وَإِنْ تَكُنْ حَرْفًا فَمَصْدَرِيَّةً

٦٠ - زَائِدَةً نَافِيَّةً وَكَافَةً

عن رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ وَجَرٌّ كَافَةً^(١)

(١) تخفف الفاء، لما تقدم في الكلام على الـكلام على الـبيت رقم (١٧) ومن ذلك

قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه:

فَسِرْنَا إِلَيْهِمْ كَافَةً فِي رِحَالِهِمْ

جَمِيعًا عَلَيْنَا الْبَيْضُ لَا يَتَخَشَّعُ

فَقَالَ: كَافَةً، وَالْأَصْلُ: كَافَةً. وَقَالَ الْآخْرُ:

جَزِيَ اللَّهُ الدَّاوبَ جَزَاءَ سَوَءٍ

وَالْبَسَهْنَ مِنْ جَرَبٍ قَمِيَّا

فَقُولُهُ: الدَّاوبَ، ضَرُورةً، وَالْأَصْلُ: الدَّاوبَ. انْظُرْ: المراجع السابقة.

فَضْلٌ

فِي الْفَاظِ مُحَرَّرٍ

فِي نَحْوٍ: هَذَا قُبْلَتْ أَنَّا مُلْهَّةٌ
 وَقَدْ لِتَقْلِيلٍ وَتَحْقِيقٍ قُلْ
 لَمْ حَرْفٌ جَزْمٌ قَدْ نَفَاهُ جَاعِلًا
 شَرْطٌ وَتَفْصِيلٌ وَتَوْكِيدٌ مَا
 مُضَارِعًا وَفَاءُ شَرْطٍ تُغَرِّبُ
 جَوَابَ شَرْطٍ بَلْ كَمَا قُلْنَا فَقُلْ
 فَلَا تَقْلُ بِالظَّرْفِ فَهُوَ قَدْ رُفِضَ
 فَا سَبِيلَةٌ فَقُلْ لِلْعُرْفِ
 حَتَّى لِجَمْعِ وَلِغَایَةِ عُرْفٍ
 وَالْفَاءُ لِلثَّرْتِيْبِ وَالْتَّعْقِيْبِ
 زِدْ مَصْدَرِيَاً إِنْ بِفَتْحٍ وَقَعَا

٦١ - قُلْ فِعْلٌ مَاضٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ
 ٦٢ - وَنَائِبًا عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا يَلِي
 ٦٣ - لَنْ حَرْفٌ نَصْبٌ قَدْ نَفَاهُ الْمُسْتَقْبَلُ
 ٦٤ - مَعْنَاهُ مَاضِيًّا وَقُلْ فِي أَمَّا
 ٦٥ - وَأَنْ فَحَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ
 ٦٦ - رَابِطَةً جَوَابُهُ وَلَا تَقْلُ
 ٦٧ - أَمَامَ زَيْدٍ بِإِضَافَةِ خُفِضَ
 ٦٨ - فَاءُ فَصَلٌّ لَا تَقْلُ لِلْعَطْفِ
 ٦٩ - لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ بِوَأِو قَدْ عُطِفَ
 ٧٠ - وَئِمْ لِلْمُهْلَةِ وَالْتَّرْتِيْبِ
 ٧١ - أَكْدُ بِإِنَّ وَأَنْصِبَنَّ وَأَرْفَعَا

خاتِمة

بَحْثٌ عَنِ الْمُهِمِّ فِي الْأَبْوَابِ

٧٢ - وَيَنْبَغِي لِلنَّاسِ^(١) فِي الْإِعْرَابِ

(١) هكذا في المخطوطات الثلاث والمطبوع، والظاهر أن صوابه: (الناشِ) بشين معجمة مكسورة، وأصلها: (الناشئ) لكن تحذف الهمزة للوزن، لأن هذا اللفظ هو الذي ذكره ابن هشام في «قواعد الإعراب» =

٧٣ - كَمِثْلٍ فَاعِلٌ لِفَعْلٍ أَوْ خَبَرٌ
 ٧٤ - بَيْنَ مَحْذُوفاً بِهِ تَعَلَّقاً
 ٧٥ - وَإِنْ أَتَى لِجُمْلَةٍ فَيَذْكُرُ
 ٧٦ - كَذَاكَ فِي الَّذِي وَذَا لَا يَقْتَصِرُ
 ٧٧ - بَلَى يَقُولُ فَاعِلًا وَهُوَ كَذَا
 ٧٨ - جَرُّ الْمُضَافِ فِيهِ أَيْضًا وَارِدٌ^(١)
 ٧٩ - وَبَعْضُهُمْ عَبَرَ عَنْهُ بِصِلَةٍ
 ٨٠ - وَكَمْلَتْ وَالْحَمْدُ لِلرَّحْمَنِ
 ٨١ - عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ

تمَّ

والضمائر الآتية في النظم بعد هذه اللفظة كلها بصيغة الإفراد، لا بصيغة الجمع، ولعل السبب في هذا التحريف تشابه لفظتي: (للناس، وللناس) وقد يكون الناظم اعتمد على نسخة من «القواعد» أثبت فيها لفظة (الناس) قال الكافيجي في «شرحه» ص(٥٠٧) بعد قول ابن هشام: (واعلم أنه يعاب على الناشئ..) قال: (فما وجد هنا في بعض النسخ من «الناس» بمعنى الإنسان بدل «الناشئ» بمعنى المتمرن، فليس له معنى مقبول هنا) يريده بذلك أن لفظة (الناس) لا معنى لها هنا، ولا أظن أن الناظم سيترك لفظة «الناشئ» الدالة على معنى مقصود، ويأتي بلفظ عام لا دلالة فيه على المراد. وانظر: «شرح القوجوي» ص(١٧٧). والله أعلم.

(١) جاء في نسخة دار الكتب المصرية والمطبوع: جُرْءُ المضافِ الجُرْءُ فيه وارِدٌ.

رُسْخَةٌ
جَمِيعُ الْمُجَمِّعِيَّ
الْمُسْلِمِيَّ الْمُفْرِدِيَّ
www.moswarat.com

شرح مقدمة الناظم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ إِلَهٍ مُّحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ

لم يبيّن الناظم بِحَلْلِهِ لقبه الذي يميّزه عن غيره، ولفظة: (محمد بن عبد الله) تصدق على ابن ظهيرة، كما جاء في كتب التراجم، وقد جاء في بعض المخطوطات نسبة النظم إليه، إضافة إلى ما ذكره ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية»^(١) أن ابن ظهيرة نظم «قواعد الإعراب» لابن هشام، لكن ابن حميد لما ترجم في كتابه: «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة»^(٢) لحفيد ابن هشام، وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، نقل ترجمته من «الضوء اللامع»^(٣) للسخاوي، ثم قال: «رأيت له نظم قواعد الإعراب».

ولا أدرى هل هذا النظم لقواعد ابن هشام، أو أنه كتاب مستقل شأنه شأن مَنْ نَظَمَ في قواعد الإعراب غير

(١) (٥٤٦/٤). (٢) (٩٨٠/٣). (٣) (١٠٨/٨).

متقيد بنظم كتاب معين؛ كالمجradi وغيره؟ فالله أعلم.

ترجمة ابن ظهيرة هو قاضي مكة وفقيهها، وهو محمد بن عبد الله بن ظهيرة المخزومي القرشي المكي الشافعي، ولد في مكة سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، ونشأ بها على عفة وصيانته ونراحته، وكان إماماً عالماً حافظاً متقدناً دينًا ورعاً حسن الأخلاق، متواضعاً طارحاً للتتكلف، كثير المروءة والبر والنصح والمحبة لأصحابه، حريصاً على تفرقة ما يدخل تحت يده من الصدقات.

رحل إلى الشام ومصر، واستفاد من علمائها في الحديث وعلومه، والفقه وأصوله، وعلوم العربية، وجلس للتدريس في مكة بضعاً وأربعين سنة، فاستفاد منه خلق كثير من المقيمين والغرباء القادمين، ورحل إليه الطلبة، ومن جملة من أخذ عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني، والعلامة محمد بن إبراهيم الوزير، ومن مشايخه: عز الدين بن جماعة، وسراج الدين البُلقيني، وابن الملقن، وأبو البقاء السبكي.

مات سنة سبع عشرة وثمانمائة في مكة، ودفن بالمعلاة رحمه الله.

- ٢ - الحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيمِ الْفَاطِرِ ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعْ سَلَامٍ بَاهِرٍ
- ٣ - عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْهَادِيِّ وَآلِهِ وَالصَّحْبِ وَالْأُوْلَادِ

ابتدا الناظم نَحْلَلُهُ هذه المنظومة بالثناء على الله تعالى شرح مقدمة بالحمد بواسطة الجملة الاسمية التي هي أبلغ من الفعلية، الناظم والحمد: ذكر أوصاف المحمود الكاملة، وأفعاله الحميدة، مع محبته وتعظيمه، فإن تجرّد عن ذلك فهو مدح، والحمد يكون على النعمة وعلى الصفات وعلى الأفعال، بخلاف الشكر فإنه يكون على النعمة؛ فعلى هذا: الشكر أخصّ من الحمد، لكنه أعمّ من حيث إنه يكون بالقلب واللسان والجوارح، وأما الحمد فهو بالقلب واللسان دون الجوارح.

وقوله: (الله) اللام للاستحقاق، و(الله) اسم الله الخاص به، ومعناه: المألوه؛ أي: المعبود محبة وتعظيمًا، وأصله: إِلَهٌ، فحذفوا الهمزة، وأدغموا اللام في اللام، فصارتا لاماً واحدة مشددة مفخمة.

وقوله: (العليم) بدل من اسم الله تعالى، وهو اسم من أسماء الله تعالى جاء ذكره في القرآن في أكثر من مائة وخمسين موضعاً، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا سَعَيْتُ عَلَيْهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

وقوله: (الفاطر) صفة، ومعناه: المبدع المخترع، قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١] أي: المبدئ خلق السموات والأرض ومن فيهن.

ثم ثنى الناظم بالصلوة والسلام على النبي ﷺ، قال أبو العالية: «صلوة الله: ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلوة الملائكة: الدعاء»^(١)، وكذا صلاة غير الملائكة.

وقوله: (مع سلام باهر) أي: ظاهر بّين، ومنه قيل للقمر: الباهر؛ لظهوره على جميع الكواكب.

وقوله: (الهاشمي) نسبة إلى هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، وهو الجد الثاني للنبي ﷺ، واسم هاشم: عمرو، وسمي هاشماً لهشمه الترد لقومه في شدة المholm، وذلك أنه كان إليه الرفادة والسقاية بمكة، وانتهت إليه سيادة قريش.

وقوله: (الهادي) صفة للنبي ﷺ، والمراد: هداية الدلالة والإرشاد، قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، أما هداية التوفيق للعمل، فهذه بيد الله تعالى لا يملكها الرسول ﷺ ولا غيره.

وقوله: (وآل) آل: أصله: أهل، بدليل تصغيره على أهيل، وقيل: إنه من آل يؤول: إذا رجع. ولا يستعمل هذا اللفظ إلا فيما شرُفَ غالباً. وآل الرجل: أهله وعياله، والآل - هنا - فيهم خلاف على أقوال، ذكرها ابن القيم في «جلاء الأفهام»، والأظهر أنهم من تحريم عليهم

(١) انظر: «فتح الباري» (٨/٥٣٢).

الصدقة، أو ذريته وأزواجها خاصة، وقيل: أتباعه على دينه. وضعف هذا ابن القيم^(١) والجمع بين الصحب والآل فيه مخالفة للمبتدعة من الرافضة ونحوهم؛ لأنهم يزعمون موالاة الآل دون الصحب، وكلمة (آل) اسم جمع لا واحد له من لفظه.

وقوله: (والصحاب) اسم جمع مثل: ركب، بمعنى أنه اسم مفرد واقع على الجمع بمنزلة قوم ونفر، لأنه خالف أوزان الجمع المعروفة، لأن (فَعَلَّا) ليس من أبنية الجمع، وهذا قول سيبويه، وذهب الأخفش إلى أن (فَعَلَّا) من أبنية الجمع، وجعل منه صحبًا وركبًا، وأخذ بهذا الجوهرى وبعض اللغويين فقالوا: صَحْبٌ جمع لصاحب على غير قياس، ويجمع صَحْبٌ على أصحاب مثل: فرخ وأفراخ، ويجمع أصحاب على أصحاب، والصحابة بالفتح: الأصحاب، وهو جمع صاحب مثل: شاهد وأشهاد، وهو في الأصل مصدر صحبه يصحبه صحبة - بالضم - وصحابة - بالفتح -^(٢)، والصاحب والصحابي: من اجتمع بالنبي ﷺ أو رأه مؤمناً به، ومات على ذلك.

(١) ص (٢٣٦ - ٢٥٢).

(٢) انظر: «الصحاح» (١٦١/٢)، «شرح المفصل» (٧٧/٥)، «شرح المرادي على الألفية» (٨٧/٥)، «المقاصد الشافية» (٤٩٢/٩)، «تاج العروس» (١٨٥/٣)، «حاشية ابن الحاج» (٢١٣/٢).

وقوله: (والأولاد) جمع ولد، وهو لفظ يصدق على الذكر والأنثى، و(أل) فيه عوض عن المضاف إليه - على رأي الكوفيين وبعض البصريين^(١) - أي: وأولاده بِنْتَهُ، وهم: القاسم، وإبراهيم، وعبد الله، وزينب، ورقية، وفاطمة، وأم كلثوم بِنْتَهُ، ويحتمل أنه يريد أولاد من تقدم.

٤ - **وَهَاكَ فِي قَوَاعِدِ الْأَعْرَابِ نَظْمَ الْكِتَابِ الْمُبْدِعِ الْأَعْرَابِ**
 ٥ - **وَأَسْأَلُ اللَّهَ إِنَّ بَنْفَعَ قَارِئُهُ وَنَاظِمًا وَمَنْ دَعَا**

هاك: اسم فعل أمر بمعنى (خذ)، والكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، وقوله: (نظم الكتاب) مفعول به لاسم الفعل، والكتاب: مضاف إليه.

والقواعد: جمع قاعدة، وهي الأساس، ومنه: قواعد البيت: وهي أساسه وأصوله التي بني عليها؛ وفي الاصطلاح: حكم كُلّي منطبق على جميع جزئياته؛ لتعرف أحكامها منه^(٢). كقولنا: الفاعل مرفوع، والحال منصوب، ومتى أمكن اتصال الضمير لم يُعدل إلى انفصاله..

(١) انظر: «المغني» (٢/٥٠١ - ٥٠٢).

(٢) انظر: «التعريفات» للجرجاني ص(١٧١)، «التصريح على التوضيح» (١٠٤/١).

والإعراب: لغة: الإبانة والإفصاح، واصطلاحاً: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرأً. نحو: حضر الضيف، استقبلت الضيف، فرحت بالضيف. فلفظ (الضيف) تغير آخره لفظاً؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليه، ونحو: حضر الفتى، هنأت الفتى، سلمت على الفتى. مثله، إلا أن التغيير مقدر.

ويطلق الإعراب على ذكر موقع الكلمة في الجملة، فيقال: مبتدأ أو خبر أو فاعل... أو موقع الجملة في الكلام، فيقال: في محل نصب حال، أو في محل جر مضاد إليه، وذلك بغرض بيان المعنى والاستعانة به على فهم المراد.

وقوله: (الكتاب) أي: كتاب ابن هشام: «الإعراب عن قواعد الإعراب»، فتكون (أي) للعهد.

وقوله: (المبدع) صفة، وهو اسم فاعل من (أبدع) الرياعي إذا أتى بالبديع، وهو الشيء يكون غاية في صفتة.

وقوله: (الإعراب) هذا اسم كتاب ابن هشام، وهو بدل من قوله: (الكتاب).

ثم توجه الناظم إلى الله تعالى أن ينفع بهذا النظم القارئ والناظم ومن دعا للناظم أو للعموم.

رَقْعَةُ
جَمِيعِ الْأَرْجُونِ الْمُجَنِّيِّ
الْأَسْكَنِ لِلَّذِينَ لَا يَرْكِنُونَ
www.moswarat.com



فَضْلٌ

في الجملة وأحكامها

- ٦ - لفظ مُفبِذٌ بالكلام يُدعى وَجْمَلَةٌ وَهِيَ أَعْمُ قَطْعَةٍ
- ٧ - كُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ لَا يَنْعَكِسُ وَجْمَلَةٌ قِسْمَانِ لَيْسَ تَلْتَسِنْ
- ٨ - إِسْمِيَّةٌ وَهِيَ بِالإِسْمِ تُبْتَدِأ فِعْلِيَّةٌ بِالْفِعْلِ فَابْدُأ أَبْدَا

عرف الكلام بأنه اللفظ المفيد، نحو: الكتاب تعريف الكلام .

والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، بخلاف الإشارة والكتابة، وعقد الأصابع نحو ذلك، فلا يسمى كلاماً عند النحوين.

والمراد بالمفيد: ما يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع متظراً لشيء آخر.

ويسمى الكلام جملة، والجملة: ما تألفت من مسند تعريف الجملة ومسند إليه، وذلك بأن تكون من فعل وفاعل، نحو: جاء الحق وزهق الباطل، أو من مبتدأ وخبر، نحو: الصدق فضيلة، أو ما كان بمنزلة أحدهما كال فعل ونائب الفاعل، نحو: قضي الأمر، أو الوصف الواقع مبتدأ مع مرفوعه،

نحو: أحاضر المدرسان؟، أو ما أصله المبتدأ والخبر،
نحو: كان الطالب حاضراً.

ووجه تسمية الكلام جملة هو وجود الفائدة،
والتركيب الإسنادي، فيسمى كلاماً لوجود الفائدة، ويسمى
جملة لوجود التركيب الإسنادي.

الفرق بين
الجملة والكلام
والجملة أعم من الكلام؛ لأنها تنطبق على المفید
وغير المفید، نحو: حضر أبوك، إن حضر أبوك، بخلاف
الكلام فهو لا يطلق إلا على المفید.

ولهذا قال: (وهي أعم قطعاً) وقطعاً: مفعول مطلق
منصوب بفعل محذوف تقديره: أقطع.

ثم قال: (كل كلام جملة) أي: كل كلام يطلق
عليه جملة؛ لوجود التركيب الإسنادي (لا ينعكس) أي:
عكساً لغويًا، فليس كل جملة كلاماً؛ لأن الكلام لا بد
فيه من الإفادة، بخلاف الجملة فقد تفید أو لا تفید،
كما تقدم.

ثم ذكر أن الجملة قسمان:

١ - اسمية؛ أي: هي المبدوءة باسم، سواء كان
تقسيم الجملة
وتعريف كل صريحاً، مثل: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، أو
قسم
مسؤولأ، والاسم المسؤول: هو المصدر الذي وقع له
التأويل، ويتم ذلك بسبك الحرف المصدري مع مدخله

بمصدر، والحرف المصدري هو: (أنْ) و(أنَّ) و(كي) و(ما) و(لو)، مثل: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ف(أن): حرف مصدرى ونصب، و(تصوموا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو: فاعل، وـ(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ، خبره ما بعده، والتقدير: وصومكم خير لكم.

ولا يؤثر على اسمية الجملة تقدم أحد الحروف عليها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أَمْهَنَتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَتَمُ شَكِّرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠].

٢ - جملة فعلية: وهي المبدوءة بفعل، سواء كان مذكوراً، مثل: أَنْزَلَ اللَّهُ الْغَيْثَ، ومن المذكور أن يتقدم معمول الفعل عليه، كقوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ [الأعراف: ٣٠]، فـ﴿فَرِيقًا﴾ مفعول مقدم. أو محذوفاً كما في باب الاستعمال، نحو: خالداً أكرمه، فـ(خالداً) مفعول به منصوب لفعل محذوف يفسره المذكور، أو باب النداء، نحو: يا خالد ادخل، فـ(خالد) منادى مبني على الضم في محل نصب مفعول به؛ لأن حرف النداء نائب مناب الفعل: أدعوه.

٩ - **وَالْجُمْلُ الَّتِي لَهَا مَحْلٌ سَبْعُ فَخْدُهَا:** خَبَرٌ يَحْصُلُ
 ١٠ - **حَالٌ، وَمَفْعُولٌ، مُضَافٌ، وَاقِعٌ جَوَابٌ شَرْطٌ جَازِمٌ، وَتَابِعٌ**
 ١١ - **لِمُفْرَدٍ، وَجَمْلَةٌ ذَاتٌ مَحْلٌ**.....

تنقسم الجمل من حيث الإعراب إلى قسمين:

الأول: الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي سبع على المشهور.

الثاني: الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي سبع أيضاً.

والضابط الأغلب في ذلك أن كل جملة وقعت موقع محل وما ليس المفرد فلها محل من الإعراب بحسب ما يستحقه ذلك المفرد، وكل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها من الإعراب^(١)، وعلى هذا فالجملة إذا جاءت مؤدية معنى نحوياً يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد وإلا فلا^(٢).

(١) قد ناقش بعض الباحثين موضوع الجمل، ولا سيما الجمل التي لا محل لها من الإعراب. انظر: «إعراب النص»، دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب» للدكتور: حسني عبد الجليل يوسف.

(٢) مما يتصل بإعراب الجمل، بل هو الأساس فيها، باب «الفصل والوصل»، وهذا الباب قد تناوله البلاغيون، وأهمله النحاة. انظر: «التلخيص في علوم البلاغة» للفوزي ص (١٧٥).

نقسم الجملة
من حيث
الإعراب

فمثلاً: خالد يكتب، جملة (يكتب) المؤلفة من الفعل المضارع والفاعل المستتر هي في محل رفع خبر المبتدأ (خالد)، ويمكن أن يقع موقعها اسم مفرد ويؤدي المعنى، فيقال: خالد كاتب.

ومثلاً: والله لأفعلنَّ الخير، جملة جواب القسم (لأفعلنَّ) لا محل لها من الإعراب؛ إذ لا يمكن أن يقع موقعها مفرد يؤدي هذا المعنى.

وإنما قلنا: الأغلب؛ لأن الجملة الواقعية بعد الفاء الرابطة أو (إذا) الفجائية إذا كانت جواباً لشرط جازم، لها محل من الإعراب، مع أنها ليست واقعة موقع مفرد يقبل الجزم أصلاً، لا لفظاً ولا محلاً، فكان ينبغي ألا يكون لها محل من الإعراب.

وإليك بيان الجمل التي لها محل من الإعراب:

أولاً: الجمل التي لها محل

ال الأولى: الجملة الواقعية خبراً، سواء أكانت اسمية أم فعلية، وتكون في محل رفع إن كانت خبراً لمبتدأ، نحو: الواقعه خبراً الجد يدّني كُلَّ أَمْرٍ شَاسِعٍ، ف(يدني) فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. أو كانت خبراً لـ(إن) أو إحدى أخواتها، نحو: إِنَّ السخاء يغطي كُلَّ عَيْبٍ، فجملة (يغطي) في محل رفع خبر (إن).

وتكون في محل نصب إذا كانت خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها، أو خبراً لأفعال المقاربة، نحو: كان خالدُ خلقه جميل، كاد عليٌ يفوز.

ويشترط في الجملة الواقعية خبراً ثلاثة شروط:

ال الأول: أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا الرابط يجعل جملة الخبر شديدة الاتصال بالمبتدأ، والرابط قد يكون ضميراً، وقد يكون غيره، كالإشارة إلى المبتدأ، نحو: العدل ذلك دعامة الملك، قال تعالى: ﴿وَلِيَأْمُوسَ الْتَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة برفع (لباس) على أنه مبتدأ، والتقوى مضاد إليه، و(ذلك) مبتدأ ثان، و(خير) خبر عنه، والجملة خبر عن الأول. وفي الآية أعاريب أخرى، ويكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصَحَّ الْجَنَّةَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأعراف: ٤٢] على أحد الأعاريب فيها، وهو أن الخبر ﴿أُولَئِكَ أَصَحُّ الْجَنَّةَ﴾.

الشرط الثاني: ألا تكون ندائية، فلا يصح: خالد يا أعدل الناس.

الثالث: ألا تكون مصدراً بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى، وهذه الثلاثة مجمع عليها، كما قال

السيوطني وغيره^(١)، ويجوز في جملة الخبر أن تكون قَسْمية خلافاً لشعلب، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتْلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقُنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ [الحج: ٥٨]، فجملة (ليرزقهم) خبر المبتدأ (الذين)، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَهَدُوا فِينَا لَتَهْدِيَنَّهُمْ سُبْلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وفيه آيات أخرى، كما يجوز وقوع الجملة الإنسانية خبراً خلافاً لابن السراج، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الْدَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرُهُمْ بِعِذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبه: ٣٤]، فـ﴿الَّذِينَ﴾ موصول مبتدأ ضُمِّنَ معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في خبره في قوله: ﴿فَبَشِّرُهُمْ﴾.

الثانية: الجملة الواقعية حالاً، وموضعها نصب، ٢ - الجملة وهي قد تكون اسمية، نحو: تمر بنا الأيام ونحن لا هون، الواقعية حالاً قال تعالى: ﴿إِذَا أَقْوَا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهَيْ تَقُوْرُ﴾ [الملك: ٧]، وقد تكون جملة فعلية، نحو: جاء المذنب يعتذر عن ذنبه، قال تعالى: ﴿وَرَدَ اللَّهُ أَلَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥]، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكِبُونَ﴾ [المنافقون: ٥]، فالجملة الفعلية ﴿يَصُدُّونَ﴾ حال من الهاء، والجملة الاسمية ﴿وَهُمْ مُسْتَكِبُونَ﴾ حال من الواو.

(١) انظر: «جمع الجوامع» (١٤/٢).

ويشترط في الجملة الواقعة حالاً ثلاثة شروط:

ال الأول: أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال، ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين، وهو الواو، أو الضمير أو هما معاً.

الشرط الثاني: أن تكون خبرية، فلا تصلح الإنسانية أن تقع حالاً.

الشرط الثالث: أن تكون غير مقدرة بدليل استقبال كالسين وسوف، ولهذا لا يصح إعراب جملة **﴿سيهدين﴾** في قوله تعالى: **﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّ سَيَهِدِين﴾** [الصافات: ٩٩] حالاً، بل هي استئناف بياني، أو اعتراضية.

الثالثة: الجملة الواقعة مفعولاً به، وموضعها نصب، وتقع في ثلاثة مواضع:

١ - الجملة المحكية بالقول، وهي الواقعة بعد القول ومشتقاته، كقوله تعالى عن عيسى **عليه السلام**: **﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾** [مريم: ٣٠]، فجملة **﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾** في محل نصب مفعول به، أو في محل نصب مقول القول. فإن بُني الفعل لما لم يسم فاعله، فالجملة في محل رفع نائب فاعل، نحو: قيل: محمد ناجح.

٢ - الجملة الواقعة بعد المفعول الأول في باب (ظن وأخواتها)، أو بعد المفعول الثاني في باب (أعلم)،

شروط الجملة
الواقعة حالاً

٣ - الجملة
الواقعة مفعولاً
وتقع في ثلاثة مواضع
بـ

أو ما هو بمنزلتها من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، فالأول نحو: ظنت خالداً يقرأ، فجملة (يقرأ) في محل نصب مفعول ثان لـ(ظن)، والثاني نحو: أَعْلَمْتُ خالداً مُحَمَّداً أبوه مسافر، فجملة (أبوه مسافر) في محل نصب مفعول ثالث لـ(أعلم).

٣ - الجملة المعلقة عنها العامل في باب (ظن)، وذلك حين تعلقُ أفعال القلوب عن العمل في اللفظ، فيحولُ بينها وبين مفعوليها أحد المعلقات التي لها حق الصدارة، فتمنع الفعل الذي قبلها من العمل في لفظ ما بعدها، ويكون موقع الجملة في محل نصب، سدت مسد المفعولين، نحو: علمت لِإِسْبَالُ مَحْرُمٌ.

الرابعة: الجملة الواقعة مضافاً إليها، ومحلها الجر؛ ٤ - الجملة الواقعة مضافاً إليها في محل المضاف إليه، وهي كل جملة وقعت بعد اسم زمان غير مُنَوَّنٍ، سواء أكان مبنياً، مثل: إذ، إذا، حيث ونحوها، أم كان معرباً حذف تنوينه للإضافة، مثل: يوم، حين، ساعة، ونحوها.

مثال الأول: حضرت إذ قدم أخوك، قال تعالى: **﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾** [الواقعة: ٨٤]؛ أي: وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون.

ومثال الثاني: فرحت يوم رأيتكم، قال تعالى: **﴿يَوْمَ**

هم بِرِزُونَ》 [غافر: ١٦]، وقال تعالى: 《هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الْمُصَدِّقِينَ صِدْقَهُمْ》 [المائدة: ١١٩]، فإن كان اسم الزمان منوناً فالجملة بعده صفة، كقوله تعالى: 《وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَيْهِ اللَّهُ》 [البقرة: ٢٨١].

٥ - الجملة الخامسة: الجملة الواقعية جواباً لشرط جازم واقترت بالفاء، أو بـ(إذا) الفجائية، ومحلها الجزم، فمثالي الفاء: من سعي في الخير فسعيه مشكور، فالفاء رابطة لجواب الشرط بالشرط، وجملة (سعيه مشكور) في محل جزم جواب الشرط، قال تعالى: 《مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَكَلَّا هَادِي لَهُ》 [الأعراف: ١٨٦]، فجملة 《فَكَلَّا هَادِي لَهُ》 في محل جزم جواب الشرط، ومما يدل على أنها في محل جزم: العطف عليها بالجزم 《فَكَلَّا هَادِي لَهُ وَيَذْرُهُمْ》، في قراءة حمزة والكسائي بجزم المضارع (وَيَذْرُهُمْ) عطفاً على جواب الشرط، وقرأ الباقيون بالرفع 《وَيَذْرُهُمْ》 على القطع والاستئناف على معنى: والله يذرهم.

ومثال (إذا) الفجائية قوله تعالى: 《وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتَلُونَ》 [الروم: ٣٦]، فـ(إذا) حرف دالٌ على المفاجأة مبني على السكون لا محل له من الإعراب، 《هُمْ》 مبتدأ، 《يَقْتَلُونَ》 الجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط 《وَإِنْ》.

ووجه اشتراط الاقتران بـ(الفاء) أو (إذا) هو أن الجملة لو خلت منها لصار الفعل قابلاً للجزم لفظاً، نحو: **إِنْ تَقْمُ أَقْمُ**، أو **مَحْلًا**: إن زرتني أكرمتك، فيكون الجزم محكماً به للفعل وحده لا للجملة.

والمواضع التي يجب اقترانها بالفاء سبعة، مجموعه في قول بعضهم:

اسمية طلبية وبجامد وبما وقد وبِلْنْ وبالتنفيس

وهي كما يلي:

١ - الجملة الاسمية، كما تقدم. ومنه قوله تعالى: **﴿وَإِنْ يَمْسِسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾** [الأنعام: ١٧].

٢ - الجملة الفعلية التي فعلها طببي، نحو: إن حَيَاكَ أحد بتحية فَحَيَّهُ بِأَحْسَنِ مِنْهَا، ومنه قوله تعالى: **﴿فَقُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُجْنِبُونَ اللَّهَ فَاتَّعُونِي﴾** [آل عمران: ٣١].

٣ - الجملة الفعلية التي فعلها جامد، نحو: من يطلق لسانه فليس بسالم، ومنه قوله تعالى: **﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلَتْ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنْ تَرَنَ أَنَا أَقْلَى مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾** **﴿فَعَسَى رَبِّكَ أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ﴾** [الكهف: ٤٠، ٣٩].

٤ - الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(ما)، نحو: إن تجتهد فما أقصر في مكافأتك، ومنه قوله تعالى: **﴿فَإِنْ تَوَلَّتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾** [يونس: ٧٢].

٥ - الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(قد)، نحو: من مدحك بما ليس فيك فقد ذمك، ومنه قوله تعالى: **﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخْ لَهُ مِنْ قَبْلٍ﴾** [يوسف: ٧٧].

٦ - الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(لن)، نحو: إن صاحت الأشجار فلن تسلم، ومنه قوله تعالى: **﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ حَيْثُ فَلَنْ يُكَفَّرُوا﴾** [آل عمران: ١١٥].

٧ - الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بأحد حرفي التنفيس^(١)، وهوما السين وسوف. فمثالي السين: مهما تُخْفِي من طباعك فستظهر للناس، ومنه قوله تعالى: **﴿وَإِن تَعَسِّرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى﴾** [الطلاق: ٦].

ومثال: (سوف) من ظلم الناس فسوف يندم، ومنه قوله تعالى: **﴿وَإِنْ خَفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيْكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ﴾** [التوبه: ٢٨].

٨ - الجملة السادسة من الجمل التي لها محل: الجملة التابعة للفعل لمفرد، وهي الجملة الواقعه صفة لمفرد، والواقعه بدلاً من مفرد، أما الواقعه صفة، فمحليها من الإعراب بحسب ما هي صفة له، فتكون في محل رفع كقوله تعالى: **﴿مِنْ قَبْلِ**

(١) التنفيس معناه: الاستقبال، فإذا دخلت السين وسوف على الفعل المضارع خلصتاه للاستقبال. وانظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (القسم الأول) (١٧٥/٢).

أن يأْيَقَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ》 [البقرة: ٢٥٤]، وفي محل نصب كقوله تعالى: 《وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَمَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ》 [البقرة: ٢٨١]، وفي محل جر كقوله تعالى: 《لِيَوْمٍ لَّا رَبَّ فِيهِ》 [آل عمران: ٩].

ويشترط لوقع الجملة صفة ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون الموصوف بها نكرة ممحضة، (وهي شروط وقوع الحالية من قيد يفيد التخصيص كـ(أـلـ) الجنسية، أو الجملة صفة بالإضافة...)، نحو: أقبل طالب يتسنم، فجملة (يتسنم) في محل رفع صفة لـ(طالب)، قال تعالى: 《وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَمَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ》 [البقرة: ٢٨١]، فجملة 《تُرْجَمَعُونَ》 في محل نصب صفة لـ(يَوْمًا)، فإن كانت النكرة غير ممحضة فسيأتي حكمها - إن شاء الله - عند الكلام على الجملة بعد المعرفة والنكرة.

الشرط الثاني: أن تشتمل الجملة على ضمير يربطها بالموصوف، والأغلب أن يكون مذكوراً، كما تقدم، وقد يحذف للدلالة عليه، كقوله تعالى: 《وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجِدُ نَفْسًا عَنْ تَفْسِيرِ شَيْءٍ》 [البقرة: ٤٨] أي: لا تجزي فيه.

الثالث: أن تكون الجملة خبرية، فلا يصح وقوع الإنسانية بنوعيها (الطلبي وغير الطلبي) صفة، فلا تقول: جاء مسكين ساعدُهُ، ولا تقول: هذا كتاب يُعْتَكُهُ (إذا كنت

تريد إنشاء البيع وقت النطق، فإن أردت الإخبار عن بيع وقع ومضى صَحَّ).

وذلك لأن الصفة للايضاح أو التخصيص، وهذا لا بد أن يكون حاصلاً من قبل، ليكون معلوماً، بخلاف الجملة الإنسانية فإن مضمونها لا يقع إلا بعد النطق بها، فلا يتم بها إيضاح ولا تخصيص ولا غيرهما من أغراض الصفة.

أما الجملة الواقعة بدلاً من مفرد، فالمراد به بدل الاستعمال، وأشهر مواقعها: الجملة المبدوءة بـ(كيف) بعد اسم مفرد، وقد مثل لها النحاة بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِنَّ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، فجملة ﴿كَيْفَ مَدَ الظِّلَّ﴾ بدل من الاسم الظاهر قبلها؛ أي: كيف مدَّ ربِّكَ الظلَّ، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأَيْلَلِ كَيْفَ خُلِقَتِ﴾ [الغاشية: ١٧]، فجملة ﴿كَيْفَ خُلِقَتِ﴾ بدل من ﴿الْأَيْلَلِ﴾ أي: ينظرون إلى خلق الإبلِ، أو إلى كيفية خلقها^(١).

السابعة: الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، ومحلها هو محل ما هي تابعة له، وهذا يشمل الجملة المعطوفة على جملة لها محل من الإعراب،

٧ - الجملة
التابعة لجملة
لها محل

(١) انظر: «المغني» (١/٢٠٧)، (٤٢٥/٢)، «أوضح المسالك» (٣/٤٠٨).

والجملة الواقعـة بـدلاً من جملـة لها محلـ، فـمـثالـ المعـطـوفـةـ: خـالـدـ خـرـجـ أـبـوهـ وـدـخـلـ أـخـوهـ، فـجـمـلـةـ (ـدـخـلـ أـخـوهـ) فيـ محلـ رـفـعـ؛ لأنـهاـ معـطـوفـةـ عـلـىـ جـمـلـةـ (ـخـرـجـ أـبـوهـ)ـ وـهـيـ جـمـلـةـ فيـ محلـ رـفـعـ خـبـرـ المـبـدـأـ (ـخـالـدـ)ـ.

وـمـثـالـ الجـمـلـةـ الـوـاقـعـةـ بـدـلاـًـ مـنـ جـمـلـةـ لهاـ محلـ: قولـ

الـشـاعـرـ:

أَقْوَلُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقْيِّمَنَ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السُّرُّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فـجـمـلـةـ (ـلـاـ تـقـيـمـنـ)ـ فيـ محلـ نـصـبـ بـدـلـ منـ جـمـلـةـ (ـارـحلـ)ـ التـيـ هيـ فيـ محلـ نـصـبـ مـفـعـولـ بـهـ؛ لأنـهاـ جـمـلـةـ مـحـكـيـةـ بـالـقـوـلـ، وـإـنـماـ أـتـىـ بـهـاـ الشـاعـرـ؛ لأنـهاـ أـوـفـىـ بـتـأـدـيـةـ إـظـهـارـ الـكـراـهـيـةـ لـإـقـامـتـهـ مـنـ قولـهـ: (ـارـحلـ)ـ.

وـإـلـىـ هـذـهـ الجـمـلـ السـبـعـ أـشـارـ النـاظـمـ بـقولـهـ:
(ـوـالـجـمـلـ الـلـاتـيـ لـهـاـ مـحـلـ سـبـعـ...ـ)ـ إـلـخـ.

وـقولـهـ: (ـخـبـرـ)ـ بـالـرـفـعـ خـبـرـ لـمـبـدـأـ مـحـذـوفـ؛ـ أـيـ:ـ هـيـ خـبـرـ..ـ وـقـولـهـ: (ـيـحـلـ)ـ بـكـسـرـ الـحـاءـ وـضـمـهـاـ؛ـ أـيـ:ـ يـقـعـ خـبـرـاـ لـمـبـدـأـ أوـ ماـ أـصـلـهـ المـبـدـأـ،ـ وـقـولـهـ: (ـحـالـ)ـ أـيـ:ـ وـحـالـ،ـ بـتـقـدـيرـ حـرـفـ الـعـطـفـ،ـ (ـوـمـفـعـولـ)ـ أـيـ:ـ بـهـ،ـ وـ(ـمـضـافـ)ـ أـيـ:ـ إـلـيـهـ؛ـ لـأـنـ الجـمـلـةـ هـيـ المـضـافـ إـلـيـهـ،ـ وـلـيـسـ هـيـ المـضـافـ،ـ وـقـولـهـ: (ـوـاقـعـ جـوـابـ شـرـطـ جـازـمـ)ـ أـيـ:ـ بـقـيـدـ وـجـودـ الـفـاءـ أوـ إـذـاـ،ـ (ـوـتـابـعـ لـمـفـرـدـ)ـ الـمـرـادـ الجـمـلـةـ

الواقعة صفة لمفرد، والواقعة بدلاً من اسم مفرد، (وجملة ذات محل) أي: وتابع لجملة لها محل من الإعراب، والمراد المعطوفة، والواقعة بدلاً من جملة لها محل.

١١ - وَسَبَعَةٌ بِلَا مَحْلٌ فِي الْجُمْلَ

١٢ - ذات ابتداء، واعتراض، وصلة جواب شرط ليس جزء دخلة

١٣ - وَقَسْمٌ، وَذَاتٌ تَفْسِيرٌ كَهْلٌ تَابِعَةٌ لِجُمْلَةٍ بِلَا مَحْلٌ

ذكر في هذه الأبيات القسم الثاني، وهي الجمل

الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، وهي سبع: ليس لها محل

الأولى: الابتدائية، وهي التي يبتدأ بها الكلام، أو

١ - الابتدائية تقع في أثنائه منقطعة عما قبلها في المعنى، فليست تكملة لها، وإن كانت متصلة بها من حيث إنها في حديث واحد وشيء واحد.

فمثلاً الأول: إِنَّ الْحَيَاةَ جَهَادٌ، قال تعالى: ﴿إِنَّا

أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

ومثلاً الثاني: مات فلان رحمه الله، فالجملة الأولى

لا محل لها؛ لأنها ابتدائية، ليس قبلها شيء. والثانية (رحمه الله) لا محل لها؛ لأنها ابتدائية مستأنفة.

وعلى هذا فالابتدائية والاستئنافية بمعنى واحد،

والأظهر أن بينهما فرقاً، فالابتدائية هي التي يفتح بها

الكلام، سواء أكانت اسمية أم فعلية.

الفرق بين
الابتدائية
والاستئنافية

أما الاستثنافية فهي التي تأتي في أثناء الكلام منقطعة بما قبلها من جهة الإعراب، لا من ناحية المعنى الجزئي، ولها علامتان:

الأولى: كل جملة بُدئت بحرف عطف جاء علامة الجملة للاستثناف، كقوله تعالى: **﴿لَنْبَيِنَ لَكُمْ وَنُقْرُّ فِي الْأَرْجَامِ مَا لَسْأَاءٌ إِنَّ أَجَلِ مُسَئِّ﴾** [الحج: ٥]، فجملة **﴿وَنُقْرُّ﴾** مستأنفة؛ لمجيء المضارع مرفوعاً على قراءة الجمهور، ولم يُنصب عطفاً على المضارع قبله، إذ ليس المعنى: خلقناكم لنقر. ومنه - أيضاً - قوله تعالى: **﴿فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقُ ثُمَّ أَلَّهُ يُنِشِّعُ النَّشَاءَ الْآخِرَةَ﴾** [العنكبوت: ٢٠]، فجملة **﴿ثُمَّ أَلَّهُ يُنِشِّعُ النَّشَاءَ الْآخِرَةَ﴾** مستأنفة.

الثانية: مراعاة المعنى مراعاة دقة؛ لأن المقام يحتاج إلى قوة إدراك، وربط الكلام بعضه ببعض، ومن الأمثلة قوله تعالى: **﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾** [يونس: ٦٥]، فجملة **﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾** مستأنفة لتسليمة النبي ﷺ، وليس محكية بالقول، لفساد المعنى، إذ لو قالوا ذلك لم يحزن النبي ﷺ. ومن ذلك قوله تعالى: **﴿فَعَانَ لَهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي﴾** [العنكبوت: ٢٦]، فجملة **﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾** استثنافية، ولا يصح عطفها على قوله: **﴿فَعَانَ لَهُ لُوطٌ﴾**؛ لئلا يكون

فاعل **«قال»** هو **«لوط»** عليه، وإنما الفاعل هو إبراهيم عليه، بدليل ما بعده من الآيات.

٢- الجملة **الجملة الثانية**: الجملة المعتبرضة، وهي التي تقع بين شيئين متلازمين يحتاج كل منهما لآخر، كالمبتدأ والخبر، والفاعل و فعله، والشرط وجوابه، والقسم وجوابه، ونحو ذلك، وإن جاءت قبلها الواو فهي حرف اعتراف، وليس للعطف^(١)، والغرض منها تأكيد الكلام، أو تقويته، أو تحسينه، نحو: أنت - حفظك الله - كريم، قال تعالى: **«فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأَتَقْرَأُ الْنَّارَ»** [البقرة: ٢٤]، فجملة **«ولَنْ تَفْعَلُوا»** معتبرضة بين الشرط وجوابه، والغرض منها تأكيد عجزهم في جميع الأزمان؛ لأن للقرآن من الأوصاف والخصائص ما لا يمكن معه الإتيان بسورة من مثله، وعبر بـ(لن) دون (لا)؛ لأنها أبلغ في نفي المستقبل واستمراره وإن لم تقتضِ التأييد بذاتها.

ومن ذلك قوله تعالى: **«وَلَئِنْ أَصَبْكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لِيَقُولُنَّ كَانَ لَمْ تَكُنْ يَبْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَوَدَّةٌ يَنْلَايَتِنِي كُنْتُ مَعَهُمْ»** [النساء: ٧٣]، فجملة **«كَانَ لَمْ تَكُنْ يَبْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَوَدَّةٌ»** معتبرضة بين الفعل **«لِيَقُولَنَّ»** وعموله الذي هو جملة التمني - على أحد الأقوال - والمعنى: كان لم يتقدم له

(١) انظر: «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي ص(١٦٧).

معكم مودة. والغرض منها - والله أعلم - التنبية على ضعف عقيدة هذا القائل، وأن قوله هذا قول من لا مواصلة بينكم وبينه، وإنما يريد أن يكون معكم لمجرد المال^(١).

وقد يقع في أثناء الاعتراض اعتراض آخر، كقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقِسِّمُ بِمَوْقِعِ النَّجُومِ ﴾٧٥﴿ وَإِنَّهُ لِقَسْمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾٧٦﴿ إِنَّهُ لِقُرْمَانٌ كَرِيمٌ ﴾٧٧﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٧٧]، فقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لِقُرْمَانٌ كَرِيمٌ ﴾٧٧﴾ جواب لقوله: ﴿فَلَا أُقِسِّمُ بِمَوْقِعِ النَّجُومِ ﴾٧٥﴾، وجملة ﴿وَإِنَّهُ لِقَسْمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾٧٦﴾ المؤلفة من (إن) واسمها وخبرها وصفة خبرها، جملة معترضة بين القسم وجوابه، والواو حرف اعتراض. وجملة ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ معترضة بين الموصوف والصفة، وهي ﴿لِقَسْمٌ﴾ ﴿عَظِيمٌ﴾.

الثالثة: الجملة الواقعة صلة للموصول، اسماً كان ٣ - الجملة أم حرفياً، فالموصول الاسمي، نحو: حضر الذي فاز الواقعة صلة أخوه، فجملة (فاز أخوه) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

والموصول الحرفي، مثل: سرّني أن نجح أخوك، ف(أن) حرف مصدرى، وجملة (نجح أخوك) لا محل لها

(١) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوى (١/٢٢٩)، «البحر المحيط» (٢/٢).

من الإعراب صلة الموصول الحرفي، والحرف المصدري وصلته في تأويل مصدر فاعل، أي: سرّني نجاح أخيك.

٤ - الجملة الواقعية جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو لجازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ(إذا) الفجائية.

فالأول: مثل (إذا، ولو، ولو لا) نحو: لو لا الهواء ما عاش مخلوق، فجملة (ما عاش مخلوق) لا محل لها من الإعراب جواب (لو لا)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمَّا﴾ [الواقعة: ٦٥]، فجملة ﴿لَجَعَلْنَاهُ﴾ لا محل لها جواب (لو).

والثاني: نحو: من يكثُر كلامه يكثُر ملامه، إن أكثرت الكلام ندمت، وذلك لظهور الجزم في لفظ الفعل (يكثُر) الواقع جواباً للشرط، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم هو الفعل لا الجملة بأسرها.

٥ - الجملة الواقعية جواباً للقسم

الخامسة: الجملة الواقعية جواباً للقسم، سواء ذكر القسم صريحاً، كقوله تعالى: ﴿يَسَ (١) وَأَقْرَئَنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمَّا (٢) الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١ - ٣]، فجملة ﴿إِنَّكَ لَمَّا الْمُرْسَلِينَ﴾ لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب القسم: ﴿وَأَقْرَئَنِ الْحَكِيمِ (٢)﴾، أم لم يذكر، بل حذف واستُدِلَّ عليه باللام الواقعية في جوابه، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا يُبَدِّلَنَّ فِي الْحُكْمَةِ (٣)﴾ [الهمزة: ٤].

السادسة: الجملة التفسيرية: وهي الجملة الفضلة ٦ - الجملة الكاشفة والمفسرة لما قبلها، ولا بد فيها من تأمل التفسيرية المعنى.

ومن أمثلتها: قوله تعالى: **﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ إِدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾** [آل عمران: ٥٩]، فجملة **﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾** لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة لقوله: **﴿كَمَثَلِ إِدَمَ﴾**، وقوله تعالى: **﴿وَأَسْرُوا النَّجَوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾** [الأنبياء: ٣]، فجملة الاستفهام مفسرة لـ **﴿النَّجَوَى﴾** على أحد القولين، والثاني: أنها بدل.

وخرج بقولنا: (الفضلة) الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها مفسرة له، ولها محل بالاتفاق؛ لأنها خبر عنه، فهي عمدة لا يصح الاستغناء عنها، مثل قوله تعالى: **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾** [الإخلاص: ١]، فـ **﴿هُوَ﴾** مبتدأ، والجملة بعده خبر عنه.

وكون الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب هو المشهور، سواء كان ما تفسره له محل من الإعراب، كما تقدم في الأمثلة، أم ليس له محل، كجملة الاستغفال في نحو: خالداً أكرمه.

ويرى أبو علي الشَّلُوبِينُ^(١) أن الجملة بحسب ما تفسره، فإن كان لها محل فهي لها محل، كما تقدم في الأمثلة السابقة، وإنما فلا، نحو: خالدًا أكرمته، فجملة (أكرمته) لا محل لها؛ لأنها مفسرة لجملة (أكرمت) المخدوفة، وهي ابتدائية لا محل لها.

ويرى ابن هشام أن جملة الاستغاثة ليست في الاستغاثة جملة تفسيرية وإن حصل فيها تفسير، ذكر هذا في «المغني»، لكنه في «أوضح المسالك» سماها مفسرة، كما في باب «الاستغاثة»^(٢).

السابعة من الجمل التي لا محل لها: الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب، نحو: قام بكر ولم يقم خالد، فجملة (لم يقم خالد) لا محل لها؛ لأنها معطوفة على جملة (قام بكر) وهي لا محل لها؛ لأنها ابتدائية.

٧ - الجملة
التابعة لجملة
لا محل لها

وإلى هذه الجمل السبع أشار الناظم بقوله: (وسبعة بلا محل في الجمل) أي: وسبع معدودة في الجمل بلا محل، (ذات ابتداء، واعترافٍ) بالرفع بدل من

(١) هو أحد من انتهت إليه العربية في زمانه، أصله من الأندلس، و«الشلوبين» بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر. مات سنة (٦٤٥هـ) انظر: «وفيات الأعيان» (٤٥١/٣).

(٢) «المغني» (٤٠٢/٢)، «أوضح المسالك» (١٦٠/٢).

(سبعة) أو خبر لمبدأ ممحض؛ أي: وهي ذات ابتداء؛ أي: صاحبة ابتداء، واعتراض، (وصله) أي: لموصول اسمي أو حرفي، قوله: (جوابٌ شرطٌ ليس جزْمٌ دَخَلَهُ بالرفع عطفاً على (ذات ابتداء) بإسقاط العاطف؛ أي: وكذا جواب شرط غير جازم، (وقسم) أي: وكذا جواب قسم، وليس المراد القسم ذاته؛ لأن القسم قد يقع خبراً عن المبتدأ، فيكون في محل رفع، نحو: خالد أقسم بالله ليدخلنَّ، أو محكيأً بالقول فيكون في محل نصب، نحو: قال علي: أقسم لآتينَ.

وقوله: (وذات تفسير) أي: صاحبة تفسير، وهي الجملة المفسرة، قوله: (كَهُلْ) إشارة إلى الآية الكريمة المتقدمة: ﴿وَأَسْرُوا النَّجَوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]. (تابعة لجملة بلا محل) أي: والجملة التابعة لجملة لا محل لها.

١٤ - وَإِنْ أَتْنَكَ بَعْدَ مَحْضِ النَّكْرَةِ جُمِلُ أَخْبَارٍ لَهَا مُشْتَهِرَةٌ
 ١٥ - فَهُنَّ لَدَى النُّحَادِ كُلُّهُمْ صِفَةٌ وَمَا يَجِدُ بَعْدَ مَحْضِ الْمَعْرِفَةِ
 ١٦ - فَتِلْكَ أَحْوَالٌ، وَمَا قَدْ تَتَصِّلُ بِعِيْرٍ مَحْضٍ فِيهِمَا فَتَحْتَمِلُ

هذه الأبيات في حكم الجمل بعد المعرف وبعده حكم الجملة بعد المعرفة بعد النكرة:
 وبعد المعرفة وبعد النكرة

١ - إذا وقعت الجملة الخبرية بعد نكرة ممحضة، فهي في

محل رفع أو نصب أو جر صفة للنكرة على حسب موصوفها، والنكرة الممحضة: هي الخالية من قيد يفيد التخصيص كالوصف أو الإضافة، تقول: جاء رجلٌ يسأل، رأيت رجلاً يسأل، تصدقَت على رجلٍ يسأل، فجملة (يسأل) صفة لـ(رجل)، في محل رفع في المثال الأول، ونصب في الثاني، وجر في المثال الثالث. قال تعالى عن الكفار: ﴿هَنَّى تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقَرُوهُ﴾ [الإسراء: ٩٣]، فجملة ﴿نَّقَرُوهُ﴾ في محل نصب صفة، وقد مرّ أمثلة عند الكلام على جملة الصفة مع الجمل التي لها محل من الإعراب.

٢ - وإذا وقعت الجملة الخبرية بعد معرفة ممحضة فهي في محل نصب حال، والمعرفة الممحضة: هي الخالصة من شائبة التنکير، تقول: جاء محمد يسأل، رأيت محمداً يسأل، تصدقَت على محمد يسأل، فجملة (يسأل) في محل نصب حال من محمد، وهو معرفة ممحضة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرِبُوا أَصْلَوَةَ وَأَنْتُمْ شُكَرٍ﴾ [النساء: ٤٣]، فجملة ﴿وَأَنْتُمْ شُكَرٍ﴾ في محل نصب حال من واو الجماعة في قوله: ﴿لَا تَقْرِبُوا﴾. وقد مرّ أمثلة عند الكلام على جملة الحال مع الجمل التي لها محل من الإعراب.

٣ - وإذا وقعت الجملة بعد نكرة غير ممحضة (وهي الموصوفة - مثلاً) جاز في الجملة بعدها أن تعرب صفة، وهو أولى؛ بناءً على ظاهر النكرة، وجاز أن تعرب حالاً؛ نظراً إلى تخصيصها بالوصف، تقول: مررت برجل صالح يصلي، فيجوز في جملة (يصلي) الوصفية والحالية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، فيجوز في جملة ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ أن تكون صفة لـ﴿ذِكْرٌ﴾ وهو أولى، ويجوز أن تكون حالاً لتخصيص النكرة بالوصف وهو قوله: ﴿مُبَارَكٌ﴾، وذلك يقربها من المعرفة.

٤ - وإذا وقعت الجملة بعد معرفة غير ممحضة (وهي ما فيها شائبة تعريف وشائبة تنكير)، كأن تدخل عليها (أي) الجنسية، كقوله تعالى: ﴿وَإِيَّاهُ لَهُمْ أَلَيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ الْهَنَّارَ﴾ [يس: ٣٧]، فيجوز في جملة ﴿نَسْلَخُ مِنْهُ الْهَنَّارَ﴾ أن تكون حالاً من ﴿أَلَيْلُ﴾؛ لأنَّه جاء معرفاً بـ(أي)، ويجوز أن تكون صفة؛ لأنَّ مدخول (أي) الجنسية قريب من النكرة حيث لا يراد ليل بعينه.

وما تقدم من وصف الجملة بأنها خبرية، وأن النكرة ممحضة ومثلها المعرفة هما من جملة القيود التي ذكرها النحويون، وقد اقتصر الناظم عليهما.

أما اشتراط الخبرية فهو احتراز من الجملة الإنسانية، نحو: هذا كتاب **بِعْتُكَهُ**، وهذا كتابي **بِعْتُكَهُ**، فإن الجملتين مستأنفتان؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً. وأما اشتراط المضدية في المعرفة والنكرة فقد تقدم بيانه.

وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله: (وإن أتتك) أي: وإن أتتك الجمل الخبرية؛ لأن الفاعل مؤخر، وهو قوله: (جُمْلُ أَخْبَارٍ)، (بعد محض النكرة) من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ أي: بعد النكرة المضدية، (جمل أخبار) أي: جمل خبرية، (فهي لدى النهاة كُلُّهُمْ صفة) فيه إشارة إلى أن هذا حكم مجمع عليه، (وما يجيء بعد محض المعرفة) أي: وما يجيء من الجمل بعد المعرفة المضدية (فتلك أحوال) أي: في محل نصب حال، (وما قد تتصل بغير محض فيهما) أي: وما قد تتصل من الجمل بغير معرفة مضدية أو نكرة مضدية (فتتحمل) الحالية أو الوصفية، كما تقدم، والله تعالى أعلم.





فَضْلٌ

في الجار وال مجرور

١٧ - لَا بُدَّ لِلْجَارِ مِنَ التَّعْلُقِ بِفَعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ مُرْتَقِي

لما فرغ الناظم - تبعاً لابن هشام - من الكلام على تعريف الجملة وأقسامها وأحكامها، شرع في ذكر أحكام الجار والمجرور والظرف، ويطلق عليهما: شبه الجملة^(١)، لكونهما يتعلقان بالفعل أو ما أشبه الفعل، ولا يتم معناهما إلا بذلك.

والمراد بالجار: حرف الجر، وهو ما وضع للإضاءة بفعل أو شبهه إلى ما يليه، والمراد بالإضاءة: الإيصال والتعديّة بحيث يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل، كقولك: جلست في المسجد، سلّمت على الضيف.

والجار والمجرور يحتاج إلى متعلق - بفتح اللام -، حاجة الجار والتّعلق: هو العمل في محل الجار والمجرور نصباً أو متعلق رفعاً، وهو نوع من الارتباط الذي يوضح المعنى ويتّممه. تعريفه

فمثال النصب: مررت بزيد، فالجار والمجرور في

(١) ويطلق عليهما بعض القدماء: الظرف. «النحو الوفي» (٤٤٥/٢).

محلٌّ نصب بـ(مررت). ومثال الرفع: زيد ممرور به، فالجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول قبله.

المتعلق قد يكون مذكوراً وهو الأصل، وقد يكون يكون مذكوراً محذوفاً، وسيأتي. والمذكور أنواع: وقد يكون

الأول: الفعل، سواء أكان ماضياً، أم مضارعاً، أم محذوفاً أنواع المذكور أمراً، نحو: قدمت من السفر، أنت تأتي بالكتاب غداً، يَكْرِرْ يا خالد إلى الصلاة. فالجار والمجرور (من السفر) متعلقان بالفعل (قدم)، وكذا ما بعده.

الثاني: ما فيه معنى الفعل كاسم الفاعل، نحو: أقادم أنت من السفر؟ أو اسم المفعول، كما تقدم، وقد اجتمع التعلق بالفعل والتعلق بما في معناه في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فـ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الأول في محل نصب متعلق بالفعل قبله، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ الثاني في محل رفع نائب فاعل، متعلق باسم المفعول قبله. ومن ذلك المصدر، نحو: السكوت عن السفيه جواب، واسم الفعل، نحو: حَيَّهُلْ على داعي الصلاة، بمعنى: أقبل على داعي الصلاة.

الثالث: ما أُولُّ بما فيه معنى الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، فالجار

وال مجرور **﴿فِي السَّمَاءِ﴾** متعلقان بـ **﴿إِلَهٌ﴾** وهو اسم، وليس بصفة بدليل أنه يوصف، كما في قوله تعالى: **﴿وَإِنَّهُ كَفُرٌ بِإِلَهٍ وَاحِدٍ﴾** [البقرة: ١٦٣]. وصح التعلق به لتأوله بـ مأله؛ أي: معبود.

الرابع: ما فيه رائحة **شِبْهِ الفعل**، كقولك: **فَلَانَ حَاتِمٌ** في قومه، فالجار والمجرور متعلقان بـ **(حاتم)** وهو اسم جامد وليس بصفة، لكن فيه رائحة الوصف وهو الجود؛ أي: كريم.

وهذا معنى قول الناظم: **(لَا بُدَّ لِلْجَارِ مِنَ التَّعْلُقِ)** ومعنى **(لَا بُد)** لا محالة ولا مناص ولا فراق، قال الجوهري: «لَا بُدَّ مِنْ كَذَا، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا فَرَاقَ مِنْهُ»^(١)، وقال صاحب **«القاموس»**: «لَا بُدَّ: لَا فَرَاقَ وَلَا مَحَالَة»^(٢)، و**(لَا)** نافية للجنس، و**(بُدَّ)** اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها (من التعلق).

وقوله: **(بِفَعْل)** جار ومجرور متعلق بالمصدر قبله، (أو معناه) يقرأ بهمزة الوصل للوزن، والمراد ما أشبه الفعل، **(نَحُوُّ)** بالرفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك نحو، وبالنصب مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أعني، وعليه يقاس أمثاله في هذا النظم وغيره، (مرتقى) اسم

(٢) **«القاموس»** (٢٢٨/١).

(١) **«الصحاح»** (٤٤٥/٢).

فاعل من (ارتقى) الخماسي المزيد، وهذا مثال لما فيه معنى الفعل.

١٨ - وَاسْتَثِنْ كُلَّ زَائِدٍ لَهُ عَمَلٌ كَأْلَبَا وَمِنْ وَالْكَافِ أَيْضًا وَلَعْلَ لَوْلَاكَ لَوْلَاهُ فَعَمَرُو قَالَ ذَا

١٩ - لَدَى عُقَيْلٍ، ثُمَّ لَوْلَاهُ كَذَا

٢٠ - لَوْلَا أَنَا الْفَصِيْحُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَأَنْتَ أَيْضًا وَهُوَ فَاعِلْمُ وَأَذْكُرِ

ما لا يحتاج إلى متعلق من يوضح معناه، بين هنا أنه ليس كل حروف الجر تحتاج إلى متعلق، بل يستثنى من ذلك الحرف الزائد، والشبيه بالزائد، وذلك أن حرف الجر من حيث الأصالة وعدمها ثلاثة أقسام:

١ - حرف جر أصلي: وهو ما له معنى خاص، ويحتاج إلى متعلق مذكور، أو محذوف، مثل: في، على.

٢ - حرف جر زائد: وهو ما ليس له معنى خاص، وإنما يؤتى به للتوكيد، وليس له متعلق لا مذكور ولا محذوف، مثل: الباء وَمِنْ الزائدين.

٣ - حرف جر شبيه بالزائد: وهو ما له معنى خاص، كالحرف الأصلي، وليس له متعلق كالزائد، مثل: رُبَّ، لولا، لعل.

فالذي لا يحتاج إلى متعلق نوعان:

الأول: حرف الجر الزائد كالباء، نحو: كفى ١ - حرف بالموت واعظاً، قال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، الجر الزائد فـ﴿كَفَى﴾ فعل ماضٌ مبنيٌ على فتح مقدر، ﴿بِاللَّهِ﴾ الباء: صلة، أو حرف توكيد، أو حرف جر زائدٌ إعراباً مؤكداً^(١) معنى، والله: فاعل (كفى) مرفوعٌ بضمٍّةٍ مقدرةٍ منعٌ من ظهورها اشتغال الم محل بحركة حرف الجر الزائد، ﴿شَهِيدًا﴾ تمييز، ومثلها (مِنْ) كقولك: ما جاء من أحد، قال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلِيقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، فـ﴿خَلِيقٍ﴾ مبتدأٌ مرفوعٌ بضمٍّةٍ مقدرةٍ منعٌ من ظهورها اشتغال الم محل بحركة حرف الجر الزائد، ﴿غَيْرُ اللَّهِ﴾ خبرٌ و مضافٌ إليه.

وكذا كاف التشبيه عند من يقول بزيادتها - وهما خلاف الأخفش وابن عصفور - نحو: خالد كالأسد، ووجه النحوين في زيادة كاف التشبيه: أنها لو كانت أصلية لتعلقت بفعلٍ مقدرٍ يناسبها وهو أشبّهُ، وهو متعدّدٌ بنفسه لا بالحرف، وإن قدر المتعلق بالفعل (استقر) فالكاف لا تدل عليه.

ومن قال: إنها غير زائدة، قال: لأنها في موضع الخبر، وكل ما كان في موضع الخبر صحٌ تقديره

(١) التعبير بالتأكيد باعتبار الغالب، وإن فقد تكون الزيادة لأغراض أخرى، أشير إليها - إن شاء الله - في آخر الكتاب، ثم إن التوكيد ليس هو المعنى الأصلي للحرف، وإنما هو شيء أفاده بعد تجرده عن معناه الأصلي.

بالاستقرار، ورجح هذا ابن هشام في «المغني»^(١)، وذكر الأزهري في «شرحه» لـ«قواعد الإعراب» أن ابن هشام تابع في هذا لأبي حيان^(٢).

وإنما استغنى الحرف الزائد عن المتعلق؛ لأن معنى التعلق - كما تقدم - هو الارتباط المعنوي، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدها ولم يدخل للربط.

الثاني: حرف الجر الشبيه بالزائد، ومنه ما يلي:

١ - لعل، وهي حرف جر شبيه بالزائد، وإنما لم تحتاج إلى متعلق؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد الداخل على المبتدأ، وتفيد الترجي والتوقع، والجر بها مقصور على لغة عُقِيل - بضم العين -، وال مجرور بها في محل رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية - كما سيأتي -، وهو مع جوازه وقياسيته - إن ثبت - غير خفيف على السمع، ولا هو سائغ اليوم، ومن شواهده قول كعب بن سعد الغنوبي من عُقِيل :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهراً لعل أبي المغوارٍ منك قريبٌ فـ(لعل) حرف ترج وجراً شبيه بالزائد، وـ(أبي) مجرور بـ(لعل) وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء

٢ - حرف الجر
الشبيه بالزائد

(١) (٤٤٢/٢).

(٢) ص(٥٤ - ٥٥).

الخمسة، وهو في محل رفع مبتدأ، بدليل رفع الخبر وهو قوله: (قريب)، ويروى: (لعل أبا المغوار) بالنصب ولا شاهد فيه، وهو الذي جاء في كتب الأدب، أمثال: «الأصميات» و«الخزانة» و«الأمالى» وغيرها، قال أبو زيد الأنصاري: «والرواية المشهورة التي لا اختلاف فيها: لعل أبا المغوار منك قريب»^(١).

٢ - لولا، إذا وقع بعدها ضمير متصل، نحو: حكم الضمير لولي، ولوانا، ولولاك، ولولاه، فهي حرف جر شبيه المتصل بعد (لولا) بالزائد لا يتعلّق بشيء، وهو رأي سيبويه وابن مالك وجمهور البصريين، وحجتهم أن هذه الضمائر لا تقع في محل رفع، بل هي مشتركة بين النصب والجر، ولا نصب هنا فيبقى الجر، فتقول: ولولاك ما حضرت، فـ(لولا) حرف امتناع لوجود شبيه بالزائد، والكاف لها محلان: فهي في محل جرّ بـ(لولا)، ولها محل آخر وهو الرفع بالابتداء، والخبر ممحض؛ أي: ولولاك موجود.

وقال الكوفيون والأخفش من البصريين: ما بعد
(لولا) مبتدأ، واستُعير ضمير الجر للرفع؛ لأن الاسم

(١) «النواود في اللغة» لأبي زيد الانصاري ص(٢١٩)، «الأصمعيات» ص(٩٣ - ٩٩)، «خزانة الأدب» (٤ / ٣٧٠)، «الأعمال» (١٤٧ / ٢) - . (١٥١)

الظاهر الواقع بعد لولا مرفوع، نحو: لولا خالد ما حضرت، فيكون ما حل محله من الضمائر كذلك، وهذا رأي قوي، فإن الاسم جاء مرفوعاً بعد (لولا) ولم يأت مجروراً أبداً، ووقوع الضمير المتصل بعد لولا عربي فصيح، ورد في كلام العرب الذين يحتاج بشعرهم، ولم يرد في القرآن، وإنما ورد فيه مجيء الضمير المنفصل، قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُمَا مُؤْمِنِينَ﴾ [سباء: ٣١]، وعدم ورود المتصل في القرآن لا يدل على عدم جوازه، لكن الأكثر مجيء المنفصل، وهو الذي ينبغي محاكاته.

وهذا معنى قول الناظم: (واستثنِ كُلَّ زائِدٍ) أي: استثن من اشتراط المتعلق للجار والمجرور كل حرف زائد (له عمل) وهو الجر. (كالبَا وِمِنْ) الزائدتين (والكافِ أيضاً) على أحد القولين، وأيضاً: مصدر آخر بالمد إذا رجع، وهو من المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محدود وجوباً. (ولعل لدِي عُقِيل) فهي حرف شبيه بالزائد عندهم، وعُقِيل: بضم العين، بطن من بني أسد بن خزيمة من العدنانية، كانت لهم إمارة بأرض العراق والجزيرة^(١) (ثم لولي) أي: لولا الامتناعية إذا وقع بعدها

(١) انظر: «نهاية الأرب» ص(٣٣١).

ضمير المتكلم المتصل وهو الياء، فإنها حرف جر، والياء في محل جر. (كذا لولاك لولاه) أي: إذا وقع بعدها كاف الخطاب أو هاء الغائب.

(فعمرو قال ذا) أي: فعمرو - وهو سيبويه - قال: إنها حرف جر ولا تتعلق بشيء، وسيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر. (لولا أنا الفصيح عند الأكثرون) أي: الفصيح عند الأكثرون من النحاة الإتيان بالضمير المنفصل بعد (لولا) فتقول: لولا أنا ما حضر خالد، ولعل الحكم بفصاحته لمجيئه في القرآن الكريم، كما تقدم. (وأنت أيضاً وهو) أي: ولو لا أنت، ولو لا هو - أيضاً - هو الفصيح بدل لولاك ولو لاه. (فاعلمْ واذكِرْ) ختم به البيت، وكأنه إيماء إلى ترجيح هذا القول.

٢١ - وَالْحُكْمُ لِلْجَارِ وَلِلْمَجْرُورِ كَجُمْلِ الْأَخْبَارِ فِي الْمَذْكُورِ

ذكر في هذا البيت حكم الجار والمجرور بعد حكم الجار المعرفة والنكرة، فحكمه هو حكم الجملة على التفصيل المعرفة والنكرة حكم الجملة السابقة.

١ - فيكون صفة بعد النكرة الممحضة، كقولك: رأيت طائراً على غصن، فالجار والمجرور (على غصن) متعلق بمحذوف صفة لـ(طائر) أي: كائناً أو واقعاً على غصن.

٢ - ويكون حالاً بعد المعرفة المضمة، كقولك: ذهينا إلى النزهة على غير استعداد، فالجار والمجرور (على غير استعداد) متعلق بمحذوف حال من الفاعل؛ أي: كائنين على غير استعداد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩]، فالجار والمجرور ﴿فِي زِينَتِهِ﴾ متعلق بمحذوف حال من فاعل (خرج) أي: كائناً في زينته.

٣ - ويحتمل الوصفية والحالية بعد غير المضمنهما، نحو: هذا ثمر يانع على أغصانه، فالجار والمجرور (على أغصانه) متعلق بمحذوف حال من (ثمر) أو صفة له؛ لأن نكرة موصوفة، فهو قريب من المعرفة، نحو: يعجبني الزهر في أكمامه، يجوز في الجار والمجرور أن يكون صفة للزهر أو حالاً منه؛ لأنه معرف بـ(أ) الجنسية، ومدخلها قريب من النكرة. وعلى هذا تكون القاعدة: الجملة وشبه الجملة بعد النكرة المضمة صفة، وبعد المعرفة المضمة حال، وبعد غير المضمن يجوز الوجهان.

وهذا معنى قوله: (والحكم للجار وللمجرور) أي: إن حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة (كجمل الأخبار) أي: كالجمل الخبرية (في المذكور) أي: في الحكم المذكور، وهو تَعَيْنُ الوصفية بعد النكرة المضمة،

وَتَعْيِنُ الْحَالِيَّةَ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ الْمَحْضَةِ، وَجُوازُهُمَا بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضَ.

٢٢ - **وَإِنْ أَتَى الْمَجْرُورُ وَالْجَارُ صِلَةً** حذف متعلق الجار

٢٣ - **أَوْ خَبَرًا فَإِنَّهُ قَدْ عُلِّقَ** بـ **كَائِنٍ** أو استقر مطلقاً والمجرور

٢٤ - **قَدْ عُلِّقَتْ عِنْدَ النُّحَاةِ طُرًّا** خلا الصّلات وهي باستقراراً **وَمَوَاضِعِهِ**

ذكر في هذه الأبيات حذف متعلق الجار والمجرور وصفة تقديره، فقد تقدم أن المتعلق قد يكون مذكوراً وهو الأصل، وقد يكون ممحذوفاً، فإذا وقع الجار والمجرور صلة للموصول أو حالاً أو صفة أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ تعلق بمحذوف وجوباً^(١)، وذلك لأن هذا المتعلق كونه عام، وهو الوجود المطلق دون شيء آخر زائد عليه.

وهذا المتعلق يجوز تقديره فعلاً، لأن الأصل في نوع المتعلق العمل للأفعال، مثل: استقر، حصل، وُجِدَ، ويجوز المحذف

(١) إذا كان العامل في الجار والمجرور ممحذوفاً وجوباً سمي الجار والمجرور (مستقرّاً) - بفتح القاف، والمراد: مستقر فيه - لاستقرار معنى عامله فيه؛ أي: فهمه منه، واستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله، وهذا إذا كان كوناً عاماً، فإن كان متعلقه كوناً خاصاً مذكوراً، نحو: عرفت الذي قرأ في الحفل، سمي (لغواً)، وكذا إذا كان ممحذوفاً لقرينة، نحو: ذاكر خالد في المسجد ومعاذ في المنزل، فتقول: بل معاذ الذي في المسجد؛ أي: ذاكر في المسجد، سمي بذلك لأنه لا يستقر فيه معنى عامله، ولا يتحمل ضميره.

تقديره اسمًا، لأن الأصل في الصفة والحال والخبر الإفراد، مثل: مستقر، حاصل، كائن. إلا في الصلة فيجب تقديره فعلاً، لأن الصلة - لغير «أَل الموصولة» - لا تكون إلا جملة؛ لأنها هي التي تزيل الإبهام، فيحصل المقصود من الوصل بها، وهذا لا يتحقق إلا بتعلق الجار وال مجرور الواقع صلة بفعل ممحذف لا بغيره.

فمثـال وقـوع المـتعلـق صـلـة: صـافـحت الـذـي فـي الـغـرـفـة، فالـجـار وـالـمـجـرـور (ـفـي الـغـرـفـةـ) مـتـعلـق بـمـحـذـف وـجـوـبـاً صـلـة الـمـوـصـولـ، تـقـدـيرـه: اـسـتـقـرـ - مـثـلاً -، قـالـ تـعـالـى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فالـجـار وـالـمـجـرـور ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ مـتـعلـق بـمـحـذـف صـلـة الـمـوـصـولـ، وـالـتـقـدـير - وـالـلـه أـعـلـم - مـثـلـ الـذـي يـُـوـجـدـ عـلـيـهـنـ.

وـمـثـال وـقـوعـه حـالـاً: خـرـجـ الـأـمـيـرـ فـي مـوـكـبـهـ، فالـجـارـ وـالـمـجـرـورـ (ـفـي مـوـكـبـهـ) مـتـعلـق بـمـحـذـفـ حـالـ مـنـ (ـالـأـمـيـرـ) أـيـ: كـائـنـاـ فـي مـوـكـبـهـ، قـالـ تـعـالـىـ: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩]، فـ﴿فـي زـيـنـتـهـ﴾ مـتـعلـق بـمـحـذـفـ حـالـ مـنـ فـاعـلـ (ـخـرـجـ)، كـما تـقـدـمـ.

وـمـثـال وـقـوعـه صـفـةـ: مـرـرـتـ بـرـجـلـ فـي الـمـسـجـدـ، فـ(ـفـي الـمـسـجـدـ) جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعلـق بـمـحـذـفـ صـفـةـ

لـ(رجل)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَّيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]، فـ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ جار و مجرور متعلق بمحذف صفة.

ومثال وقوعه خبراً لمبتدأ: المدرس في الفصل، ومنه قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فالجار والمجرور متعلقان بمحذف خبر المبتدأ.

ومثال وقوعه خبراً لناسخ: إن العِزَّ في طاعة الله، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لِفِي نَعِيمٍ﴾ [الأنفطار: ١٣] فالجار والمجرور متعلقان بمحذف خبر (إن).

وما تقدم من كون الإعراب خبراً أو صفة أو حالاً إعراب الجار جارياً على المتعلق المحذف هو المشهور عند النحاة، الواقع خبراً أو وهو الذي يجري على ألسنة المعربين.

والرأي الثاني: أن يجري الإعراب على الجار والمجرور نفسه، فيكون في محل رفع خبراً للمبتدأ، أو في محل نصب حالاً، أو في محل رفع أو نصب أو جر صفة، أو لا محل له صلة.

وعلى هذا فيكون العامل نسياً منسياً، وهذا رأي بعض النحاة، وهو رأي وجيه؛ إذ لا حاجة معه إلى البحث عن المتعلق ونوعه وصفة تقديره ما دام أن المعنى

واضح وتأمّب بدون هذا المتعلق^(١)، مع ما في هذا من التيسير على الطلاب، ففي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الحمد: مبتدأ، الله: جار و مجرور في محل رفع خبر.

وهذا معنى قول الناظم: (وَإِنْ أَتَى الْمَجْرُورُ وَالْجَارُ صِلْهُ) أي: وإن أتى الجار والمجرور صلة للموصول (أو حالاً) يبين الهيئة (أو جا صفة مكمله) للموصوف بتعريفه أو تخصيصه (أو خبراً) لمبتدأ أو لناسخ (فإنه) أي: الجار والمجرور (قد عُلِّقاً) والألف للإطلاق (بـكائن) أي: علق باسم يقدر بـ«كائن» (أو استقر) أي: بفعل (مطلقاً) أي: سواء كان صفة أو حالاً أو خبراً أو صلة، ولما كان هذا الإطلاق يتناول الصلة استثناءها، بقوله: (خَلَا الصَّلَاتِ فَهِيَ بِاسْتَقْرَارٍ) أي: فهي بالفعل استقر (قد علقت عند النهاية طرراً) وهذا فيه إشارة إلى أنه حكم مجمع عليه، وطراً: بالضم حال، و معناه: جميعاً.

٢٥ - وَجَارٌ فِي الْمَجْرُورِ بَعْدَ الْجَرِّ فِي خَبَرٍ وَمَا تَلَّا فِي الذِّكْرِ

٢٦ - وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ بَدَا أَنْ يَرْفَعَ الْفَاعِلَ هَذَا أَبْدَا

(١) انظر: «شرح المفصل» (٩٠ / ٩١ - ٩١ / ١٠)، «حاشية الصبان» (١ / ٢٠٠)، «شرح الأزهرية» ص (٨٢)، «النحو الوفي» (٤٤٦ / ٢)، «طريقة الإعراب» للدكتور سعود الخنين ص (١٢١ - ١٢٠).

٢٧ - وَاحْتَارَهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ قَدْ مَضَى
نُحَّا كُوفَةً وَالْأَنْفَشُ الرَّضَى

٢٨ - وَقَيْلَ فِيهِ خَيْرٌ وَمُبْتَدَا

إذا وقع الجار والمجرور صفة أو حالاً أو خبراً أو حكم المرفوع
صلة أو معتمداً على نفي أو استفهام، وجاء بعده اسم الجار
وال مجرور
مرفوع، فلك في إعرابه وجهاً:

الأول: أن يكون فاعلاً بالجار وال مجرور، وذلك لنيابته عن استقر أو مستقر، وقُرْبِيه من الفعل لاعتماده على الموصوف أو الصلة... إلخ، قال ابن هشام: «وهذا هو الراجح عند **الحدّاق**^(١)، و اختاره ابن مالك؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير^(٢).

الثاني: أن يكون الاسم المرفوع مبتدأ مؤخراً،
والجار والمجرور خبراً مقدماً.

والآمثلة على نسق ما تقدم كالتالي:

١ - مرت برجل في الدار أبوه، فـ(أبوه) فاعل للجار والمجرور قبله الواقع صفة لـ(رجل)، أو هو مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور خبر مقدم، والجملة هي الصفة.

(١) «الاعراب عن قواعد الاعراب» ص (٦١).

(٢) انظر : «المغني» (٤٤٣/٢).

- ٢ - مررت بزيد عليه جبة.
- ٣ - خالد في الدار أخوه.
- ٤ - جاء الذي في الفصل أخوه.
- ٥ - ما في الدار أحد.
- ٦ - أفي الدار زيد؟.

ومن ذلك قوله تعالى: **﴿أَوْ كَصَّيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلْمَتٌ﴾** [البقرة: ١٩]، فـ**﴿ظُلْمَتٌ﴾** فاعل للجار وال مجرور؛ لأنّه قد قوي بكونه صفة لـ**(صَيْبٍ)**، ويجوز أن يكون **﴿فِيهِ﴾** خبراً مقدماً، و**﴿ظُلْمَتٌ﴾** مبتدأ مؤخراً، والجملة في محل جر صفة ثانية لـ**(صَيْبٍ)**.

ومثله قوله تعالى: **﴿فِي اللَّهِ شَكٌّ فَأَطِرِ اللَّسْمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾** [إبراهيم: ١٠]، فـ**﴿شَكٌّ﴾** فاعل للجار وال مجرور؛ لأنّه اعتمد على الهمزة، ويجوز أن يكون **﴿فِي اللَّهِ﴾** خبراً مقدماً و**﴿شَكٌّ﴾** مبتدأ مؤخراً.

والقول بأنّ الاسم المرفوع بعد الجار وال مجرور يعرب فاعلاً في الموضع الستة المذكورة هو مذهب البصريين، وقال الكوفيون والأخفش من البصريين يجوز رفعه على الفاعلية في غير هذه الموضع، فالاعتماد على ما ذكر ليس بشرط عندهم، نحو: في الدار زيد، فيجوز عندهم رفع (زيد) على أنه فاعل للجار وال مجرور قبله،

ويجوز رفعه على أنه مبتدأ مؤخر، والجار وال مجرور خبر مقدم.

أما البصريون فيعربونه مبتدأ لا غير؛ لأن شرط الاعتماد المجوز لإعرابه فاعلاً لم يتحقق.

وهذا معنى قول الناظم: (وجاز في المجرور بعد الجر) أي: بعد حرف الجر، فهو على حذف مضاف يستدعيه السياق، (في خبر) أي: في الجار والمجرور الواقع خبراً (وما تلا في الذكر) وهو الجار والمجرور الواقع صفة أو صلة أو حالاً، فهذه أربعة (وبعد ما استفهام أوْ نفي بدا) هذا الخامس والسادس؛ أي: بعد استفهام أو نفي ظهر، (ما) زائدة بدليل جرّ ما بعدها، ولأن (ما) لا تكون استفهامية في هذا الموضع.

وقوله: (أن يرفع الفاعل) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل (جاز) أي: جاز في الجار والمجرور الواقع خبراً وما ذكر معه رفعه الفاعل، (هذا أبداً) أي: هذا الحكم ثابت أبداً، وأبداً: ظرف زمان منصوب يستعمل للتاكيد في المستقبل، وسيأتي ذكره. (واختاره) أي: رفع الجار والمجرور للاسم الذي بعده على الفاعلية (بغير شرط قد مضى) أي: في غير الموضع الستة المذكورة (نحاة كوفة) من إضافة الموصوف إلى صفتة، (والأخفش الرّضى) والرضا: مصدر رضيت الشيء ورضيت به رضاً: اخترت، وهو صفة للأخفش من باب

الوصف بالمصدر، (وقيل فيه خبر ومبتدأ) هذا الوجه الثاني في إعراب المرفوع بعد الجار وال مجرور، فهو مبتدأ مؤخر، والجار وال مجرور خبر مقدم.

٢٨ - **وَلِلظُّرُوفِ حُكْمُ جَرًّا وَرَدًّا**

ذكر الناظم في شطر هذا البيت أن جميع ما ثبت من أحكام للجار وال مجرور من الأحكام المتقدمة فهو ثابت للظرف، سواء أكان ظرف زمان أم ظرف مكان.

فالظرف - كالجار وال مجرور - يحتاج إلى متعلق - بفتح اللام - والمتعلق هو ناصب الظرف - أي: العامل فيه - وهو قد يكون فعلاً، وقد يكون وصفاً، وقد يكون مصدرأً.

فال فعل، نحو: **طُفْتُ صَبَاحَ الْخَمِيسِ** وصليت خلف المقام، فـ(**صَبَاحَ الْخَمِيسِ**) ظرف زمان متعلق بالفعل (**طَفَتْ**) وهو ناصبه على الظرفية؛ لأن ناصب الظرف هو اللفظ الدال على المعنى الواقع في الظرف، و(**خَلْفَ الْمَقَامِ**) ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل (صليت).

قال تعالى: **وَجَاءُوْ أَبَاهُمْ عِشَاءَ يَكُونُ** ١٦
[يوسف: ١٦]، فـ(**عِشَاءَ**) ظرف زمان متعلق بـ(**جَاءُوْ**).
وقال تعالى: **أَطْرَحُوهُ أَرْضًا** [يوسف: ٩]، فـ(**أَرْضًا**) ظرف مكان متعلق بـ(**أَطْرَحُوهُ**).

جميع ما ذكر
من أحكام
لـ**الجار**
وـ**المجرور**
ثابت للظرف

والوصف - كاسم الفاعل -، نحو: علي مُبَكِّرٌ يوم الجمعة وجالس أمام الخطيب، فالظرفان (يوم وأمام) متعلقان باسم الفاعل (مبكر وجالس) لما فيهما من معنى الفعل.

وال المصدر، نحو: المشي يمين الطريق أسلم، ف(يمين) ظرف مكان منصوب متعلق بالمصدر قبله.

وإذا وقع الظرف بعد نكرة ممحضة أعراب صفة، نحو: رأيت طائراً فوق غصن، ف(فوق غصن) ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة لـ(طائر).

وإذا وقع بعد معرفة ممحضة أعراب حالاً، نحو: رأيت الهلال بين السحاب، ف(بين) ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من (السحاب).

وإذا وقع بعد غير المحسن منهما جاز إعرابه صفة أو حالاً، نحو: يعجبني الشمر فوق الأغصان، ورأيت ثمرة يانعة فوق غصن، ف(فوق) في المثالين يجوز إعرابها ظرف مكان متعلقاً بمحذوف حال أو صفة، أما في المثال الأول فلأن الظرف وقع بعد المعرف بـ(أـلـ) الجنسية، وهو قريب من النكرة، فإن نظرت إلى معناه جعلت الظرف صفة، وإن نظرت إلى لفظه جعلته حالاً منه.

وأما في المثال الثاني، فلأن الظرف وقع بعد نكرة

موصوفة، والنكرة الموصوفة قريبة من المعرفة، فإن اكتفيت بالصفة جعلت الظرف حالاً من النكرة الموصوفة، وإن لم تكتف بالصفة جعلت الظرف صفة ثانية.

ومتى وقع الظرف صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً تعلق بمحذوف وجوباً تقديره كائن أو استقر ونحوهما، إلا في الصلة فيجب تقديره فعلاً، كما تقدم في الجار وال مجرور.

فمثال وقوعه صفة أو حالاً قد مرّ، ومثال وقوعه خبراً قوله تعالى: «وَالرَّكْبُ أَسْفَلُ مِنْكُمْ» [الأنفال: ٤٢]، فـ«أَسْفَلُ» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. ومثال وقوعه صلة قوله تعالى: «وَلَهُ مَنِ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكِنُونَ عَنْ عِبَادِهِ» [الأنبياء: ١٩]، فـ«عِنْدَهُ» ظرف مكان متعلق بمحذوف لا محل له من الإعراب صلة الموصول.

وعلى الرأي الثاني - المتقدم - يجوز أن نعرب الظرف خبراً - في المثال الأول - دون النظر إلى المتعلق، وكذا في الثاني.

وهذا معنى قوله: (وللظروف حكم جرًّا ورداً) أي: ما ورد وثبت من الأحكام لـالجر، والمراد: الجار والمجرور فهو ثابت للظروف الزمانية والمكانية.



فصلٌ

في تفسير كلمات يحتاج إليها

٢٩ - قَطُّ وَعَوْضُ أَبَدًا ظُرُوفُ لَكِنَّمَا اسْتِغْرَاقُهَا مَعْرُوفٌ

٣٠ - قَطُّ لِمَا مَضَى وَعَوْضُ أَبَدًا حَتَّمًا لِلإِسْتِقْبَالِ حَيْثُ وَرَدَا

٣١ - أَجَلٌ بِهَا يُرَادُ تَصْدِيقُ الْخَبَرِ بَلَى لِلإِيْجَابِ لِنَفِيٍّ قَدْ ظَهَرَ

هذا الفصل عقده الناظم - تبعاً لابن هشام - في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب بسبب كثرة مجئها في الكلام، والذي يكثر مجئه في الكلام ينبغي حفظه والاعتناء به، وعدد هذه الكلمات اثنتان وعشرون كلمة:

١ - **قطُّ**: وهي بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة، ١ - **قطُّ** وهي أفعى لغاتها، وهي ظرف مبني على الضم لاستغراق ما مضى من الزمان؛ أي: عموم النفي لما مضى من الزمان، فإذا قلت: ما فعلت هذا قط، فالمعنى ما فعلته منذ أول عمري إلى الآن.

وهي تستعمل بعد النفي غالباً، وقد تأتي بدون النفي، ومن هذا قول حارثة بن وهب الخزاعي رضي الله عنه: «صلَّى بنا نبي الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونحن أكثر ما كنا قَطُّ وآمَنُهُ بِمِنْيٍ

ركعتين»^(١)، ولعل الذي سوَّغ ذلك مراعاة لفظ (ما) وإن كانت غير نافية، لكن قد تُراعي الألفاظ دون المعاني.

وأما (قطْ) الساكنة فهي اسم بمعنى حسب، ومعناها: الدلالة على الاكتفاء، وهي مبنية على السكون في غالب أحوالها، وما بعدها مجرور بسبب الإضافة، نحو: قَطِي درهم، قَطْ زَيْدٌ درهم، كما تقول: حسبي درهم، وحسبُ زَيْدٌ درهم.

وقد تكون اسم فعل بمعنى يكفي أو كفى أو اكتفى - على الخلاف في نوع اسم الفعل -، وتنتصل بها نون الواقية، تقول: قطني درهم، بمعنى يكفيوني درهم، وتقتربن بها الفاء كثيراً، فيقال: فقط. نحو: أعطيته ألف ريال فقط، وما رأيته إلا مرة واحدة فقط. وعلل النهاة دخول الفاء عليها بتزيين اللفظ.

٢ - عَوْضٌ - الكلمة الثانية: عَوْضٌ، وهي ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان؛ أي: عموم النفي لما يستقبل، وهي مبنية على الضم كـ(قبلُ) أو الفتح كـ(أينَ) أو الكسر كـ(أمسِ)، نحو: لا أفعل هذا الشيء عوضُ؛ أي: لا يصدر مني فعله في جميع أزمنة المستقبل، وسُمي الزمان عوضاً؛ لأنَّه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر.

(١) «صحيح البخاري» (١٦٥٦).

وتأتي مضافة منصوبة على الظرفية، نحو: لا أفعله عوض العائضين؛ أي: دهر الذاهرين.

٣ - الكلمة الثالثة: أبداً، وهي ظرف لاستغراق ما ٣ - أبداً يستقبل من الزمان مثل عوض، إلا أنها لا تختص بالنفي ولا تبني، تقول: لا أفعل هذا الشيء أبداً، وهي منصوبة على الظرفية.

وقد تأتي (أبداً) ويراد بها الزمان الماضي، كقول عائشة في مداومة النبي ﷺ على ركعتي الفجر: «... ولم يكن يدعهما أبداً»، والقياس: ولم يكن يدعهما قط. لكنها ذكرت (أبداً) على سبيل المبالغة؛ إجراءً للماضي مجرى المستقبل، لأن ذلك دأبه لا يتركه^(١).

٤ - الكلمة الرابعة: أَجَلْ - بسكون اللام -، وهي أَجَلْ حرف جواب لتصديق الخبر إذا وقعت بعد الخبر، نحو: حضر الضيف، أو: ما حضر الضيف، فتقول: أَجَلْ؛ أي: صدقت.

وذكر ابن هشام في «المغني» أنها مثل نعم، فتكون لتصديق الخبر - كما مرّ -، وتكون للإعلام إذا وقعت بعد الاستفهام، نحو: أَخْضَرَ الضيف؟ فتقول: أَجَلْ، وتكون

(١) انظر: «فتح الباري» (٤٢/٣ - ٤٣)، والحديث رواه البخاري (١١٥٩) بهذا اللفظ.

للوعد إذا وقعت بعد الطلب، نحو: حافظ على الصلاة،
فتقول: **أَجَلٌ**^(١).

٥ - **بلى** ٥ - الكلمة الخامسة: **بلى**، وهي حرف لإيجاب النفي؛ أي: لإثباته، وتحتخص بالنفي وتفيد إبطاله، سواء أكان مجرداً عن الاستفهام، كقوله تعالى: **﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ لَنْ يَعْثُوُا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَبْعَثُنَّ﴾** [التغابن: ٧]، وقوله تعالى: **﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى﴾** [النحل: ٢٨] أي: **بلى** عملتِي السوء، أم مقرورناً بالاستفهام، كقوله تعالى: **﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾** [الأعراف: ١٧٢] أي: أنت ربنا.

وإلى هذه الكلمات الخمس أشار الناظم بقوله: (قطُّ وعَوْضُ أَبْدَا ظرُوفُ)، ف(قط) مبتدأ قصد لفظه، وهو مبني على الضم في محل رفع. و(ظروف) خبره وما عطف عليه، (لَكُنَّا اسْتَغْرَاقُهَا مَعْرُوفٌ) أي: إن إفادتها الاستغراق للزمان الماضي بالنسبة لـ(قط) والمستقبل بالنسبة لـ(عوض وأبداً) شيء معروف ومقرر، والاستغراق معناه: الشمول والعموم، (قطُّ لِمَا مَضِي) من الزمان، (وَعَوْضُ أَبْدَا...) أي: إنهمما ظرفان للمستقبل حتماً في أي أسلوب ورداً، و(حتماً) مفعول مطلق لفعل محذوف؛ أي: أحتم حتماً، والألف في قوله: (ورداً) للثنية، (أَجَلْ بَهَا

(١) انظر: «المغني» (٢٠/١).

يراد تصديق الخبر) إذا وقعت بعد الخبر نفيًا أو إثباتًا (بلى للايجاب لنفي قد ظهر) أي: لإثبات النفي وإبطاله حيث ظهر ووجد في الكلام.

٣٢ - ظرف للاستقبال خافض إذا لشرطه وللمفاجأة كذا

٣٣ - فإذا فظرف للمضي واطئة وحرف تعليل وللمفاجأة

٦ - الكلمة السادسة: إذا، وتأتي على وجهين: ٦ - إذا

الأول: أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه.

وهو من الظروف الملازمة للإضافة، ولا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية، نحو: إذا دعوتنى أجييك، ومعنى خافض لشرطه: أي: إنه أضيف إليه، فصارت جملة الشرط مضافاً إليه في محل جر، كما تقدم في الجمل التي لها محل، ومعنى منصوب بجوابه: أي: إنه ظرف منصوب على الظرفية، والناسب له هو جوابه؛ لأن العامل في الظرف هو اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه.

فإن وقع بعدها اسم، فهو عند البصريين على إضمار إذا وقع بعد فعل، كقوله تعالى: ﴿إِذَا أَلْسَمَهُ أَنْفَطَرَتْ﴾ [الأنفطار: ١]، وقوله: ﴿إِذَا أَلْسَمَهُ أَشْقَقَتْ﴾ [الإنشقاق: ١]، فـ﴿الْأَلْسَمَهُ﴾ فاعل لفعل محدود يفسره المذكور، والأظهر أن (إذا) تضاف إلى الجملة الفعلية كثيراً، وإلى الجملة

الاسمية قليلاً، استناداً إلى ما ورد من الآيات في كتاب الله، ويكون الاسم بعد (إذا) مبتدأ، وما بعدها خبر، ولا حاجة إلى التكلف في تأويلها بتقدير فعل يلي (إذا)، ما دام أن الفعل موجود في حيزها، وهذا رأي الأخفش، واختاره ابن مالك في «شرح التسهيل»^(١).

والغالب في (إذا) أن تكون شرطية، تحتاج إلى جواب، كما تقدم، وقد تكون للظرفية المضمنة، ولا تحتاج إلى شرط ولا جواب، وهي كثيرة في القرآن، كقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُ لِيَوْمٍ لَا رَبَّ فِيهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشَّهَدَاءِ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقد جاءت بعد القسم في عدة آيات، كقوله تعالى: ﴿وَأَلَيْلٌ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَالضَّحَىٰ وَأَلَيْلٌ إِذَا سَبَجَى﴾ [الضحى: ١، ٢]، فـ﴿إذا﴾ ظرف في محل نصب مجرد من الشرط، متعلق بالفعل المقدر (أقسام)، أو بمصدر مضاف محذوف، تقديره: وعظمة الليل إذا يغشى... واختاره الرضي^(٢).

الوجه الثاني لـ(إذا) أن تكون حرف مفاجأة - بمعنى أن ما بعدها يحدث بعد وجود ما قبلها بغترة وفجأة -

(١) (٢١٠/٢).

(٢) انظر: «شرح الرضي لكتابية ابن الحاجب» (٤٣٤/١/٢) «معنى الليب» (٩٤/١). «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١٠٠/١).

وتختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿وَزَرَعَ يَدُهُ فَإِذَا هِيَ بِيَضَاءٍ لِلنَّظَرِ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ف(إذا) حرف دال على المفاجأة، والفاء الداخلة عليها، قيل: زائدة، وقيل: للربط كما في جواب الشرط، وجملة ﴿هِيَ بِيَضَاءٍ﴾ مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

٧ - الكلمة السابعة: إذ، وتأتي على ثلاثة أوجه: ٧ - إذ

الأول: أن تكون ظرفاً لما مضى من الزمان، وتدخل على الجملة الاسمية، كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، وعلى الجملة الفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] ف﴿إِذ﴾ في الآيتين في محل نصب مفعول به للفعل قبلها، وهذا رأي الأخفش والزجاج وابن مالك، خلافاً للجمهور القائلين إن المفعول محنّف^(١)، وقد تستعمل للمستقبل، كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [٧] إِذَا أَظَلَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١]، فإنّ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التنفيض عليه، ف﴿إِذ﴾ ظرف للمستقبل في محل نصب بالفعل قبله، ويجوز إعرابه مفعولاً به.

(١) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/٥).

الثاني: أن تكون حرف مفاجأة، وهي الواقعة بعد **بَيْنَما** أو **بَيْنَمَا**، كقول الشاعر:

اسْتَرْزِقِ اللَّهُ حَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ فَبَيْنَما الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ^(١)

الثالث: أن تكون حرف تعليل، كقوله تعالى: **﴿وَكَيْفَ يَنْفَعُكُمُ الْيَوْمَ إِذَا ظَلَمْتُمْ﴾** [الزخرف: ٣٩] أي: لأجل ظلمكم في الدنيا.

وإلى (إذا) و(إذ) أشار الناظم بقوله: (ظرف للاستقبال خافض إذا لشرطه) فـ(ظرف) خبر مقدم، وـ(إذا) قصد لفظه مبتدأ مؤخر. قوله: (وللمفاجأة كذا) بحذف الهمزة للوزن. (وإذ فظرف **لِلْمُضِيِّ** واطنه) أي: تأتي ظرفاً للزمان الماضي، والوطىء: بمعنى اللين السهل. (وحرف تعليل) وهذا الوجه الثاني (وللمفاجأة) أي: حرف للمفاجأة، وهذا الوجه الثالث.

٣٤ - حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودِ لَمَّا كَذَا لِلِّا سْتِنَا، تُفِيدُ جَرْزاً

٣٥ - حَرْفُ لِتَصْدِيقٍ وَإِعْلَامٍ نَعْمَ وَحَرْفُ وَعْدٍ إِيْ كَذَامَ الْقَسْمَ

٨ - **لما** - الكلمة الثامنة: لـما، وتأتي على ثلاثة أوجه:

الأول: أنها حرف وجود لوجود، نحو: **لَمَّا** جاء خالد أكرمه، فوجد الإكرام لوجود المجيء، وتسمى (**لما**)

(١) جاء هذا البيت ومعه آخر في كتاب «ذم الدنيا» لابن أبي الدنيا، كما في «موسوعة مؤلفاته» (٥٤٦/٢). وانظر: «معنى الليب» (١/٨٣).

الوجودية، وتحتخص بالماضي لفظاً ومعنى كما مُثُلَ، وبالمضارع المنفي بـ(لم)، نحو: لَمَّا لَمْ يَأْتِ مُحَمَّدٌ أَكْرَمْتُكَ.

الثاني: أنها حرف جزم ونفي وقلب، متصل نفيه بالحال - وهو زمن التكلم - متوقع ثبوته، نحو: لَمَّا تَشَرَّقَ الشَّمْسُ؛ أي: لم تَشَرَّقَ قبل هذا الكلام ولا في أثنائه، ومن المتوقع أن تَشَرَّقَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلَ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، والمعنى: أن الإيمان لم يدخل في قلوبهم إلى الآن، وأنه متوقع دخوله.

وهذا بخلاف (لم) فإن منفيها قد ينقطع قبل زمن التكلم، نحو: لم يحضر الضيف، قال تعالى: ﴿هَلْ أَقَدَ عَلَى الْأَنْسَنِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ [الإنسان: ١] أي: ثم كان.

الثالث: أن تكون حرف استثناء بمنزلة (إلا) في لغة هذيل، كقولهم: أَنْشَدَكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَّا؛ أي: ما أَسْأَلْكَ إِلَّا فِعْلَ كَذَّا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] فيمن قرأ بتشديد (لَمَّا) من القراء السبعة؛ لأن المعنى: ما كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ؛ لأن (إِنْ) نافية.

٩ - الكلمة التاسعة: نعم، وهي قائمة مقام الجملة ٩ - نعم المفيدة، وتأتي على ثلاثة أوجه:

١ - حرف تصديق إذا وقعت بعد الخبر، نحو: حضر الضيف، أو: ما حضر الضيف، فتقول: نعم.

٢ - حرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام، نحو: أحضر الضيف؟ فتقول: نعم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقَّاً قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤].

٣ - حرف وعد إذا وقعت بعد الطلب، نحو: حافظ على الصلاة، فتقول: نعم.

٤ - إِيٰ ١٠ - الكلمة العاشرة: إِيٰ - بكسر الهمزة وسكون الياء -، وهي تأتي للأوجه الثلاثة المذكورة في (نعم) إلا أنها تختص بالقسم الواقع بعدها، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِيٰ وَرَبِّيٰ إِنَّهُ لَحَقٌ﴾ [يونس: ٥٣]، وهي تفيد الإثبات والتوكيد.

وإلى هذه الكلمات الثلاث أشار الناظم بقوله: (حرف وجود لوجود لَمَّا) فـ(حرف وجود) خبر مقدم، (لَمَّا) مبتدأ مؤخر قصد لفظه، (كذا للاستثناء) بحذف الهمزة للوزن، (تفيد جزما) أي: إنها تأتي للجزم وهي النافية، ثم قال: (حرف لتصديق...) خبر مقدم، (نعم) مبتدأ مؤخر قصد لفظه، (وحرف وعد) معطوف بالرفع على (حرف لتصديق)، (إِيٰ كذا) أي: تأتي لهذه الأوجه، لكن (مع القسم) الواقع بعدها.

٣٦ - حَتَّى لِجَرٌّ وَلَعَطْفٌ وَابْتِدَاءٌ كَلَّا لِرَدْعٍ وَلِتَصْدِيقٍ بَدَاءٌ

٣٧ - فِي نَحْوِ كَلَّا لَا تُطِعْهُ يَحْتَمِلْ مَعْنَى أَلَا أَوْ حَقًا افْهَمْ مَا نُقْلِ

١١ - الكلمة الحادية عشرة: حتى، وهي تأتي على ١١ - حتى

ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون حرف جر، فتجزأ الاسم الصريح، والاسم المؤول من (أن) المصدرية المضمرة والفعل المضارع، و معناها: الدلالة على انتهاء الغاية، ولهذا تسمى حتى (الغاية). ومثال جرها الاسم الصريح، قوله تعالى: ﴿سَلَمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعَ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

ومثال جرها الاسم المؤول قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١]، فـ﴿حَتَّىٰ﴾ حرف جر، ﴿يَرْجِعَ﴾ فعل مضارع منصوب بـ(أن) المصدرة وجوباً بعد (حتى)، وـ(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى)، والتقدير: حتى رجوع موسى؛ أي: إلى رجوعه، وتكون في هذه الحال بمعنى (إلى) فتدل على الغاية كهذه الآية، وقد تكون بمعنى (كي) إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو: هَذِبْ أَوْلَادُكَ حَتَّىٰ تَسْتَفِيدَ مِنْهُمْ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرَأُونَنَا يُقْتَلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَنِ دِينِكُمْ إِنْ أَسْتَطَعُو﴾ [البقرة: ٢١٧].

الوجه الثاني: أن تكون حرف عطف فتفيد مطلق الجمع في الحكم مع الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية، فيكون غاية ونهاية لما قبلها، نحو: وصل الحجاج مزدلفة حتى المشاة.

وشرط العطف بها: أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه، سواء كان جزءاً، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها - بالنصب -، أو فرداً من جمع كالمثال الأول، أو نوعاً من جنس، نحو: أحب الفاكهة حتى التفاح. والعطف بها قليل، ولم ترد في القرآن عاطفة.

الوجه الثالث: أن تكون حرف ابتداء، فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية، وتكون الجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الإعراب، فمثالي الجملة الاسمية قوله ﷺ: «ما يصيب المسلم من نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا حَزَنٍ وَلَا أَذى وَلَا غَمٌّ حَتَّى الشُّوْكَةُ يُشَاكِّهَا إِلَّا كَفَرَ اللَّهُ بِهَا خَطَايَاهُ»^(١)، فـ(حتى) ابتدائية، وـ(الشوكة) مبتدأ، وجملة (يُشاكِّها) خبر، على أحد الأوجه في إعرابها.

ومثال الجملة الفعلية التي فعلها ماض: قوله تعالى: ﴿حَنَّ عَفَوًا﴾ [الأعراف: ٩٥]، ومثال الجملة الفعلية التي فعلها مضارع: قوله تعالى: ﴿وَزُلِّزُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعْمُ مَقْنَ تَصْرُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فقد قرأ نافع المدني - من السبعة - برفع (يقول) لبيان الحال التي كان عليها الرسول ومن معه من المؤمنين، وـ(حتى) لا تعمل في

(١) رواه البخاري (٥٦٤١، ٥٦٤٢)، ومسلم (٢٥٧٣)، والنصب: هو التعب وزناً ومعنى، والوصب: هو المرض وزناً ومعنى.

المضارع الدال على الحال، وإنما تعمل في الدال على المستقبل، والتقدير: وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقول ومن معه: متى نصر الله؟ فيكون قولهم مقدراً وقوعه في الحال، وهو زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة.

وقرأ الباقيون من السبعة بنصب **﴿يَقُولُ﴾** وعليه الاختيار؛ لأن عليه جماعة القراء، وتكون **﴿حَتَّى﴾** غاية للزلزلة؛ لأنهم زلزلوا ثم جاء القول، فيكون مستقبلاً بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن نزول الآية، فهو ماضٍ^(١).

وقد جاءت (إذا) الشرطية بعد (حتى) في القرآن الكريم في اثنتين وأربعين آية، وأعربها الجمهور ابتدائية، كقوله تعالى: **﴿حَقٌّ إِذَا فَشَلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾** [آل عمران: ١٥٢]، وقوله تعالى: **﴿حَقٌّ إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَحْسِرُنَا﴾** [الأنعام: ٣١]^(٢).

١٢ - الكلمة الثانية عشرة: كَلَّا - بفتح الكاف ١٢ - كَلَّا

وتشديد اللام - وتأتي على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون حرف ردع وجزر، إذا تقدم عليها ما يقتضي ذلك، وإذا كانت بهذا المعنى فإنه يوقف عليها، على معنى النفي والإنكار لما تقدم قبلها من الكلام، على الوجه المختار، كقوله تعالى: **﴿لَعَلَّيْ أَعْمَلُ صَلِحًا فِيمَا تَرَكَتْ**

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢٨٩/١).

(٢) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» «القسم الأول» (١٥٧/٢).

كَلَّا  [المؤمنون: ١٠٠]، قوله تعالى: **﴿فَيَقُولُ رَبِّيْ أَهَنَّ**  كَلَّا  [الفجر: ١٦، ١٧]، قوله تعالى: **﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ**  **أَخْلَدَهُ**  كَلَّا  [الهمزة: ٣، ٤].

الوجه الثاني: أن تكون حرف جواب وتصديق، وتكون بمنزلة (إي) - بكسر الهمزة وسكون الياء -، وعلى هذا فلا يوقف عليها؛ لأنها صلة للقسم الذي بعدها، وهذا قول الفراء والنضر بن شميل، قوله تعالى: **﴿كَلَّا**  **وَالْقَمَرِ**  [المدثر: ٣٢]، والمعنى: إي والقمر، كما تقول: كلا ورب الكعبة، تريد: إي ورب الكعبة.

الوجه الثالث: أن تكون بمعنى حقاً أو بمعنى (ألا) الاستفتاحية، قوله تعالى: **﴿سَنَدْعُ الْزَّبَانَةَ**  كَلَّا لَا نُطْعِمُهُ  [العلق: ١٨، ١٩]، فقال الكسائي ومتابعوه: إنها بمعنى حقاً، وقال أبو حاتم السجستاني ومتابعوه: إنها بمعنى (ألا)، وعلى كلا المعنيين فإنه لا يوقف عليها، وإنما يبدأ بها وتوصل بما بعدها، على معنى حقاً لا تطعه، أو ألا لا تطعه. ومثل هذا قوله تعالى: **﴿عَلَمَ الْإِنْسَنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ**  كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَنَ لَيَطْعَمُ  [العلق: ٥، ٦]، قوله تعالى: **﴿يَوْمَ**  **يَقُومُ الْأَنْسَأُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ**  كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سِيَّجِينِ  [المطففين: ٦، ٧].^(١)

(١) انظر: «شرح كلا وبلى ونعم» ص (١٩ وما بعدها)، «المغني» (١/١٨٨).

وإلى (حتى) و(كَلَّا) أشار الناظم بقوله: (حتى لجرٌ ولعطفٍ ... إلخ) أي: تأتي (حتى) لجر الاسم الصريح والمؤول، وتأتي للعطف، وتأتي حرف ابتداء، و(كَلَّا) تأتي (الردع) وهو الزجر والمنع، وتأتي (التصديق بدا) أي: ظهر في الكلام أنه المراد، ثم قال: (في نحو) الآية الكريمة من سورة العلق: **كَلَّا لَا نُطْعِمُهُ** وما ماثلها (يتحمل) معنيين (معنى ألا) الاستفتاحية، (أو) معنى (حقاً)، ثم ختم البيت بقوله: (فهم ما نقل) أي: من الخلاف عن العلماء السابقين، أو ما نقل من معاني هذه الكلمات.

٣٨ - **نَجِيَءُ لَا نَافِيَةً وَنَاهِيَةً زَائِدَةً فَكُنْ لِذَاكَ وَاعِيَةً**

١٣ - الكلمة الثالثة عشرة: لا، وتأتي على ثلاثة - لا

أوجه:

الأول: أن تكون نافية، وهي إما عاملة أو غير عاملة، فالعاملة نوعان:

١ - عاملة عمل (إنَّ) وهي النافية للجنس، وتسمى (لا) التبرئة؛ لتبريءة أفراد الجنس عن حكم الخبر، وهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، فإن كان اسمها مفرداً بني على ما ينصب به، نحو: لا سرور دائم، قال تعالى: **«اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُّومُ»** [البقرة: ٢٥٥]، وإن

كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نُصِبَ لفظاً، نحو:
لا عملَ خِيرٍ ضائعٍ، لا مقصراً في عمله مثابٌ.

٢ - عاملة عمل (ليس) وهي النافية للواحد، وهذه ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، نحو: لا عملٌ أَنْفَعَ من طاعة الله، قال تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبْيَعُ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤] على قراءة من رفع ﴿بَيْع﴾ مع التنوين على أنه اسم (لا) العاملة عمل (ليس)، أو على أنه مبتدأ، وأكثر القراء على الرفع، وقراءة بالبناء على الفتح قراءة سبعية^(١).

و(لا) العاملة عمل (إنَّ) أكثر من العاملة عمل (ليس).

أما غير العاملة فهي العاطفة، نحو: جاء خالدُ لا علىٌ، أكرم خالداً لا علياً، والجوابية المقابلة لـ(نعم) وهذه تمحذف الجملة بعدها كثيراً، نحو: أحضر المدرس؟ فتقول: لا، والأصل: لا، لم يحضر. والثالثة: الدالحة على المضارع، نحو: الطالب المجد لا يتَّخِرُ، وقد تدخل على الماضي قليلاً، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ لَوْلَا صَلَّ﴾ [القيامة: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا أَفْتَحَمُ الْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١].

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكي (٣٠٥/١ - ٣٠٦).

الوجه الثاني: أن تكون (لا) نافية، والأحسن أن يقال: الطلبية، ليشمل النافية والدعائية، وهذه مختصة بالمضارع، وتقضي جزمه، فمثال النافية: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسَوْا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا يُسْرِفِ فِي الْفَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]، ومثال الدعائية: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الوجه الثالث: أن تكون زائدة^(١)، وتفيد تقوية الكلام وتوكيده، كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، فـ(لا) المدغمة في (أن) زائدة إعراباً، مؤكدة معنى، يوضح ذلك عدم مجئها في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥].

ومثل هذا - كما مثلوا - قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقِسِّمُ بِمَوْقِعِ النَّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقِسِّمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠] فـ(لا) زائدة للتوكيد، ومثل هذا - أيضاً - قوله تعالى: ﴿لَا أُقِسِّمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيمة: ١]، ومثل هذا كثير في القرآن.

(١) للدكتور عبد الرحمن تاج الدين^{٧٥} بحث قيم في عدة مقالات عنوانه: «ـ(لا)ـ التي قيل: إنها زائدة وليس كذلك، درء مظاهر من الجرأة في تفسير الكتاب العزيز» في مجلة «ـالأزهرـ» ابتداء من عدد شوال سنة ١٣٨٦هـ.

وأنكر بعض النحويين أن تكون (لا) في هذه الآية - وما ماثلها - زائدة، لمجيئها في أول الكلام، ومجيء الحرف في أول الكلام يدل على قوة العناية به، والزيادة مع التقاديم متناقضان، إذ لا يقدم لفظها بابه التأخير إلا اعتناءً به واعتماداً عليه، ثم إن مجيء «لا» أول الكلام يدل على أن النفي مستفاد منها بطريق الأصالة، فكيف تكون زائدة لمجرد التقوية والتأكيد؟! وقد نقل ابن يعيش عن ثعلب أنه يمنع أن تجيء «لا» الزائدة للتأكيد في أول الكلام، كما أثبتت عن بعض العلماء أنه ينكر ويستقبح أن يقع الحرف مزيداً للتأكيد أول الكلام، وأنه يقول: «إن حكم التأكيد ينبغي أن يكون بعد المؤكّد» وعلى هذا فتكون «لا» في الآية الكريمة نافية، رداً على من جحد البعث وأنكر القيامة، فكانه قيل: لا، ليس الأمر على ما تقولتموه من إنكاركم ليوم القيمة، ثم قال: **﴿أَفَمُّ يَوْمٌ الْقِيَمَةُ﴾**^(١).

وهذا معنى قوله: (تجيء لا نافية...) فـ(لا) فاعل

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢٠٧/٣)، «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة ص (٢٤٦ - ٢٤٧)، «وصف المباني» للماقفي ص (١٨٩ - ١٩٠)، «المغني» (٢٤٨/١)، «شرح المفصل» (١٣٦/٨)، «مجلة الأزهر» (شوال ١٣٨٦هـ) ص (٧٦١). «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» «القسم الأول» (٥٧٧/٢ - ٥٧٨).

(تجيء) قصد لفظه، و(نافية) حال، قوله: (فكن لذاك واعيه) بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، مثل: خالدُ الدرس كاتبه.

٣٩ - لَوْلَا امْتِنَاعٌ لِوُجُودِ ثَبَّاتٍ وَحَرْفٌ تَحْضِيْضٌ وَتَوْبِيْخٌ أَتَى
 ٤٠ - كَذَا لِلِّا سْتِفْهَامِ وَالْتَّفْيِيْرِ تَرِدْ وَإِنْ لِنْفِيْيِيْرِ وَلِشَرْطِ قَدْ عَهِدْ
 ٤١ - كَذَا لِتَخْفِيْفِ مِنَ الثَّقِيلِ زَائِدَةً أَيْضًا فَحَقْقُ قِيْلِيْ

١٤ - الكلمة الرابعة عشرة: لولا، وتأتي على خمسة

أوجه

الأول: أن تكون حرف امتناع لوجود؛ أي: امتناع الجواب لوجود الشرط، وتحتخص بالجملة الاسمية الممحونة الخبر غالباً، نحو: لولا الشمس لعم الظلام، قال تعالى: **﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾** [البقرة: ٢٥١]، ومن غير الغالب: لولا علي محسن إلى ما أتيت، فذكر الخبر لأنه كون خاص، ولو حذف لم يدل عليه دليل، فإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه، نحو: لولا أنصاراً خالد حموماً ما سلم، فالخبر (حمومه) يجوز ذكره ويجوز حذفه؛ لأن قوله: (ما سلم) قرينة تدل على المراد.

الوجه الثاني: أن تكون حرف تحضيض أو عرض، والتحضيض: طلب الفعل بحث وشدة، والعرض: طلب

ال فعل برفق ولين ، و تختص بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع أو ما هو في تأويله ، فمثال التحضيض : قوله تعالى : ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ [النمل : ٤٦] أي : استغفروه ، و قوله تعالى : ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا فَلَوْلَا شَكَرُونَ﴾ [٧] [الواقعة : ٧٠] أي : اشکروا و مثال العرض : قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَخْرَنَا إِلَيْنَا أَجَلٌ قَرِيبٌ﴾ [النساء : ٧٧] ، فإنه ماضٍ في معنى المضارع ؛ إذ لا معنى للتأخير في الزمن الماضي .

الوجه الثالث : أن تكون للتوبخ واللوم على ترك شيء لا ينبغي تركه ، و تختص بالجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ ، كقوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ تَتَكَبَّرَ إِلَيْهِنَا سُبْحَنَكَ هَذَا بُهْنَنُ عَظِيمٌ﴾ [١٦] [النور : ١٦] ، و قوله تعالى : ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ [الأنعام : ٤٣] .

الوجه الرابع : أن تكون حرف استفهام ، وهذا رأي أبي الحسن الهروي ^(١) ، كقوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَخْرَتِنِي إِلَيْنَا أَجَلٌ قَرِيبٌ﴾ [المنافقون : ١٠] ، و قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان : ٧] ، والمعنى : هَلَّا أخرتني ، وهَلَّا

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الهروي ، أديب ، نحو ، قدم مصر ، واستوطنهما ، من تصانيفه : «الأزهية في علم الحروف» . مات سنة ٤١٥هـ . انظر : «معجم المؤلفين» (٢٣٦/٧) .

أنزل^(١)، واستظهر ابن هشام أنها في الآية الأولى للعرض، وفي الثانية للتحضيض، وقال عن الاستفهام: «أكثرهم لا يذكره»^(٢).

الوجه الخامس: أن تكون نافية، بمعنى (لم) وهذا ذكره الheroi - أيضاً - وجعل منه قوله تعالى: «فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً أَمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا فَقَمَ يُؤْسَرُ» [يونس: ٩٨] أي: لم تكن قرية آمنت^(٣)، والظاهر أنها للتوبيخ؛ أي: فهلاً كانت قرية واحدة من هذه القرى المُهَلَّكَة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك، وهذا تفسير الأخفش والكسائي والفراء، ويلزم من التوبيخ معنى النفي الذي ذكره الheroi؛ لأن اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يشعر بانتفاء وقوعه^(٤).

وكان الأولى بابن هشام ألا يذكر هذا الوجه ولا الذي قبله؛ لضعفهما، إلا إن كان قصده مجرد الاستيعاب.

١٥ - الكلمة الخامسة عشرة: إن - المكسورة الهمزة ١٥ - إن المخففة النون - وتأتي على أربعة أوجه:

(١) انظر: «الأزهية في علم الحروف» للheroi ص(١٦٦).

(٢) «المغني» (١/٢٧٥).

(٣) «المغني» ص(١٦٩).

(٤) «المغني» (١/٢٧٥).

الأول: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، كقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنٍ بِهَذَا﴾ [يونس: ٦٨] أي: ما عندكم من سلطان، وعلى الجملة الفعلية التي فعلها ماض، كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾ [التوبه: ١٠٧]، والتي فعلها مضارع، كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَعْدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ [فاطر: ٤٠]، وجمهور العرب يهملونها، إلا طائفه منهم، فإنهم يعملونها عمل (ليس)، فيرفعون بها المبتدأ، وينصبون الخبر، كقول بعضهم: إِنْ أَحَدُ خِيرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بالعافية، وقول الشاعر:

إِنِّي الْمَرْءُ مَيْتًا بِإِنْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغِي عَلَيْهِ فَيُخْذَلَ
وَلَمْ تَرِدْ (إِنْ) عَامِلَةُ عَمَلٍ (لَيْسَ) فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى
فِي قِرَاءَةِ سَبْعِيَةٍ^(١).

الوجه الثاني: أن تكون حرف شرط تجزم فعلين، وتفيد تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط، نحو: إن تصاحب^(٢) الأشرار تندم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَشَاءْ يُذْهِبَنَّ كُم﴾ [النساء: ١٣٣].

(١) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١٦٨/٢)، «البحر المحيط» (٤٤٠/٤).

(٢) الفعل مجزوم بالسكون، ولكن حرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وهكذا
نظامه.

الوجه الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتكون نونها ساكنة، وأصلها (إنَّ) المشددة التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، فإنَّ ولَيَهَا اسم، فالكثير إهمالها، ويجوز إعمالها، وإذا أهملت لزمت اللام (الفارقـة) في خبر المبتدأ بعدها؛ لتفرق بينها وبين (إنِّ) النافية، نحو: إنْ خالدُ لَمْسَافِرٌ، إنْ خالدًا مسافر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَنِ لَسَحِرَنِ﴾ [طه: ٦٣] فقد قرأ حفص وابن كثير بتخفيف ﴿إِنْ﴾ ورفع ما بعدها على أنها مخففة لا عمل لها، ف﴿هَذَنِ﴾ مبني على الألف في محل رفع مبتدأ، و﴿لَسَحِرَنِ﴾ خبر المبتدأ، واللام فارقة، وفي الآية أوجه أخرى^(١).

ويُستغنى عن اللام في حال الإهمال، إن وجد قرينة معنوية أو لفظية تبيّن المراد.

فمثال المعنوية: إن الاستقامة سعادة الدارين، فهي مخففة؛ لأن المعنى لا يستقيم على اعتبارها نافية.

ومثال اللفظية: إن الفعل الجميل لا يضيع، فإن وجود (لا) يبعد أن تكون (إن) نافية؛ لأن نفي النفي - الذي يَؤُولُ إلى الإثبات - قليل في الكلام، إذ يمكن أن يأتي الكلام مثبتاً من أول الأمر من غير حاجة إلى نفي النفي المؤدي للإثبات بعد تطويل.

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٩٩/٢)، «مشكل إعراب القرآن» (٧٠/٢).

وإن وليها فعل وجب إهمالها؛ لزوال اختصاصها بالاسم، وعلى هذا فليس لها اسم ولا خبر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فـ(إن) مخففة من الثقيلة مهملة بدليل اللام بعدها، والجملة من (كان) واسمها المقدر وخبرها لا محل لها اعتراضية، أو في محل نصب حال، والمعنى: وقد كانت التولية إلى الكعبة لكبيرة إلا على الذين هدى الله^(١).

الوجه الرابع: أن تكون زائدة لتفويية الكلام وتوكيده، وتقع بعد (ما) النافية الحجازية، فتكفُّها عن العمل في المبتدأ والخبر، نحو: ما إن زيدُ قائمُ، فإن وقعت قبل (ما) فهي شرطية، وتكون (ما) هي الزائدة، كقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَ بَعْدَ مِنْ قَوْمٍ حِيَا نَاهَةً﴾ [الأنفال: ٥٨].

إلى هذا أشار بقوله: (لولا امتناع لوجود...) فـ(لولا) مبتدأ قصد لفظه، وـ(امتناع) خبر على حذف مضاف؛ أي: حرف امتناع لوجود، والألف في (ثبّتا) للإطلاق، (وحرف تحضيض و) حرف (توبيق أتى)، ثم أشار إلى الوجه الرابع والخامس بقوله: (كذا للاستفهام والنَّفْي) ولعل فيه إشارة إلى انحطاطهما عمّا قبلهما، ثم أشار إلى الكلمة الثانية، فقال: (وإنْ لنفيٌ) أي: وتردد

(١) انظر: «التفسير البسيط» (٣٨١/٣)، «البيان» (١٢٤/١).

(إن) لنفي (ولشرط قد عهد) أي: علم، و(كذا) ترد (لتخفيض من الثقيل) أي: مخففة من الثقيلة، (زائدة أيضاً) أي: ترد زائدة، (فحّق قيلي) إما بمعنى تيقن كلامي واعرفه، أو بمعنى: أجعله ثابتاً لازماً لا محيد عنه.

٤٢ - وَأَنْ يَفْتَحَ حَرْفٌ نَصْبٌ مَصْدَرٌ وَحَرْفٌ تَفْسِيرٌ فَأَوْحَيْنَا اذْكُرِ

٤٣ - مُخَفَّفٌ مِنَ الثَّقِيلِ زَائِدٌ وَمَنْ لِلإِسْتِفْهَامِ لَفْظٌ وَارِدٌ

٤٤ - نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ شَرْطِيَّةٌ مَوْصُولَةٌ أَقْسَامُهَا مَرْعِيَّةٌ

١٦ - الكلمة السادسة عشرة: أن - بفتح الهمزة ١٦ - أن

وسكون النون - وتأتي على أربعة أوجه:

الأول: أن تكون حرفاً مصدرياً ينصب المضارع، وتنوّل هي الفعل بمصدر، وهي من أقوى النواصب؛ لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة، قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم﴾ [البقرة: ١٨٤]، قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُكَفَّفَ عَنْكُم﴾ [النساء: ٢٨]، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَهِّبَ عَنْكُمُ الْرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فالفعل (يذهب) منصوب بـ(أن) المضمرة جوازاً بعد لام التعليل.

وتدخل على الفعل الماضي، نحو: سرّني أن حضرت، بدليل أنها تؤول بمصدر؛ أي: سرّني حضورك، وتدخل - أيضاً - على فعل الأمر، قوله تعالى: ﴿وَالَّذَا لَهُ

الْحَدِيدَ ﴿١١﴾ أَنِ اعْمَلْ سَيْغَتٍ﴾ [سباء: ١٠، ١١]^(١).

الوجه الثاني: أن تكون حرف تفسير، وهي الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه، وتكون بمعنى (أي) التفسيرية، بشرط أن يتأخر عنها جملة اسمية أو فعلية، ولا تقترب بخافض، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَحَنَا إِلَيْهِ أَنَّ أَصْنَعَ الْفَلَكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، والأمر بصنع الفلك تفسير للوحي، ومثله قوله تعالى: ﴿وَنُودُوا أَنْ تَلْكُمُ الْجَنَّةَ أُرِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْدِفِيهِ فِي التَّابُوتِ﴾ [طه: ٣٨، ٣٩].

وليس من المفسرة قوله تعالى: ﴿وَآخْرُ دَعْوَنَهُمْ أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] لعدم تقدم جملة، وإنما هي المخففة من الثقيلة، كما سيأتي، وليس منها - أيضاً - نحو: كتبت إليه بـأَنْ افعل، لدخول الخافض عليها، وإنما هي مصدرية.

الوجه الثالث: أن تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة، وأصلها (أنَّ) المشددة التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وهي التي تقع غالباً بعد عِلْم أو ظُنْ نُزُل منزلة العلم، فإذا كانت مخففة ترتب على ذلك أربعة أحكام:

(١) انظر: «المغني» (٢٩/١)، «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» «القسم الأول» (٣٥٠/١).

الأول: بقاء عملها.

الثاني: يكون اسمها ضمير الشأن ممحذوفاً.

الثالث: يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية.

الرابع: وجود فاصل - في الأغلب - بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء.

مثالها: علمت أنْ حاتم أَشْهَرُ كرماء العرب، ف(أن) مخففة، واسمها ضمير الشأن ممحذوف؛ أي: أنه. وحاتم: مبتدأ. وأشهر: خبر. والجملة خبر (أن) المخففة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَدَّثُوكُمْ بِمَا يَرَى إِنَّمَا يَرَى الْأَنْعَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، ف(أن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن ممحذوف، تقديره: أنه؛ أي: الحال والشأن، وجملة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ خبرها.

فإن كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء، فإنه يؤتى - في الغالب - بفاصل بينها وبين خبرها؛ للتفرقة بينها وبين (أن) المصدرية، وهذا الفاصل أربعة:

١ - قد، كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣].

٢ - أحد حرفي التنفيس أي: الاستقبال^(١)، وهما: السين

(١) انظر: ص(٤٠).

٣ - وسوف، كقوله تعالى: «عِلَمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى» [المزمل: ٢٠]، ونحو: اعلم أن سوف يأتي كل ما قدر.

٤ - أحد حروف النفي الثلاثة (لا، لن، لم) كقوله تعالى: «أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا» [طه: ٨٩]، وقوله تعالى: «أَيْحَسَبُ أَنَّ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ» [البلد: ٥]، وقوله تعالى: «أَيْحَسَبُ أَنَّ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ» [البلد: ٧].

٥ - لو، كقوله تعالى: «وَأَلَوْ أَسْتَقْنُمُوا عَلَى الظَّرِيفَةِ لَأَسْقَنَنَّهُمْ مَاءَ عَدَدًا» [الجن: ١٦].

الوجه الرابع: أن تكون زائدة، وهي الواقعة بعد (لما) في الأكثر، كقوله تعالى: «فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ» [يوسف: ٩٦]، وقوله تعالى: «وَلَمَّا أَنْ جَاءَنَا رُسُلُنَا لُوطًا سَوْتَهُ بِهِمْ» [العنكبوت: ٣٣] ف(أن) حرف زائد إعراباً مؤكداً معنى، أو قبل (لو)، وبعد فعل القسم، كقول الشاعر:

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوِ التَّقْيِنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

٦ - من - الكلمة السابعة عشرة: من - بفتح الميم - وتأتي على أربعة أوجه:

الأول: أن تكون استفهامية، فتحتاج إلى جواب، كقوله تعالى: «مَنْ بَعَثَنَا» [يس: ٥٢]، ف(من) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وجملة «بَعَثَنَا» في محل رفع خبر.

الثاني: أن تكون نكرة موصوفة، فتحتاج إلى صفة بعدها، والغالب وقوع لفظة (إنسان) موقعها، نحو: مررت بِمَنْ مُعْجِبٌ لَكَ؛ أي: بِإِنْسَانٍ مَعْجَبٍ لَكَ، وهي قليلة الاستعمال، كما قال ابن هشام في «المغني»^(١).

الثالث: أن تكون اسم شرط جازم، فتجزء فعلين: الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه، وهي للعاقل، وتكون في محل رفع مبتدأ إن كان فعل الشرط لازماً، نحو: من يكثُرْ كلامه يكثُرْ ملامه، أو ناسخاً، نحو: من يكنْ عجولاً يكثُرْ خطوه. أو متعدياً واقعاً على أجنبي منها^(٢)، نحو: من يحترم الناسَ يحترموه، ومنه قوله تعالى: «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُبَحَّرْ بِهِ» [النساء: ١٢٣]، فـ«مَنْ» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، «يَعْمَلْ» مضارع مجزوم، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر، والجملة خبر المبتدأ «مَنْ»، «سُوءًا» مفعول به، «يُبَحَّرْ» جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو الألف.

وتكون في محل نصب مفعولاً به، إذا كان فعل

(١) (٣٢٨/١).

(٢) أي: ليس فيه ضمير يعود عليها، مثل الكلمة (الناس) في المثال المذكور، بخلاف الواقع على معناها فالمراد به الأداة نفسها، كما في المثال المذكور بعد.

الشرط متعدياً واقعاً على معناها، نحو: من تساعد
أساعد، ف(من) مفعول مقدم.

وإن سُبّقت بحرف جر أو بمضاف، فهي في محل
جر، نحو: عَمَّن تعلم أتعلّم، كتابَ من تقرأ أقرأ.

الرابع: أن تكون اسمًا موصولاً، فتحتاج إلى صلة
وعائد، وتكون كثيراً للعَالِم، نحو: خرج من ألقى
المحاضرة، قال تعالى: ﴿وَمَنِ اشْتَيْطَيْنِ مَنْ يَغُوْصُونَ﴾
[الأنبياء: ٨٢]. ولغيره قليلاً، نحو: مِنْ مخلوقات الله مَنْ
يُمْشِي على أربع.

وإلى (أَنْ) و(مَنْ) أشار الناظم بقوله: (وأَنْ بفتح)
أي: بفتح الهمزة وسكون النون، (حرف نصب) أي:
لل فعل المضارع، (مصدر) أي: تُؤَوَّلُ مع المضارع
بمصدر، (وحرف تفسير) أي: تبيين وتوضيح، (فأوحينا
اذكِرِ) يشير إلى الآية الكريمة التي تقدمت، (مخفف من
الثقيل) معطوف على ما تقدم بإسقاط العاطف؛ أي:
ومخففة من الثقيلة؛ لأن أصلها (أَنَّ) المشدة، (زائدة)
أي: وزائدة للتوكيد والتقوية. قال: (وَمَنْ) أي: بفتح
الميم (للاستفهام لفظ وارد) أي: يَرِدُ (مَنْ) اسم استفهام،
(نكرة موصوفة) أي: ويرد نكرة موصوفة بصفة بعدها،
(شرطية) أي: وشرطية تجزم فعلين، (موصولة) أي:

وموصولة بمعنى الذي، (أقسامها مرعيه) أي: مُهْتَمٌ بها وموصولة لها.

٤٥ - أي على معنى الكمال دلت موصولة لشرط قذ تولت

٤٦ - مستفهم بها ووصلة إلى نداء لفظ ما به ألل ووصلة

١٨ - الكلمة الثامنة عشرة: أي، بفتح الهمزة ١٨ - أي

وتشديد الياء، وهي من الأسماء الملازمة للإضافة، ويجوز قطعها عن الإضافة في اللفظ والإتيان بالتنوين عوضاً عن المضاف إليه، إلا ما كان منها (وصلة لداء ما فيه ألل) فلا يضاف، وتأتي على خمسة أوجه:

الأول: أن تكون دالة على الكمال، فتقع صفة للنكرة، وتعرب بإعراب موصوفها، نحو: هذا طالب أي طالب؛ أي: هذا طالب كامل في صفات الطلبة. وتقع حالاً من المعرفة، وتلازم النصب، نحو: هذا خالد أيّ رجل.

الثاني: أن تكون اسمًا موصولاً، وهي مبنية على الضم، إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، نحو: سلّمت على أيّهم أفضّل، ف(أيّ) مبنية على الضم في محل جر؛ لأنها أضيفت إلى الضمير، وصدر صلتها - وهو المبتدأ - محذوف؛ لأن الأصل: هو أفضّل، ومنه قوله تعالى: **﴿لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيَعَةٍ أَيْهُمْ أَشَدُ﴾** [مريم: ٦٩].

وتعرب بالحركات فيما عدا ذلك، نحو: كافأت **أَيْهُمْ** هو مجتهد، فـ(أيّ) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

الثالث: أن تكون شرطية، وهي اسم شرط جازم، ومعناها بحسب ما تضاف إليه. فتكون للعاقل، نحو: **أَيْهُمْ يَقُولُ أَقْرَأْ مَعَهُ**، فـ(أيّ) اسم شرط جازم، مبتدأ مرفوع. ولغير العاقل، نحو: **أَيْ الْكِتَابَ تَقْرَأُ أَقْرَأْ**، فـ(أيّ) اسم شرط جازم، مفعول مقدم منصوب. وتكون للزمان، نحو: **أَيْ يَوْمٌ تَسَافِرُ أَسَافِرُ**. وللمكان، نحو: **أَيْ بَلْدَةً تَسْكُنُ أَسْكُنُ**، فـ(أيّ) اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية في الأول، والمكانية في الثاني. وإن أضيفت إلى مصدر فهي مفعول مطلق، نحو: **أَيْ نَفْعٌ تَنْفَعُ النَّاسَ يَشْكُرُوكَ عَلَيْهِ**.

ومن أمثلتها: قوله تعالى: **﴿أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْخُسْنَى﴾** [الإسراء: ١١٠]، فـ(أيّ) اسم شرط جازم، منصوب بـ(تَدْعُوا) على المفعولية، **﴿مَا﴾** حرف زائد إعراباً مؤكداً معنى، وـ(تَدْعُوا) فعل شرط مجزوم بحذف النون؛ لأنَّه من الأمثلة الخمسة، والواو فاعل، وجملة **﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْخُسْنَى﴾** جواب الشرط في محل جزم.

الوجه الرابع: أن تكون استفهامية، فتحتاج إلى جواب، كقوله تعالى: **﴿أَيُّكُمْ زَادَهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾**

[التوبية: ١٢٤]، فـ(أيُّ) اسم استفهام مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع، وجملة **﴿زَادَهُ﴾** خبر.

الوجه الخامس: أن تكون وصلة لنداء ما فيه (أَل)؛ لأنَّه لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(أَل) لما فيه من اجتماع مُعَرِّفين ظاهرين، فإذا أَرِيدَ نداء ما فيه (أَل) أُتَيَ بـ(أيُّ)، نحو قوله تعالى: **﴿يَتَأَبَّهَا النَّاسُ أَتَقُولُ رَبَّكُمْ﴾** [النساء: ١]، وقوله: **﴿يَتَأَبَّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَةُ﴾** [الفجر: ٢٧]، فـ(أيُّ وأيَّة) مبنيان على الضم في محل نصب؛ لأنَّ كلاًًاً منهما منادٍ، وها: للتبنيه، وـ(الناس) نعت مرفوع بالضمة كحركة المنادٍ، ومثله كلمة (النفس).

وهذا معنى قول الناظم: (أيُّ على معنى الكمال دلت) فـ(أيُّ) مبتدأ مرفوع، وجملة (دلت) خبر، (موصولة) معطوف على ما قبله بإسقاط العاطف؛ أي: وهي موصولة، (للشرط قد تولت) أي: دلت على هذا المعنى وهو الشرط، (مستفهم بها) معطوف على ما قبله بإسقاط العاطف؛ أي: ومستفهم بها؛ أي: مسؤول بها عن شيء، (ووصلة) أي: ويتوصل بها إلى نداء اللفظ الذي وصلت به (أَل)، والألف في (وُصِلَ) للإطلاق.

٤٧ - لَوْ حَرْفٌ شَرْطٌ فِي الْمُضِيِّ تَقْضِيْنِي منعاً لِمَا يَلِيهِ ذَا قَدِ ارْتُضِيْ

٤٨ - كذا في الاستقبال حرف شرطٌ ضبطٌ مُرَادِفٌ لِأَنْ فَحَقْنَ ضَبْطِي

٤٩ - وبعده وَدَ فَهُوَ حَرْفٌ مَصْدَرٌ مُرَادِفٌ لِأَنْ وَلَكِنْ قَدْ عَرِيْ

٥٠ - مِنْ نَصْبٍ أَوْ جَزْمٍ وَلِلْتَّمَنِي وَالعَرْضِ وَالْتَّقْلِيلِ يَا ذَا الْذَّهْنِ

١٩ - لو ١٩ - الكلمة التاسعة عشرة: لو، وتأتي على ستة أوجه:

الأول: أن تكون حرف شرط غير جازم للزمان الماضي، وهي (لو) الشرطية الامتناعية، وهذا أغلب الأوجه، فيقال فيها: حرف يقتضي امتناع ما يليه، واستلزمـه لـتاليـه، والمراد بـ(ما يليـه) الشرط، وـ(تاليـه) هو الجواب، فـهي تـدل على أمرـين:

- ١ - امتناع الشرط.
- ٢ - كـونـه مستلزمـاً للـجـواب.

نحو: لو حضر خالد حضر علي، فحضور خالد - وهو الشرط - محكوم بـانتـفـائـه وـامـتنـاعـه، وـثـبـوتـه يـسـتـلزمـ ثـبـوتـ حـضـورـ علي - وهو الجـواب -.

أما قول المـعـربـين: حـرـفـ اـمـتنـاعـ لـامـتنـاعـ، بـمعـنىـ: اـمـتنـاعـ الجـوابـ لـامـتنـاعـ الشـرـطـ، فـفـيهـ نـظـرـ؛ لـأـنـ (لو) تـفـيدـ اـمـتنـاعـ الشـرـطـ، أـمـاـ اـمـتنـاعـ الجـوابـ فـفـيهـ تـفـصـيلـ، فـإـنـ كانـ لـلـجـوابـ سـبـبـ غـيرـ الشـرـطـ لـمـ يـلـزـمـ مـنـ اـنـتـفـاءـ الشـرـطـ اـنـتـفـاءـ الجـوابـ، نـحوـ: لوـ كـانـ الشـمـسـ طـالـعـةـ كـانـ الضـوءـ

موجداً؛ لأن وجود الضوء له أسباب غير طلوع الشمس، وعلى هذا فلا يصح أن يقال في (لو) هذه: حرف امتناع لامتناع؛ لأنه لا يمتنع وجود الضوء لامتناع طلوع الشمس، بل قد يوجد وهي لم تطلع.

وإن لم يكن للجواب سبب غير الشرط لزم من انتفاء انتفاء الجواب، نحو: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجداً؛ لأن وجود النهار ليس له سبب إلا طلوع الشمس، وعلى هذا فيصح أن يقال في (لو) هذه: حرف امتناع لامتناع.

ولعل المعربين طردوا القاعدة على و蒂رة واحدة باعتبار الغالب. أو يقال فيها: حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره؛ أي: لما كان سيقع في الماضي لوقوع غيره في الماضي أيضاً، وهي عبارة سيبويه^(١).

الوجه الثاني: أن تكون حرف شرط في المستقبل، وهي (لو) الشرطية غير الامتناعية، فيقال فيها: حرف شرط مرادف لـ(إن)، لتعليق جوابها على شرطها في زمن الاستقبال، إلا أنها لا تجزم، فإن ولها فعل ماض أول بالمستقبل، كقوله تعالى: ﴿وَلَيَخْشَ أَلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرَيْةً ضَعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، التقدير: إن

(١) انظر: «الكتاب» (٤/٢٢٤).

تركوا؛ فال فعل (تركوا) ماضٍ مؤول بالمستقبل^(١)، (يتكون) أي: شارفو أن يتركوا؛ لأن الجواب **﴿خافوا﴾** والخوف يكون قبل الترك، ولأن الخطاب للأحياء، وإنما يتوجه إليهم الخطاب قبل الترك، وأما بعده فهم **أموات**.

الوجه الثالث: أن تكون حرفًا مصدرياً مرادفًا لـ(أن) إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوعها مصدرية بعد فعل مفهم تَمَنَّ نحو: (وَدَّ، يَوَدُّ) وقد جاء هذا في القرآن الكريم في عدة آيات، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿وَدُوا لَوْ تَدْهُن﴾** [القلم: ٩] أي: ودوا الإدھان، والإدھان المسالمة والمصالحة، وقوله تعالى: **﴿يَوَدُّ أَهَدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ﴾** [البقرة: ٩٦] أي: يود التعمير، وأكثر النحوين لا يرى مجيء (لو) مصدرية، وقد أثبته الفراء وأبو علي الفارسي وابن مالك وأخرون، ورجحه ابن هشام في «المغني»^(٢).

الوجه الرابع: أن تكون للتمني بمنزلة (ليت) إلا أنها لا تنصب ولا ترفع، كقوله تعالى: **﴿فَوْ أَنَّ لَنَا كُرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾** [الشعراء: ١٠٢] أي: فليت لنا كرة، ولهذا جاء المضارع (فنكون) منصوباً في جوابها، كما نصب في

(١) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٤/٩٦).

(٢) (١/٢٦٦).

قوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفْوَزُ﴾ [النساء: ٧٣]، ومثله قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَيْتَ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٥٨] وقد خالف جماعة من النحاة في مجيء (لو) للتمني، والحق ثبوت هذا المعنى؛ لوضوحي في الآيتين.

الوجه الخامس: أن تكون للعرض، وهو الطلب برفق، وينصب المضارع بعد الفاء في جواب العرض، نحو: لو تنزل عندها فتصيب خيراً.

الوجه السادس: أن تكون للتقليل، ذكره ابن هشام اللخمي^(١)، ومثاله قوله ﷺ: «اتقوا النار ولو بشق تمرة»^(٢)، وقد يدعى أن التقليل من مدخولها لا منها.

وإلى هذه الأوجه أشار الناظم بقوله: (لو حرف شرط في المضي) أي: في الزمان الماضي، (تقتضي مثلاً لما يليه) أي: لما يلي (لو) وهو الشرط (ذا) أي: هذا المعنى (قد ارتضي) أي: قبل، وسكت عن الجواب؛ لأنها لا تعرض لها إلى امتناعه ولا إلى ثبوته كما تقدم (كذا في الاستقبال) أي: كذلك تكون حرف شرط

(١) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي، نحوه لغوي أديب مورخ، مات سنة ثلث وسبعمائة. انظر: «بغية الوعاة» (٤٨/١).

(٢) رواه البخاري (١٤١٧)، ومسلم (١٠١٦).

للمستقبل (مرادف لأن) بكسر الهمزة وهي الشرطية (فتح ضبطي) مضاد لباء المتكلم (وبعد ودّ) أي: الفعل الماضي المفهوم للتمني، ومثله المضارع (يُودُّ) بمعنى: يتمنى (فهو حرف مصدر) أي: تَوَوَّلُ وما بعدها بمصدر (مرادف لأن) بفتح الهمزة، وهي المصدرية (ولكن قد عربي) أي: خلا (من نصب) هذا عائد على مرادفتها لـ(أن) المصدرية (او جزم) عائد لمرادفتها لـ(إن) الشرطية (وللتمني والعرض والتقليل) أي: ويأتي (لو) لهذه الأوجه الثلاثة بعد الثلاثة الأول (يا ذا الذهن) أي: الذكاء . والفتحة.

٥١ - وَقَدْ يُعْنِي حَسْبٌ وَهِيَ إِسْمٌ كَذَا كَيْكُفِي وَهِيَ أَيْضًا قِسْمٌ

٥٢ - تُفِيدُ لِلتَّحْقِيقِ وَالتَّوْقُّعِ كَذَا لِتَقْرِيبِ الْمُضِيِّ فَاسْمَعْ

٥٢ - كَذَاكَ لِلتَّقْلِيلِ وَالْتَّكْثِيرِ كَقَدْ نَرَى فِي كَلِمَ الْخَبِيرِ

٢٠ - الكلمة العشرون: قد، وتأتي على سبعة

أو جه:

الأول: أن تكون اسمًا بمعنى (حسب) الدالة على الالكتفاء، وهي مبنية على السكون في الغالب، وما بعدها مجرور بالإضافة، تقول: قد زيد درهم، كما تقول: حسب زيد درهم، وتدخلها نون الوقاية، حرصاً على بقاء السكون؛ لأنه الأصل في البناء، نحو: قدني درهم. وقد

تعرب قليلاً، نحو: **قد زيد درهم** - بالرفع - كما تقول: **حسب زيد درهم**.

الثاني: أن تكون اسم فعل بمعنى (يكفي) وهي مبنية على السكون بالاتفاق، وتلزمها نون الوقاية، نحو: **قد خالداً درهم**، وقدني درهم، كما تقول: يكفي خالداً درهم، ويكتفيني درهم، فـ(قد) اسم فعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والنون للوقاية، وـ(درهم) فاعل.

الوجه الثالث: أن تكون حرف تحقق، فتدخل على الماضي اتفاقاً، كقوله تعالى: **﴿فَدَأْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾** [المؤمنون: ١]، فتقتضي تحقق مدلولها، وقد تدخل على المضارع، كقوله تعالى: **﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾** [النور: ٦٤] لأن حصول علم الله تعالى متحقق، كما سيأتي.

الوجه الرابع: أن تكون حرف توقع؛ أي: انتظار مع الماضي، نحو: قد قامت الصلاة. تُقال لقوم قاموا خلف الإمام ينتظرون الصلاة، ومع المضارع - وهو أوضح - نحو: قد ينزل المطر، إذا كنت تتوقع نزوله.

ويرى ابن هشام أنها لا تفيد التوقع لا مع الماضي ولا مع المضارع؛ لأن الفعل إن كان يفيد التوقع فهو

بدون (قد)، ثم ذكر أن عبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنه قال: «إن (قد) تدخل على ماض متوقع»، ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع^(١).

الوجه الخامس: تقريب الزمن الماضي من زمن الحال، تقول: حضر الطالب، فيحتمل حصول حضوره في الزمان الماضي القريب والماضي البعيد، فإذا قلت: قد حضر الطالب، اختص بالقريب.

الوجه السادس: أن تكون للتقليل، إما تقليل وقوع الفعل، نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يوجد البخيل، وإما تقليل متعلق الفعل، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، فمتعلق الفعل هو العلم بما هم عليه؛ أي: إن ما هم عليه من الأحوال هو أقل ما يعلمه الله تعالى، فهي تحقيقية باعتبار وقوع الفعل وهو العلم، وتقليلية باعتبار متعلقه.

والصواب أن (قد) في هذه الآية حرف تحقيق، أي: قد أحاط علمه بما أنتم عليه من خير وشر، وعلم جميع أعمالكم، أحصاها علمه، وجرى بها قلمه.. ومثلها قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَنِهِمْ هُلْمَ﴾

(١) انظر: «المغني» (١) ١٧٢.

إِلَيْنَا﴿ [الأحزاب: ١٨] ، قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمْ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾^(١) [الأنعام: ٣٣].

الوجه السابع: التكثير، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقْلِبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] ، والكثرة في الآية باعتبار متعلق الفعل، وهو تقلب وجه النبي ﷺ في السماء، لا في وقوع الفعل وهو الرؤية، أو تكون حرف تحقيق^(٢).

وإلى هذه الأوجه السبعة أشار الناظم بقوله: (وَقَدْ بِمَعْنَى حَسْبٍ وَهِيَ إِسْمٌ) أي: فيكون لها محل من الإعراب (كذا كي肯في) أي: كذا تأتي اسم فعل مثل (يكفي) في المعنى، وتأخذ حكم أسماء الأفعال في الإعراب، (وهي أيضاً قسم) ثالث وهو أنها حرف (تفيد للتحقيق والتوقع) أي: الانتظار، (كذا لتقريب المضي) من زمن الحال (فاسمع) بالكسر للروي، (كذاك) تأتي (للتقليل والتكثير) وهمما متقابلان (كقد نرى) إشارة إلى الآية الكريمة (في كَلِمِ الْخَبِيرِ) أي: في كلام الله تعالى الخبر، والكلم: اسم جنس جمعي، يفرق بينه وبين مفرده بالياء، فيقال: كَلِمٌ وكلمة.

(١) انظر: «التسهيل وشرحه» لابن مالك (٤/١٠٦ - ١٠٨)، «معجم الليبب» ص(٢٣٠)، «الإعراب عن قواعد الإعراب» ص(٨٩ - ٩٠)، «تفسير ابن كثير» (٦/٩٨)، «تفسير ابن سعدي» ص(٥٧٧).

(٢) انظر: «الكشف» للزمخشري (١/٣١٩)، «تفسير ابن كثير» (٦/٩٨).

٥٤ - وَأَوْ لِلِّا سْتِئْنَافِ ثُمَّ الْحَالِ كَذَا لِمَفْعُولٍ وَجَمْعٍ تَالِي

٥٥ - لِقَسْمٍ وَرُبَّ عَطْفٍ زَائِدَةٌ فَهَذِهِ الْأَقْسَامُ فِيهَا وَارِدَةٌ

٢١ - الكلمة الحادية والعشرون: الواو، وتأتي على ٢١
ثمانية أوجه:

الأول: أن تكون للاستئناف، وهي التي تقع في ابتداء كلام غير الأول، كقوله تعالى: ﴿لَنْبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقْرِرُ فِي الْأَرْجَامِ﴾ [الحج: ٥]، فال مضارع مرفوع، وليس منصوباً عطفاً على ﴿لَنْبَيِّنَ﴾، وقد تقدم الكلام على هذه الآية عند موضوع الجملة الاستئنافية. ومثله قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

الثاني: واو الحال، وتسمى واو الابتداء، وهي الداخلة على الجملة، اسمية كانت أم فعلية، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الْذَّبَّ وَنَحْنُ عُصَبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرِبُوا أَصْلَوَةَ وَأَنْتُمْ سُكَّرَى﴾ [النساء: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَاتَلُوا لِإِخْرَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]، وكأن الاسمية أكثر.

الوجه الثالث: واو المفعول معه، نحو: سرت والحدائق، بنصب (الحدائق) على أنه مفعول معه، والواو للمعية وليس عاطفة، وقد ذكر ابن هشام في «المغني» أنه لم يأت في القرآن آية يَتَعَيَّنُ فيها النصب على المفعول معه

بل يحتمل هذا، ويحتمل العطف، ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿فَوَرِيَكَ لَنَحْسِرُهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاؤِدَ الْجِبَالَ يُسَيْحَنَ وَالْطَّيرَ﴾ [الأنبياء: ٧٩].^(١)

الوجه الرابع: واو الجمع، وتسَمَّى واو المعية، وهي الداخلة على الفعل المضارع المسبوق بنفي ممحض أو طلب ممحض، ويكون هذا المضارع منصوباً بـ(أن) المضمرة بعد واو المعية في جواب النفي أو الطلب، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ أَلَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الْأَصَدِيرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] أي: وأن يعلم، وقول الشاعر: لا تنه عن خلقي وتأتي مثليه عارٌ عليك إذا فعلت عظيم أي: وأن تأتي. وسميت بواو الجمع؛ لاجتماع مضمون طرفيها في زمان واحد.

الوجه الخامس: واو القسم، وهي من حروف الجر، ولا تدخل إلا على اسم ظاهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْلِ إِذَا يَقْشَى﴾ [الليل: ١]، وجواب القسم: ﴿إِنَّ سَعِكُمْ لَشَقَّ﴾ [الليل: ٤]. فإن تلتها واو أخرى، فالتألية واو العطف؛ لأن ما

(١) انظر: «المغني» (٢/٣٦٠)، «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» «القسم الأول» (٣/٥١).

بعدها مغاير لما قبلها، وهذا رأي سيبويه والخليل، ولو كانت للقسم - كالتي قبلها - لاحتاج كل قسم إلى جواب^(١)، وهذا كثير في القرآن، كقوله تعالى ﴿وَأَشْمَسْ وَضَحَّنَهَا ﴿١﴾ وَالْقَمَرِ إِذَا ثَلَّهَا ﴿٢﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّهَا ﴿٣﴾ وَأَتَيْلِ إِذَا يَغْشَنَهَا ﴿٤﴾ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَنَهَا ﴿٥﴾ وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَنَهَا ﴿٦﴾ وَقَسِّ وَمَا سَوَّنَهَا ﴿٧﴾﴾ والجواب: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّنَهَا ﴿٨﴾﴾.

الوجه السادس: واو (رُبَّ) وهي التي تقع في أول الكلام، وتدخل على الاسم المنكَر، كقول الشاعر:

وَلَيْلٌ كَمْوِجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْواعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي
فالواو: واو (رب)، وليل: مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوف بعد الواو. سُمِّيت واو «رُبَّ» لأنها قائمة مقامها، كائنة بمعناها.

الوجه السابع: أن تكون عاطفة، وهي التي يكون ما بعدها على حسب ما قبلها في الإعراب، وهي لمطلق الجمع في الحكم، ولا تدل على ترتيب ولا تنافيه إلا بقرينة، قال تعالى: ﴿فَأَبْيَحْنَاهُ وَأَصْبَحَ السَّفِينَةَ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣].

(١) انظر: «شرح الرضي» (٢/١١٩٨)، «المغني» (٢/٣٦١)، (٥٦٩/٣٦١).

الوجه الثامن: أن تكون زائدة في الكلام لغرض من الأغراض، وتسمى في القرآن: صلة، والقول بزيادتها رأي الكوفيين^(١)، ومن تبعهم، ومنع من ذلك البصريون، ومن وافقهم، ومن أمثلة زиادتها قوله تعالى: ﴿حَقٌّ إِذَا جَاءَهُ وَهَا وَفُتُحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، بدليل الآية الأخرى قبلها: ﴿حَقٌّ إِذَا جَاءَهُ وَهَا فُتُحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، وعلى هذا فقوله: ﴿وَفُتُحَتْ﴾ جواب الشرط على زيادة الواو، أما على القول بأن الواو لا تأتي زائدة، فهي إما عاطفة جملة على جملة^(٢)، أو أنها واو الحال^(٣) فتكون الجملة حالاً من (ها) في قوله: ﴿جَاءَهُ وَهَا﴾؛ لأن الراجح أن الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ إذا وقعت حالاً تربط بالواو، ولا تحتاج إلى (قد)، ويدل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿جَنَّتِ عَدُّنِ مُفَنَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]، وعلى هذين الوجهين يكون جواب الشرط ممحذوفاً، كما قال الخليل وسيبويه^(٤)؛ والتقدير - والله أعلم -: حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا وسعدوا. واختار هذا ابن

(١) انظر في نسبة هذا الرأي لهم: «دراسة في النحو الكوفي» ص (٣٨٤).

(٢) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٤/٢٢ - ٢٣)، «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/٣٥١).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٧/٤٢٥).

(٤) انظر: «الكتاب» (٣/١٠٣).

كثير، وجمع من النحوين والمفسرين^(١).
وإلى الأوجه الواردة في «الواو» أشار الناظم بقوله:
(وَأَوْ لِلْأَسْتِئْنَافِ) يقرأ بهمزة الوصل؛ لأنَّه مصدر فعل
سداسي (ثُمَّ الْحَالِ، كَذَا لِمَفْعُولِ) أي: للمفعول معه
(وَجَمْعُ تَالِيِّ) أي: واو الجمْع، و(تَالِيِّ) صفة لجمْع،
والأصل^٢: تَالٍ بحذف الْياء؛ لأنَّه اسم منقوص لم يضف
ولم تدخل عليه (أَل).

وقوله: (الِّقَسْمَ) أي: كَذَا تَأْتِي الْوَاوُ لِقَسْمِ (وَرْبَّ)
أي: وَكَذَا لِرْبَّ؛ أيَّ: وَأَوْ رُبَّ (وَعَطْفٌ) أي: ولعطف،
وَتَأْتِي - أَيْضًا - (زَائِدَهُ، فَهَذَا الْأَقْسَامُ) الثَّمَانِيَّةُ (فِيهَا وَارِدَهُ)
أي: في القرآن الكريم وفي كلام العرب على ما تقدم.

٥٦ -	مَعْرِفَةٌ ذَاتٌ تَمَامٌ (مَا) قُلِّ	وَذَاتٌ نَفْصِي وَلَشَرْطٍ فَاقْبِلِ
٥٧ -	نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ تَعْجِبُ	نَكِرَةٌ فَصِيفٌ بِهَا مَا تَطْلُبُ
٥٨ -	مَوْصُولَةٌ كَذَا لِلْأَسْتِفْهَامِ	وَاسْمًا أَتَتْ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ
٥٩ -	ظَرْفِيَّةٌ وَغَيْرُ مَا ظَرْفِيَّةٌ	وَإِنْ تَكُنْ حَرْفًا فَمَصْدَرِيَّةٌ
٦٠ -	زَائِدَةٌ نَافِيَّةٌ وَكَافَةٌ	عَنْ رَفِيعٍ أَوْ نَصْبٍ وَجَرٌّ كَافَةٌ

(١) «تفسير ابن كثير» (١١١/٧)، وانظر: «اختيارات أبي حيَان النحوية»
(٥٨٠/٢)، «حادي الأرواح» لابن القيم ص (٣٥)، «فتاوى ابن باز»
(٤٢٨/١).

٢٢ - الكلمة الثانية والعشرون: ما، وهي قسمان: ٢٢ - ما

اسمية وحرفية، فالاسمية تأتي على سبعة أوجه:

الأول: أن تكون معرفة تامة، وهي التي لا تحتاج إلى صلة ولا صفة، ولا غيرهما من القيود، كقوله تعالى: ﴿إِنْ ثَبَّدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، فـ(نعم) فعل ماض جامد لإنشاء المدح، وـ(ما) المدغمة فاعل، وهي معرفة تامة بمعنى الشيء؛ أي: فنعم الشيء هي. أي: إبداؤها؛ لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، تم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانفصل وارتفع. و﴿هِيَ﴾ مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبر مقدم.

الوجه الثاني: أن تكون معرفة ناقصة، وهي الموصولة، سُميت بذلك لاحتياجها إلى صلة تكمل معناها، كقوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل: ٩٦]، فـ﴿مَا﴾ اسم موصول مبتدأ، و﴿عِنْدَكُمْ﴾ صلة، وجملة ﴿يَنْفَدُ﴾ خبر ﴿مَا﴾. أي: الذي عندكم ينفد.

الثالث: أن تكون شرطية، وهي اسم شرط جازم لغير العاقل، وإعرابها كإعراب (من) الشرطية، كما تقدم، ومن أمثلتها: قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ ثُسِّهَا ثَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، فـ﴿مَا﴾ اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم

لـ«**نَسَخَ**»، وـ«**نَسَخَ**» فعل الشرط، وـ«**نَاتَ**» جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وهو الياء.

الرابع: أن تكون نكرة موصوفة، وهي التي يقع بعدها صفة، والغالب أن تكون بمعنى شيء، نحو: مرت بما مُعِجبٍ لك؛ أي: بشيءٍ معجبٍ لك.

الخامس: أن تكون تعجبية، وهي نكرة تامة، ومعنى: (نكرة): أنها بمعنى «شيء» أي شيء، ومعنى: (تامة): أنها لا تحتاج إلا للخبر، فلا تحتاج بعدها إلى نعت أو غيره من القيود، وتنكيرها أفادها إبهاماً جعلها في أسلوب التعجب بمعنى: «شيء عظيم»^(١)، وهي اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ دائمًا، والجملة التي بعدها خبر لها، نحو: ما أحسنَ الربيعَ! ومنه قوله تعالى: «فَمَا أَصْبَرْتُمْ عَلَى النَّارِ».

السادس: أن تكون نكرة موصوفاً بها؛ أي: موصوفاً بها نكرة قبلها لقصد التحبير، كقوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِيَّ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً» [البقرة: ٢٦] أي: مثلاً بالغاً الغاية في الحقاره: بعوضة، وـ«**مَثَلًا**» مفعول به منصوب، وـ«**مَا**» صفة لـ«**مَثَلًا**» على أحد الأعاريب، وـ(بعوضة) بدل أو عطف بيان.

(١) انظر: «النحو الوافي» (٣٤٢/٣).

وقد يكون الوصف بها لقصد التعظيم، نحو: لأمِّ
ما جَدَعَ قصِيرٌ أنفه؛ أي: لأمِّ عظيم قطع قصير أنفه،
وقصير: اسم رجل^(١).

الوجه السابع: أن تكون استفهامية فتحتاج إلى جواب، ويكون لها الصدارة في جملتها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَنْهُوسَى﴾ [١٧] [طه: ١٧].

وإذا كانت مجرورة حذفت ألفها؛ للتفرقة بينها وبين (ما) الخبرية، كالموصولة، وللثرة استعمالها، وطول الكلام، فمثالي الموصولة: سأَلْتُ عَمَّا سأَلْتَ عنه. أي: سأَلْتُ عن الذي سأَلْتَ عنه. فهي - هنا - موصولة، لذا تبقى ألفها، إلا إذا كان معها لفظ «شَيْءٌ» لورودها محذوفة معها في كثير من الكلام الخبري؛ حملًا على (ما) الاستفهامية. نحو: اشترِ بِمَ شَيْءٌ؛ أي: بالذي شَيْءٌ، وسلْ عَمَّ شَيْءٌ؛ أي: عن الذي شَيْءٌ.

ومثال حذف ألف الاستفهامية: عَمَّ تَسْأَلُ؛ بِمَ تَجِيب؟ وجاء الحذف في القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَسَأَلُونَ﴾ [١] [النَّبِيَّ: ١]، وقوله تعالى: ﴿فَنَاظَرُهُ بِمَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ الرُّسُلُونَ﴾ [٣٥] [النَّمَل: ٣٥]. وإذا حذفت ألفها وجب إبقاء فتحة الميم؛ للدلالة على الألف المحذوفة. على أنه قد

(١) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٤١٣/١)، (١٢١/٣).

ورد إثبات الألف في عدد من الأحاديث وشيء من كلام العرب^(١).

وشرط ذلك ألا تُرَكَّب مع (ذا)، فإن رُكِّبت امتنع حذف الألف، نحو: لماذا تسألي؟ لأنها في هذا التركيب أصبحت جزءاً من الكلمة، لا الكلمة تامة، ولأنها صارت حشوأ، والحذف في الوسط قليل.

أما (ما) الحرفية فتأتي على خمسة أوجه:

الأول: أن تكون مصدرية ظرفية، أي: زمانية، فتدل على المعنى المصدري أصالة، مع التعرض للمعنى الوقتي بمعونة القرينة، فتنوب عن المدة، وتوول بال المصدر الذي يفهم من السياق، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَنَنِي بِالصَّلَوةِ وَالْزَّكُوْةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، فـ(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر؛ أي: مدة دوامي حيّا، فقولنا: (مدة) إشارة إلى دلالتها على الوقت، وقولنا: (دوامي) إشارة إلى دلالتها على المعنى المصدري. ومثله قوله تعالى: ﴿فَانْقُوْلُهُمْ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] أي: مدة استطاعتكم.

الثاني: أن تكون مصدرية غير ظرفية، أي: غير زمانية، فتدل على معنى المصدر بدون التعرض لمعنى الوقت. كقوله تعالى: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]،

(١) انظر: «المطالع النصرية في الأصول الخطية» ص (١٨٣).

ف(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء؛ أي : بنسائهم ، ومنه قوله تعالى : ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّم﴾ [التوبه: ١٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿لِيَجْزِيَكُمْ أَجْرًا مَا سَقَيْتُ لَنَّا﴾ [القصص: ٢٥] .

الثالث: أن تكون زائدة لغرض من الأغراض ، مثل : التوكيد ، كقوله تعالى : ﴿فِيمَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] أي : فبرحمة ، وقوله : ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] أي : عن قليل ، وهذا على أحد الأقوال في الإعراب^(١) .

الرابع: أن تكون نافية ، وتدخل على الجملة الفعلية والاسمية ، أما الفعلية فلا عمل لها في الفعل ماضياً ، نحو : ما حضر الضيف ، قال تعالى : ﴿مَا كَبَّتْهَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد: ٢٧] ، أو مضارعاً ، نحو : ما يحضر الضيف ، قال تعالى : ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا أَتَيْفَكَأَهْ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢] . إلا أنها إذا دخلت على المضارع خلصته للحال عند الأكثرين ، ما لم يوجد قرينة .

أما إذا دخلت على الجملة الاسمية فإن الحجازيين يُعملونها ، فيرفعون بها المبتدأ وينصيرون الخبر بشروط مذكورة في محلها ، وقد جاء هذا في القرآن ، قال تعالى : ﴿مَا

(١) انظر : «تفسير الطبرى» (٤٠٩/١) ، «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/٣٢) .

هَذَا بَشَرًا» [يوسف: ٣١]، وقال تعالى: «مَا هُنَّ أَمْهَتُهُمْ» [المجادلة: ٢]، فـ«بَشَرًا» خبر «مَا» منصوب بالفتحة، و«أَمْهَتُهُمْ» خبر «مَا» منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنَّه جمع مؤنث سالم. وأما بنو تميم فإنَّهم يهملونها.

الوجه الخامس: أن تكون كافية، أي: تمنع العامل عن العمل. وهي ثلاثة أنواع:

١ - كافية عن عمل الرفع في الفاعل، وهي المتصلة بثلاثة أفعال: قلَّ، وكثُرَ، وطال، نحو: قلماً تسمع المرأة النصيحة، فـ(قل) فعل ماض، وـ(ما) كافية له عن طلب الفاعل، وقيل: إنـ(ما) مع هذه الأفعال الثلاثة مصدرية؛ أي: قلَّ استماع المرأة.

٢ - كافية عن عمل الرفع والنصب معاً، وهي المتصلة بـ(إنَّ) وأخواتها، وقد وقع هذا في مواضع كثيرة من القرآن، كقوله تعالى: «إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ» [النساء: ١٧١]، ومن آثارها أنها تزيل اختصاص هذه الأدوات بالأسماء وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية، ولذا تسمى (ما) المُهَيِّئَة، قال تعالى: «كَانَمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ» [الأنفال: ٦].

٣ - كافية عن عمل الجر، كالمتصلة بـ(رَبَّ) ومن آثارها أنها تهيئ هذا الحرف للدخول على الجملة

الفعالية، كقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، - على أحد الأقوال في إعرابها - وقراءة نافع وعاصم بتخفيف الباء؛ لأن الأصل باءان، أدغمت إحداهما في الأخرى، فأُسقطت واحدة تخفيفاً. وقرأ بقية السبعة بالتشديد؛ إبقاءً على الأصل.

ولا يمتنع دخول (رُبَّ) على الجملة الاسمية، لكنه نادر، كقول الشاعر:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبِّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ^(١)
ف(الجامل) مبتدأ، و(فيهم) خبره.

وإلى الأوجه المذكورة في (ما) أشار الناظم بقوله: (معرفة ذات تمام «ما» قُل) أي: قل (ما) معرفة تامة. (وذات نقص) أي: معرفة ناقصة، وهي الموصولة (و) تأتي (الشرط فا قبل) وحرك بالكسر للروي (نكرة موصوفة) أي: بعدها صفة، (تعجب) أي: تكون تعجبية (نكرة فصف بها ما تطلب) أي: صف بها ما تريده وصفه،

(١) الجامل: اسم جمع للإبل، لا واحد له من لفظه، المؤبل: المعد للقنية، عناجيج: جمع عنجوج - بوزن عصفور - هي الخيل الطويلة الأعناق، المهار: بكسر الميم - جمع مُهْر، بضمها - وهو ولد الفرس، الأنثى: مهرة.

(موصولة) هي المعرفة الناقصة، وظاهر هذا أنه مكرر مع قوله: (وَذَاتِ نَقْصٍ) فإن المعرفة الناقصة هي الموصولة^(١).

(كذا) تأتي (للاستفهام) فتحتاج إلى جواب، (واسمًا أتت في هذه الأقسام) السبعة المذكورة، فيكون لها محل إعرابي، (وإن تكن حرفًا) ولا محل لها من الإعراب (فمصدرية ظرفية) تقدر بالظرف والمصدر (وغير ما ظرفيه) ما: زائدة، وغير: مضاف، وظرفية: مضاف إليه (زائدة نافية) كما تقدم، (وكافه عن رفع) للفاعل (او نصب) يقرأ بهمزة الوصل، والمراد أو نصب ورفع؛ إذ لا يوجد كافية عن عمل النصب فقط، إلا على رأي الكوفيين القائلين بأن الأحرف الناسخة وهي «إن» وأخواتها لم تعمل إلا النصب، كما سيأتي. (وجر كافه) كما في المتصلة بـ(رَبَّ)، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: «المغني» (١/٢٩٦).



فصل

في ألفاظ محرّرة

٦١ - قُلْ فِعْلَ مَاضٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ
 ٦٢ - وَنَائِبًا عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا يَلِي
 ٦٣ - لَنْ حَرْفٌ نَصْبٌ قَدْ نَفَى الْمُسْتَقْبَلَ
 ٦٤ - مَعْنَاهُ مَاضِيًّا، وَقُلْ فِي أَمَّا
 ٦٥ - وَأَنْ فَحَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ
 ٦٦ - رَابِطَةً جَوَابَهُ وَلَا تَقُلْ

في نحو: هَذَا قُبِّلَتْ أَنَامِلُهُ
 وَقَدْ لِتَقْلِيلٍ وَتَحْقِيقٍ قُلِ
 لَمْ حَرْفٌ جَزْمٌ قَدْ نَفَاهُ جَاعِلًا
 شَرْطٌ وَتَفْصِيلٌ وَتَوْكِيدٌ مَا
 مَضَارِعًا وَفَاءُ شَرْطٍ تُعرَبُ
 جَوَابٌ شَرْطٌ بَلْ كَمَا قُلْنَا فَقُلْ

هذا الفصل هو الباب الرابع في «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام، وهو: «الإرشادات إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة»، وقد اختصره الناظم، وحَلَّتْ بعض النسخ الخطية من هذا العنوان.

وقد ذكر في هذا الفصل - تبعًا لابن هشام - بعض الألفاظ (المحررة) أي: بعض العبارات المذهبة المنقحة التي تؤدي المقصود. وفي آخره ذكر ما ينبغي للمعرب أن يهتم به، ويحذر أن يغفل عنه.

١ - إعراب **فأولاً**: إذا أريد إعراب نائب الفاعل و فعله، مثل: **نائب الفاعل كتب الدرس**، فإن الأولى أن تقول: **(كتب) فعل ماضٍ لم يُسمَّ فاعله**، وهي أحسن من عبارة: **فعل ماضٍ مبني للمجهول**؛ لأن الفاعل قد يكون معلوماً للمخاطب، ويحذف لغرض، كقوله تعالى: **﴿وَخَلَقَ إِلَّا نَسَنُ ضَعِيفًا﴾** [النساء: ٢٨]، وقوله تعالى: **﴿وَأَنَا لَا نَدِيرَ أَشَرُّ أُرِيدَ بِمَنِ في الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَهْبَةً رَشَدًا﴾** [الجن: ١٠].

وأما اللفظ الذي يليه فتقول في إعرابه: **نائب فاعل**؛ لوضوح هذه العبارة، ووجازتها، وعمومها، ولا تقل: **مفعول لما لم يُسمَّ فاعله**؛ لخفائه وطوله، وصدقه على **كلمة (ثوب)** في نحو: **أُعطي الفقير ثوباً**.

٢-إعراب **(قد)**: **ثانياً**: عند إعراب **(قد)** الحرفية تقول: حرف لتقليل زمن الماضي وتقريبه من الحال، أو حرف لتقليل حدث المضارع، أو حرف تحقيق حدث الماضي، أو تحقيق حدث المضارع، وقد تقدمت الأمثلة.

٣-إعراب **(لن)**: **ثالثاً**: تقول في **(لن)** في مثل قوله تعالى: **﴿وَلَن يَتَمَنَّهُ أَبَدًا﴾** [البقرة: ٩٥]: حرف نفي ونصب واستقبال.

٤-إعراب **(لم)**: تقول في **(لم)** في نحو: **﴿لَمْ يَكُلْدَ وَلَمْ يُولَدَ﴾** [الإخلاص: ٣]: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، أو: حرف جزم ونفي وقلب.

خامساً: تقول في (أمّا) - المفتوحة الهمزة المشددة ٥ - إعراب الميم - في مثل قوله تعالى: ﴿فَامَّا الْيَتَمْ فَلَا تَنْهَرْ﴾ ^٩ وَامَّا ^{١٠} «أمّا» الْسَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ^{١١} [الضحى: ٩، ١٠]: حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وفي نحو: أمّا خالد فمُنطلق: حرف شرط وتوكيد، وشرط التفصيل تكرار (أاما).

سادساً: تقول في (أنْ) في مثل قوله تعالى: ﴿وَانْ ٦ - إعراب تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]: حرف مصدر ينصب «أنْ» المضارع و يُخلصه للاستقبال.

سابعاً: تقول في الفاء التي بعد فعل الشرط في مثل ٧ - إعراب قوله تعالى: ﴿وَانْ يَمْسِكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ «الفاء» التي ^{بعد الشرط} [الأنعام: ١٧]: الفاء رابطة لجواب الشرط بفعل الشرط، ولا تقل: جواب الشرط - كما قال بعضهم - لأن الجواب في الحقيقة هو الجملة الاسمية، كما في الآية الكريمة، والفاء إنما جيء بها للربط ^(١).

وعن هذه الإشارات في الألفاظ المحررة قال الناظم: (قُلْ) أيها المعرب (فِعْلَ ماضٍ) منصوب بـ(قل) لأن القول ينصب المفرد إذا كان معناه اللفظ المحسن ومجرد النطق (لم يسمَّ فاعله) ليتبين أنه لم يبق على صيغته الأصلية (في نحو) في مثل هذا المثال (قُبِّلْتُ أَنَّا مُلْهَ).

(١) انظر: «المعني» (٢/٦٥٢).

فـ(فُلَّ) فعل ماض لـم يسم فاعله، وـ(نائِبًا عن فاعل) أي: وـقل أيها المعرب: نائِبًا عن الفاعل (فيما) أي: في الاسم الذي يلي الفعل الذي لم يسم فاعله وهو كلمة (أنا ملهم) في المثال السابق، وهي جمع أئمَّة، والأئمَّة: بفتح الهمزة وفتح الميم، أو ضمها، والفتح أكثر، وهي العقدة من الأصابع، أو رؤوس الأصابع.

(وقد) مبتدأ قصد لفظه (لتقليل) أي: تقليل زمن الماضي وحدث المضارع (وتحقيق) أي: تحقيق حدثهما (فُلِّ) فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر للروي، والفاعل ضمير مستتر، والجملة خبر المبتدأ، ثم قال: (لن) مبتدأ قصد لفظه (حرف نصب) للفعل المضارع، وهو خبر المبتدأ (قد نَفَى المستقبلاً) أي: حرف نفي واستقبال، والألف للإطلاق، (لم) مبتدأ قصد لفظه (حرف جزم) للمضارع، وهو خبر المبتدأ (قد نفاه) أي: نفي المستقبل (جاعلاً معناه ماضياً) أي: إن (لم) يجعل الفعل المضارع المستقبل ماضياً (وقل) أيها المعرب في الحرف (أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (شرط) أي: هو حرف شرط، لقيامه مقام اسم الشرط «مهما» وجملته الشرطية (وتفصيل) بذكر الأقسام والأفراد المتعددة المختلفة لشيء مجمل (وتوكيد ما) وهو تحقيق الجواب والقطع بأنه حاصل ولو ادعاءً (ما) للتنويع، مثل: ضربته ضرباً ما؛ أي: نوعاً من الضرب.

و(أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون، مبتدأ قصد لفظه (فَحَرْفٌ) أي: فهو حرف (مصدرٍ) أي: يَوْلُ وَمَا بعده بمصدر (يَنْصُبُ) فَعَلَا (مضارعاً) ويخلصه للاستقبال.

(وفاء شرطٍ) أي: بعد أدوات الشرط (تعرُّب رابطة جوابه) أي: رابطة جواب الشرط بفعل الشرط (ولا نقل) في الإعراب (جواب شرطٍ)، ولعله أشار إلى ذلك لوجود من قال به من النحاة، وقد نسب هذا إلى أبي الحسن علي بن إبراهيم الحوفي^(١)، ونسب - أيضاً - إلى غيره. (بل كما قلنا فقل) فيه معنى التأكيد لما مضى.

٦٧ - أَمَامَ زَيْدٍ بِإِضَافَةٍ خُفْضٌ فَلَا تَقْلُ بِالظَّرِيفِ فَهُوَ قَدْ رُفِضَ

٦٨ - فَاءٌ فَصَلٌّ لَا تَقْلُ لِلْعَطْفِ فَا سَبَبِيَّةٌ فَقُلْ لِلْعَرْفِ

٦٩ - لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ بِوَأِو قَدْ عُطِّفَ حَتَّى لِجَمْعِ وَلِغَايَةِ عُرْفٍ

٧٠ - وَثُمَّ لِلْمُهَلَّةِ وَالْتَّرْتِيبِ وَالْتَّعْقِيبِ

٧١ - أَكْذَ بِإِنَّ وَأَنْصِبَنَّ وَأَرْفَعَ زِدَ مَصْدَرِيَّاً إِنْ بِفَتْحٍ وَقَعَا

من الألفاظ المحررة التي ينبغي للمعرب أن يعني ما ينبغي للمعرب أن يعني بها:

(١) عالم بالعربية والتفصير، متوفى سنة ثلاثين وأربعين. انظر: «موصل الطلاب» ص(١٣٢)، «وفيات الأعيان» (٣٠٠/٣)، «بغية الوعاة» (١٤٠/٢).

أولاً: أن تقول في نحو: زيد من قولك: جلست أمام زيد: إنه مجرور بالإضافة، ولا تقل: إنه مجرور بالظرف؛ لأن المقتضي للجر هو المضاف من حيث هو مضاف، لا المضاف من حيث هو ظرف مكان، بدليل: كتاب زيد، وغلام محمد، وكأنه يريد أن لفظ الإضافة لفظ عام بخلاف الظرف فهو خاص، وهذا جاري على القول بأن العامل في المضاف إليه معنوي.

والقول الثاني: أنه مجرور بالمضاف؛ لأنه عامل لفظي، لا بالإضافة؛ لأنها عامل معنوي، لكن قد يراد بقولهم: بالإضافة؛ أي: بسبب الإضافة.

ثانياً: أن تقول في إعراب الفاء من قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْهَرْ﴾ [الكوثر: ٢]: إنها للسببية؛ لدلالتها على سببية ما قبلها لما بعدها، ولا تقل: للعطف؛ لأنه لا يجوز أو لا يحسن عطف الطلب على الخبر أو العكس؛ لكمال الانقطاع بينهما.

ثالثاً: أن تقول في إعراب الواو في مثل: حضر الطالب والمدرس: حرف عطف لمجرد الجمع.

رابعاً: أن تقول في إعراب (حتى) في مثل: قدم الحجاج حتى المشاة: حرف عطف للجمع والغاية.

خامساً: أن تقول في إعراب (ثم) في مثل: حضر الطالب ثم المدرس: حرف عطف للترتيب والمهمة.

سادساً: أن تقول في إعراب الفاء في مثل: دخل الإمام فأقيمت الصلاة: حرف عطف للترتيب والتعليق.

ثامناً: أن تقول في إعراب (أنَّ) المفتوحة: حرف مصدرى للتوكيد، ينصب الاسم، ويرفع الخبر؛ لأنها تؤولُ مع ما بعدها بمصدر.

والى هذه الألفاظ أشار الناظم بقوله: (أمام زيدٍ) في
نحو: جلست أمام زيد (بإضافة) أي: بسبب إضافة
(خُفْضٌ) أي: جُرّ، والخُفْض عبارة الكوفيين، والجر عبارة
البصريين (فلا تقل) أيها المُعرِّب: إنه خُفْض (بالظرف،
فهو) أي: هذا القول (قد رفض) رفضه النحاة؛ لما تقدم.

(فَاءُ فَصَلٌ) من قوله تعالى: ﴿فَصَلٌ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرٌ﴾

(١) انظر: «الإنصاف» لأبي البركات الأنباري (١٧٦/١)، «المساعد على تسهيل الفوائد» (٣٠٧/١)، «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي ص (٥٠٦).

[الكواثر: ٢] (لا تقل) أيها المعرب (للعطف) لما تقدم (فا) بالقصر للوزن (سببية فَقُلْ) لأن هذا هو الصواب (للعرف) أي: عرف النحاة، قوله: (لمطلق الجمع) متعلق بالفعل (قد عُطِّف) أي: قد عطف بالواو لمطلق الجمع، والمراد بـ(مطلق الجمع) مجرد الجمع بدون قيد، ولهذا تعطف الشيء على مُصاحبِه، كقوله تعالى: ﴿فَأَنْجَنَّنَّهُ وَأَنْصَبَّهُ السَّفِينَةَ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وعلى لاحقه، كقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣] وقد تقدم هذا.

وقوله: (حتى) مبتدأ قصد لفظه (الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم (ولغایة) أي: أن يكون المعطوف غاية للمعطوف عليه. قوله: (عُرِف) خبر المبتدأ، و(ثُمَّ) بضم الثاء المثلثة (للمهلة) وهي انتهاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف (والترتيب) أي: وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه (والفاء) العاطفة (للترتيب والتعليق) وهو الاتصال الزمني الحاصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأن يقع بعده من غير تراخ في الزمن، ثم قال: (أَكَدْ بِإِنَّ) المكسورة المشددة (وانصَبَنَ) الاسم (وارفعاً) أي: الخبر ارْفَعْنُ، والألف عوض عن نون التوكيد الخفيفة؛ لأنها

تقلب ألفاً عند الوقف عليها إذا سبقت بفتح، قوله: (زِدْ مُصْدِرِيًّا) أي: زد على قولك: حرف توكيده ينصب الاسم ويرفع الخبر لفظة: حرف مصدرى (إن بفتح وقعاً) أي: عند إعراب (أن) المفتوحة المسددة.

خاتمة

٧٢ - وَيَنْبَغِي لِلنَّاسِ فِي الْأَغْرَابِ
 ٧٣ - كَمِثْلٍ فَاعِلٌ لِفِعْلٍ أَوْ خَبْرٍ
 ٧٤ - بَيْنَ مَحْذُوفًا بِهِ تَعْلَقَ
 ٧٥ - وَإِنْ أَتَى لِجُمْلَةٍ فَيَذْكُرُ
 ٧٦ - كَذَاكَ فِي الَّذِي وَذَا لَا يَقْتَصِرُ
 ٧٧ - بَلَى يَقُولُ فَاعِلًا وَهُوَ كَذَا
 ٧٨ - جَرُّ الْمُضَافِ فِيهِ أَيْضًا وَارِدٌ
 ٧٩ - وَبَعْضُهُمْ عَبَرَ عَنْهُ بِصِلَةٍ
 ٨٠ - وَكَمْلَتْ وَالْحَمْدُ لِلرَّحْمَنِ
 ٨١ - عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ

بحث عن المهم في الأبواب
 كذا إذا مر بظرف أو بجز
 وصلة المؤصول أيضاً حلقاً
 لها المحل فهو حقاً أجدر
 يقول مؤسولاً إشارة ذكر
 كذلك في المضاف فاعرفنَّ ذا
 ولا تقل في الذكر لفظ زائد
 وبعضهم مؤكداً قد جعله
 ثم صلاة الملك الديان
 وآله والصحب والأبرار

ذكر في ختام هذه المنظومة المفيدة ما ينبغي للمعرب ما ينبغي أن يتتبه له عند الإعراب، وهو العناية بال مهم من القواعد، للمعرب أن والحدر من إغفالها، بعد الفراغ من التوجيهات المتعلقة بالإعراب بالألفاظ المحررة. ومن ذلك:

أولاً: إذا أعرَب فعلاً من الأفعال التامة، فإنه يذكر فاعله إن كان له فاعل، ولا يغفله، وكذا إذا أعرَب عاملًا من العوامل فإنه يبحث عن معموله ويدركه، وهذا يشمل جميع الأفعال وأسمائها، والمصادر وأسمائها، والنواسخ من الأفعال والحرف وغير ذلك.

ثانياً: إذا ذكر المعرف مبتدأ في الأصل كاسم ناسخ من النواسخ، أو مبتدأ في الحال، فإنه يبحث عن خبره، ويبين هل هو مذكور أو محذف، وهل حذفه جائز أو واجب.

ثالثاً: إذا مرَّ في الكلام ظرف أو جار و مجرور ولهم متعلق، فعليه أن يذكر متعلقه، فهو فعل أو شبه فعل كاسم فاعل ونحوه؟ وهل متعلقه مذكور أو محذف؟ على ما مرَّ شرحه في أول الكتاب.

رابعاً: إذا مرَّ به اسم موصول فإنه يبيّن صلته وعائده، وهل الصلة جملة أو شبه جملة، وهل شبه الجملة مذكور أو محذف؟.

خامساً: إذا مرَّ به جملة اسمية أو فعلية فإنه يذكر هل لها محل من الإعراب أو ليس لها محل؟ وإذا كان لها محل من الإعراب بَيَّنَهُ؟ هل هو رفع أو نصب أو جر؟ على ما تقدم بيانه.

سادساً: إذا مرّ به اسم مبهم مثل: قام الذي فاز، أو أكرمت هذا الطالب، فإنه لا يقتصر في الإعراب على قوله: (الذي) اسم موصول، و(هذا) اسم إشارة؛ لأن هذا ليس بـإعراب، بل هو بيان لنوع الكلمة، وإنما يقول في الأول: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل، وفي الثاني: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

وفي التنصيص على أنه اسم موصول تنبية على أنه يحتاج إلى صلة فيبحث عنها - كما تقدم -، وفي التنصيص على أنه اسم الإشارة تنبية على أن الكاف اللاحقة له حرف خطاب، وأن الاسم الذي بعده إذا كان مقروناً بـ(أل) فهو نعت أو بدل أو عطف بيان.

سابعاً: كذلك في إعراب نحو: كتابُ خالدٍ جديدٌ، لا يقتصر على قوله: (كتاب) مضاف؛ لأن المضاف ليس له إعراب مستقر كما في الفاعل - مثلاً -، فإن له إعراباً مستقراً وهو الرفع لفظاً أو محلّاً، وكذا غيره مما له إعراب مستقر، بخلاف المضاف فليس له إعراب مستقر، وإنما يعرب بحسب ما قبله، فقد يكون مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً، فالصواب أن يقول: (كتاب) مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، وأما المضاف إليه فله إعراب مستقر، وهو الجر بالمضاف، فإذا قيل: مضاف إليه، علم أنه مجرور، فإن قال: مضاف إليه مجرور، فهو أكمل.

لامنأً ينبعي للمعرب أن يتتجنب أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى: إنه زائد، تعظيمًا له واحترامًا، وأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله تعالى منزه عن ذلك، فالواجب أن يقول في مثل قوله تعالى: ﴿مَا جَاءَهُ فَمَا مِنْ بَشَّيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]: ﴿مِنْ﴾ صلة، أو حرف زائد إعراباً مؤكداً معنى، وهذا أحسن.

وموضوع الزائد في القرآن قد تناوله علماء النحو خلاف العلماء في وقوع التفسير والبلاغة واللغة، فمنهم من قال بالأصلية؛ وأنه الزيادة في لا زائد في القرآن، ومنهم من قال بوقوع الزيادة، على القرآن أنها زيادة في الإعراب لا في المعنى، لكن من الملاحظ أنه ما من عالم يقول بالزيادة - في الغالب - إلا وتراه يقول بالأصلية في بعض المواضع، ويظهر من هذا أن من يقول بالزيادة لا يقول بها على الإطلاق، فهو لا يحكم بها إلا حيث يستدعيها السياق وتترجح على الأصلية، وذلك بأن يكون الحرف مثيرةً بمعنىً يناسب معنى ما زيد لتوكيده، وهذا يؤكد أن الأصلية في الحروف هي الأصل، ولا ينبغي أن يعدل عنها إلى الحكم بالزيادة، إلا إذا كان السياق يستدعي ذلك رعايةً للمعنى، مع اعتبار ما تقدم من أنها زيادة في الإعراب لا في المعنى، والتأكيد على المعنى الذي زيدت له؛ فإن لزيادة الحروف معانٍ كثيرة،

ذكرها العلماء، منها ما هو لفظي^(١)، ومنها ما هو معنوي، ومن ذلك: إرادة التعميم، والتنصيص على العموم، والكف عن العمل، والفصل بين ما هو خبر أو كالخبر وما هو تابع، وتزيين اللفظ وغير ذلك مما يعلم بالتبسيط^(٢).

وينبغي أن يعلم أن التوكيد في الحرف الزائد ليس هو المعنى الأصلي للحرف، وإنما هو شيء أفاده بعد أن جُرد من معناه الأصلي، وأصبح في مقام الزيادة لا يفيد إلا توكيد المعنى.

والحق أن القرآن ليس فيه حرف زائد لغير فائدة؛ ليس في القرآن حرف إلا وله معنى، قال البيضاوي في زائد لغير فائدة تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَا بَعْوَضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]: ((ما)) إبهامية تزيد النكرة إبهاماً وشياعاً، وتسد عنها طرق

(١) يذكرون تحت اللفظي: تحقيق الت المناسب بين الفوائل أو رؤوس الآي. وقد ناقش بعض المعاصرین هذا الغرض. انظر: «مجلة مجمع اللغة العربية» بالقاهرة (٣٠/٢١).

(٢) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٣/٧٢)، «بدائع الفوائد» (٢/٦٢٨)، «شرح الرضي» (٢/١٣٧١)، «التأويل النحوی في القرآن الكريم» (٢/١٢٧٧)، «زيادة الحروف بين التأیید والمنع» ص(١١)، «شرح قواعد الإعراب» للكافیجي ص(٥٢١)، «مجلة الأزهر» شوال ١٣٨٦هـ ص(٧٦٠)، «مجلة مجمع اللغة العربية» في القاهرة (٣٠/٢١).

التقييد، كقولك: أعطني كتاباً ما؛ أي: أي كتاب كان، أو مزيدة للتأكيد، كالتي في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحَمَنَ مِنَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ولا يعني بالمزيد: اللغو الضائع؛ فإن القرآن كله هدى وبيان، بل ما لم يوضع لمعنى يراد منه، وإنما وضعت لأن تذكر مع غيرها، فتفيد له وثيقة وقوة، وهو زيادة في الهدى غير قادر فيه^(١).

معنى الزائد في القرآن حاصل بدونه دون التأكيد، فبوجوده حصل فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة^(٢).

وقال ابن عباس: «ليس المراد - بزيادة الحرف - أنه قد دخل بغير معنى ألبتة، بل زيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح» ثم نقل عن سيبويه قوله - في تلك الحروف الزائدة -: «إنها زائدة من حيث إنها لم تحدث شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من المعنى، سوى تأكيد الكلام»^(٣).

لا ينبغي لمن يتصدّى لإعراب القرآن ألا يستعجل التساهل في

الحكم بالزيادة (١) «أنوار التنزيل» (٤٠/١).

(٢) «البرهان» (٣/٧٤).

(٣) انظر: «شرح المفصل» (٨/١٢٩)، «الأشباه والنظائر» (١١/٢٤٧)، وانظر: «كتاب سيبويه» (٤/٢٢١).

بالحكم على حرف بأنه زائد إلا بعد التحري والتأمل في السياق وفي دلالة الحرف.

وللعلماء اصطلاحات متعددة في التعبير عن الحرف اصطلاح الزائد، فمنها حسن جميل، بإطلاق لفظ التوكيد، أو العلامة في التعبير عن الصلة، وبعضها فيه نظر، كالتعبير عن الحرف الزائد بأنه توكيد لَعُوْ، أو حشوُ، أو مُقْحَمُ، وإن كان القصد سليماً، لكنَّ اجتنابَ ما يوهم غير المراد مطلوبٌ^(١).

ثم إن ما تقدم من الكلام في الزيادة إنما هو بالنسبة زيادة الأسماء للحروف، أما الأسماء ففي القول بزيادتها خلاف، وقد ذكر السيوطي أن البصريين لا يجوزون زيادة الأسماء وأنه إذا أمكن الحمل على محمل صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له؛ لأن الأصل عدم الزيادة. وهذا رأي سديد، لأن الأسماء ما وُضِعَتْ إلا لتدل على المعاني، وبالأسماء تتم أجزاء الجملة، فإذا زيد اسم لا معنى له أدى إلى تمزيق أوصال الجملة، وتحويلها إلى جملة لا تؤدي إلى معنى^(٢).

(١) انظر: «شرح المفصل» (١٢٨/٨)، «الأشباه والنظائر» (٢٤٧/١).

(٢) انظر: «الأشباه والنظائر» (١٤٨/٣)، «التأويل النحوي في القرآن الكريم» (١٤٢٤/٢)، «أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية» ص (٦٢).

وإلى ما تقدم أشار بقوله: (وينبغي) أي: يجب (للناس^(١) في الإعراب) أي: عند الإعراب (بحث) فاعل (ينبغي) (عن المهم في الأبواب) أي: المهم في أبواب النحو الذي يستفاد منه ويعين المراد (كمثال فاعل لفعل) أي: ذكر فاعل الفعل (أو خبر) لمبتدأ (كذا إذا مرّ) في الإعراب (بظرف) زمان أو مكان (أو بحَرَّ) أي: بحرف جر و مجروره (بَيْنَ مَحْذُوفاً بِهِ تَعْلِقاً) أي: تعلقاً به، والألف للثنية (وصلة الموصول) بالنصب مفعول مقدم لقوله: (حَقَّا) والألف للإطلاق.

(وإن أتى) المعرب (الجملة) اسمية أو فعلية (فيذكر) عند الإعراب (لها المحل) من الإعراب إن كان لها محل (فهو) أي: ذكر المحل (حَقَّا) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، تقديره: أَحُقُّ (أَجَدُّ) اسم تفضيل، وهو جدير بكذا بمعنى: خلائق وحقيقة.

(كذاك في) إعراب الاسم المبهم، ومنه: (الذي وذا) ف (لا يقتصر) في إعرابه على بيان نوع الاسم بحيث (يقول) عن الأول (موصولاً) وعن الثاني (إشارةً ذِكْرَ) في كتب النحو (بلي) للإضراب؛ لأنَّه مسبوق بنفي (يقول فاعلاً) - مثلاً - في نحو: حضر الذي فاز، (وهو كذا

(١) انظر: التعليق على البيت (٧٢) في المقدمة.

أي: وهو اسم موصول - مثلاً - (كذاك في المضاف) يبيّن موقعه الإعرابي (فأعرفن ذا) أي: هذا التوجيه لما ينبغي. ثم بَيْنَ أن كون المضاف يعمل في المضاف إليه الجر أمر وارد، فقال: (جَرُّ المضاف فِيهِ أَيْضًا وَارِد)، ثم ختم ما ينبغي للمعرب الاهتمام به ببيان ما يقال في إعراب الحرف الزائد إذا ورد في القرآن فقال: (وَلَا تَقُلْ) أيها المعرب (في الذكر) أي: القرآن (اللفظ زائد) لما تقدم. (وبعضهم) أي: بعض المتقدمين، كما قال ابن هشام: «وَكَثِيرٌ مِّنَ الْمُتَقْدِمِينَ يَسْمُونُ الزَّائِدَ صَلَةَ . . .»^(١)، ويجوز أن يكون كناية عن النهاة مطلقاً، وبعض الشيء: الطائفة منه أو الجزء منه، ويجوز أن يكون البعض جزءاً أعظم من الباقي كالثمانية تكون جزءاً من العشرة.

وقوله: (عبر عنه) أي: عبر عن الحرف الزائد (بِصِلَهُ) أي: سماه صلة؛ لأنّه يتوصّل به إلى زيادة فصاحة، أو استقامة وزن، أو حسن سجع، أو تزيين لفظ وغير ذلك. (وبعضهم مؤكداً قد جعله) أي: بعض النهاة يسمى الزائد: مؤكداً؛ لأنّه يعطي الكلام معنى التوكيد والتقوية. ثم أشار الناظم إلى نهاية هذه المنظومة فقال: (وَكَمْلَتْ) أي: انتهت هذه المنظومة التي نظمتُ فيها كتاب

(١) «الإعراب عن قواعد الإعراب» ص(١٠٩).

كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» (والحمد للرحمٌن) جملة حالية (ثم صلاة الملك الديان) والديّان من أسماء الله تعالى، ومعناه: المجازي المحاسب^(١)، (على النبي) محمد بن عبد الله عليه السلام، والنبي: من أمره الله أن يدعوا إلى شريعة سابقة دون أن ينزل عليه كتاباً أو يوحى إليه بشرع جديد، وهو أخص من الرسول؛ لأن الرسول من أُوحى إليه بشرع، وأُمر بتلبيته، فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً. (المصطفى) اسم مفعول من الثلاثي المزيد: اصطفى، والاصطفاء معناه: الاختيار، والنبي عليه السلام أخلص الخلق وأطيبهم وخيرهم، فيكون قوله: (المختار) صفة مؤكدة، (والله والصحاب) تقدم بيان هذا أول النظم، (والأبرار) جمع بَرٌّ، مثل: رَبٌّ وأرباب، وقيل: جمع بَارٌّ، كصاحب وأصحاب^(٢)، وهم القائمون بحقوق الله وحقوق عباده، الملازمون للبر، في أعمال القلوب وأعمال الجوارح^(٣). وبهذا تم ما أردت كتابته على هذه المنظومة المفيدة، أسأل الله تعالى أن ينفع به، وأن يكتب لي ولمن أفادني الأجر. والحمد لله رب العالمين.



(١) انظر: «فقه الأسماء الحسني» للبدر ص(٦٩).

(٢) «روح المعاني» (٤/١٦٥).

(٣) «تفسير ابن سعدي» ص(٩١٤).

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة الشارح
١٣	متن منظومة قواعد الإعراب
٢١	ترجمة ابن ظهيره
٢٢	شرح مقدمة الناظم
٢٩	فصلٌ في الجملة وأحكامها
٢٩	تعريف الكلام
٢٩	تعريف الجملة
٣٠	الفرق بين الجملة والكلام
٣٢	تقسيم الجملة وتعريف كل قسم
٣٢	تقسيم الجملة من حيث الإعراب
٣٢	الضابط لما له محل وما ليس له محل
٣٣	أولاً: الجمل التي لها محل
٣٣	١ - الجملة الواقعية خبراً
٣٤	شروط الجملة الواقعية خبراً
٣٥	٢ - الجملة الواقعية حالاً
٣٦	شروط الجملة الواقعية حالاً
٣٦	٣ - الجملة الواقعية مفعولاً به
٣٧	٤ - الجملة الواقعية مضافاً إليها
٣٨	٥ - الجملة الواقعية جواباً لشرط جازم
٤٠	٦ - الجملة التابعة لمفرد

الصفحة

الموضوع

٤١	شروط وقوع الجملة صفة
٤٢	٧ - الجملة التابعة لجملة لها محل
٤٤	الجمل التي ليس لها محل
٤٤	١ - الابتدائية
٤٤	الفرق بين الابتدائية والاستئنافية
٤٥	علامة الجملة الاستئنافية
٤٦	٢ - الجملة المعتبرة
٤٧	٣ - الجملة الواقعية صلة
٤٨	٤ - الجملة الواقعية جواباً لشرط غير جازم
٤٨	٥ - الجملة الواقعية جواباً للقسم
٤٩	٦ - الجملة التفسيرية
٥٠	٧ - الجملة التابعة لجملة لا محل لها
٥١	حكم الجملة بعد المعرفة وبعد النكرة
٥٥	فصلٌ
٥٥	في الجار والمجرور
٥٥	حاجة الجار والمجرور إلى متعلق ، تعريفه
٥٦	المتعلق قد يكون مذكوراً ، وقد يكون محدوفاً ، أنواع المذكور
٥٨	ما لا يحتاج إلى متعلق من حروف الجر
٥٩	١ - حرف الجر الزائد
٥٩	خلاف النحوين في زيادة كاف التشبيه
٦٠	٢ - حرف الجر الشبيه بالزائد
٦١	حكم الضمير المتصل بعد (لولا)
٦٣	حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة كحكم الجملة
٦٥	حذف متعلق الجار والمجرور ومواضعه
٦٥	نوع المتعلق المحدوف
٦٧	إعراب الجار والمجرور الواقع خبراً أو صفة أو حالاً

الصفحة

الموضع

٦٩	حكم المرفوع بعد الجار والمجرور	الصفحة
٧٢	جميع ما ذكر من أحكام للجار والمجرور ثابتٌ للظرف	الموضع
٧٥	فَصْلٌ	
٧٥	في تَقْسِيرِ كَلِمَاتٍ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا	
٧٥	١ - قَطْ	
٧٦	٢ - عَوْضٌ	
٧٧	٣ - أَبْدَا	
٧٧	٤ - أَجَلٌ	
٧٨	٥ - بَلِى	
٧٩	٦ - إِذَا	
٧٩	إِذَا وَقَعَ بَعْدَ (إِذَا) اسْم	
٨١	٧ - إِذ	
٨٢	٨ - لَمَا	
٨٣	٩ - نَعَم	
٨٤	١٠ - إِيْ	
٨٥	١١ - حَتَّى	
٨٧	١٢ - كَلَّا	
٨٩	١٣ - لَا	
٩٣	١٤ - لَوْلَا	
٩٥	١٥ - إِنْ	
٩٩	١٦ - أَنْ	
١٠٢	١٧ - مَنْ	
١٠٥	١٨ - أَيْ	
١٠٨	١٩ - لَو	
١١٢	٢٠ - قَد	
١١٦	٢١ - الْوَاوُ	

الصفحة	الموضع
١٢١	٢٢ - ما
١٢٩	فصل
١٢٩	في ألفاظ محررة
١٣٠	١ - إعراب نائب الفاعل و فعله
١٣٠	٢ - إعراب «قد»
١٣٠	٣ - إعراب «لن»
١٣٠	٤ - إعراب «لم»
١٣١	٥ - إعراب «أمّا»
١٣١	٦ - إعراب «أنْ»
١٣١	٧ - إعراب «الفاء» التي بعد الشرط

خاتمة

١٣٣	ما ينبغي للمعرب أن يعني به
١٣٧	ما ينبغي للمعرب أن يتتبه له عند الإعراب
١٤٠	لا ينبغي للمعرب أن يقول في حرف من القرآن أنه زائد
١٤٠	خلاف العلماء في وقوع الزيادة في القرآن
١٤١	ليس في القرآن حرف زائد لغير فائدة
١٤٢	معنى الزائد في القرآن
١٤٢	لا ينبغي التساهل في الحكم بالزيادة
١٤٣	اصطلاح العلماء في التعبير عن الزائد
١٤٣	زيادة الأسماء
١٤٦	خاتمة النظم



مقدمة





مفكرة





مقدمة





مُفَكِّرَة





مفتخرة





مقدمة





مُفَكِّرَة





مقدمة





مقدمة



دار ابن الخطوي 8428146



152041

رَفْعٌ

عِنْ الْرَّسْعَنِ الْجَنْوِيِّ
أَسْكَنَ اللَّهُ الْفَزُورَكَسَنَ

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفِيع

جَمِيعَ الْأَصْحَاحِينَ الْجَمِيعِيِّ
الْأَسْكَنِ الْأَنْبَيِّ الْفَزُورِيِّ
www.moswarat.com